

أزمة أمريكا الأخلاقية

OUR
ENDANGERED
VALUES

AMERICA'S MORAL CRISIS

جيمي كارتر

JIMMY CARTER

جيمي كارتر

قيمنا المهددة:
أزمة أمريكا الأخلاقية

ترجمة: حسام الدين خضور

العنوان الأصلي:

Our Endangered Values: America`s Moral Crisis

العنوان بالعربية:

قيمنا المهددة: أزمة أمريكا الأخلاقية

حقوق الطبع والاقتباس والترجمة العربية
والنشر محفوظة لـ



قيمنا المهددة
أزمة أمريكا الأخلاقية
الكاتب: جيمي كارتر
موافقة وزارة الإعلام رقم : ٩٣٨٨٥

Tel : + 963(11) 61351580
Tel : + 963(11) 6670155
Fax: + 963(11) 6122072
P.O.Box: 9192
E-mail:info@spra-sy.com
www.spra-sy.com

لا يجوز نسخ أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة سواء كانت الكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدما.

الإهداء

إلى أطفالنا وأحفادنا الذين يجب الحفاظ على قيم أمريكا الأساسية من أجلهم

كلمة المترجم

قيم مهددة... ضمير يقظ... عقل منفتح... إيمان سمح

أحببت كارتر منذ أن رأيت صوره، التي توحي بالثقة والصدق، في الصحف والمجلات الأمريكية مرشحاً للرئاسة. وقد سلمته الولايات المتحدة قيادها في مرحلة كانت فيها بحاجة إلى من يخلصها من الشعور بالذنب في حرب عدوانية خاسرة وموقع رئاسة يعاني من فضيحة (ووترغيت) والعفو عنها. فتحولت أمريكا في عهده إلى قوة تحتكم إلى العقل والضمير والإيمان وتعزز الأمل بمستقبل أفضل للإنسانية. وإذ خسر أمام (ريغان) في الفوز بولاية ثانية، لم يتوقف عن متابعة عمله في سبيل الأهداف التي آمن بها وفي مقدمتها حقوق الإنسان والديمقراطية والتعاون بين الدول لخير شعوبها والناس جميعاً.

أمريكا في خطر، هذا ما يحذر منه الرئيس (كارتر)، وعندما تكون أمريكا في خطر، يكون العالم كله في خطر، لأنها ـ أمريكا ـ مختصر العالم. ولأن تلك القوى التي تهدد أمريكا هي نفسها التي تهدد العالم باللجوء إلى الحرب لحل النزاعات بين الدول، والعنف بين الجماعات، وتسييس الدين.

ودون مواربة، يوجه كارتر أصبع الاتهام في هذه الأخطار التي تتهدد المجتمع الأمريكي إلى تحالف المحافظين الجدد والأصوليين الذين قسموا الناس والدول إلى أخيار وأشرار، ويبين أن هذه الثنائية مدمرة في السياسة. ولا يسع المرء إلا أن يقدر شجاعة كارتر وصدقه ونزاهته عندما يحدد أن إحدى خصائص المحافظين الجدد هي الهيمنة على الشرق الأوسط، والطموح إلى بناء إمبراطورية. وإذا كان الأمر كذلك فهذا يضع دول المنطقة في مواجهة المحافظين الجدد. ولعل الوسيلة الأنجع لمواجهتهم تقوم على أسس الوحدة الوطنية والديمقراطية واحترام القانون الدولي والتعاون بين الدول وفق شرعة الأمم المتحدة.

أسأل نفسي دائماً هذا السؤال: لماذا ينهض التطرف الديني والسياسي في وقت يفترض فيه الباحث، لأول وهلة، أن تنتصر قيم الديمقراطية في كل مكان؟

يخطر لي أحياناً أن أدوات الصراع بين المعسكرين خلال الحرب الباردة لم تكن نظيفة. وربما كان تسييس الدين إحدى تلك الأدوات غير النظيفة التي استخدمت في تلك الحرب التي شهدها القرن الماضي. لكننا نرى أنه حيث سُيِّس الدين في سبيل العدالة والمساواة أثمر تنوراً وتسامحاً ونزوعاً ديمقراطياً (بعض بلدان أمريكا اللاتينية)، وحيث سُيِّس تحت يافطات الإيمان وضد الكفر أنتج جهلاً وتعصباً وحتى إرهاباً (العالم العربي والإسلامي). ويلاحظ المراقب في هذه الآونة أنه حيث يمتزج الدين بنزعة قومية أو إثنية نرى تعصباً (البلقان، بعض الدول الإسلامية، الولايات المتحدة الأمريكية).

المجتمع الأمريكي يتفكك بفعل عوامل موضوعية يخلقها التطور الاقتصادي العالمي، وبنية المجتمع الأمريكي ذاته. يضع (صموئيل هنتنغتون) يده عليها في كتابه: **(من نحن؟) التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية**. ويشير إليها (توماس فريدمان) في كتابه: **(العالم مستوٍ)**. أما كارتر السياسي فيرى أن أمريكا تنقسم أكثر فأكثر إلى أغنياء وفقراء، وإلى ديمقراطيين ومحافظين جدد، وإلى أصدقاء بيئة ومدمري بيئة. وخلاصة القول إن كارتر نسيج وحده بين الرؤساء الأمريكيين في دعوته الأغنياء إلى معرفة الفقراء بمعايشتهم والتواصل معهم دون أن يدعو إلى مساواة ساذجة (مطلقة). فربما كانت المساواة المطلقة مستحيلة ككل شيء مطلق.

جيمي كارتر في سطور

كارتر هو الطفل الأكبر في أسرة جيمس إيرل وليليان كارتر المكونة من أربعة أطفال، واسمه الكامل جيمي إيرل كارتر.

هو الرئيس الأمريكي الأول الذي ولد في مستشفى. وقد رأى النور في جنوب غرب جورجيا ببلدة بلينز في 1 تشرين الأول عام 1924، وترعرع في أرشيري بولاية جورجيا.

كان كارتر طالباً موهوباً ومغرماً بالقراءة وعندما انتسب إلى المدرسة الثانوية في بلينز كان نجماً في كرة السلة وكرة القدم أيضاً.

تأثر كثيراً بمعلمته في المدرسة الثانوية، (جوليا كولمان)، التي شجعته على قراءة رائعة ليو تولستوي: الحرب والسلام، وقد شعر بالخيبة، لأنه لم يجد فيها رعاة بقر أو هنوداً.

انتسب إلى كلية جورجيا الجنوبية الغربية ومعهد التكنولوجيا، وتلقى إجازة في العلوم من أكاديمية الأسطول في الولايات المتحدة عام 1946، وفي السنة نفسها تزوج من روزالين سميث، وأنجبا أربعة أبناء.

خدم كارتر في سلاح الغواصات في المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ، وقد أعجِب برئيسه في الخدمة العسكرية الأدميرال هيمان ج. ريكوفر. وعندما استقال من الخدمة، إثر وفاة والده، كان يشغل منصب رئيس عمليات الأسطول عام 1953، ثم أخذ يعمل في زراعة الفول السوداني بعد ذلك.

أظهر كارتر التزاماً عميقاً بالمسيحية منذ سنٍّ مبكرة، وخدم مدرساً في مدرسة الأحد الدينية طوال حياته. وحتى في البيت الأبيض كان يصلي عدة مرات كل يوم، واعترف أن يسوع المسيح قوة دافعة في حياته.

بدأ حياته السياسية سيناتوراً في مجلس شيوخ ولايته جورجيا لفترتين في عقد 1960،وخاض في عام 1966 حملة انتخابية لمنصب حاكم ولاية جورجيا فلم يفز، ثم فاز بمنصب حاكم الولاية عام 1970.

كان أول صاحب منصب كبير في الجنوب قال علناً، لا مستقبل للتمييز العنصري في الولاية، وأول من علق صورة مارتن لوثر كنغ في مجلس الولاية التشريعي.

فاز برئاسة الولايات المتحدة في انتخابات عام 1976 في مواجهة المرشح الجمهوري جيرالد فورد، ثم خسر في الانتخابات لولاية ثانية أمام المرشح الجمهوري رونالد ريغان عام 1980.

عارض كارتر برنامج الحزب الديمقراطي التقليدي المعروف بالصفقة الجديدة، وحاول أن يقلص حجم الحكومة. وبوصفه من أنصار البيئة عارض الكثير من الأعمال العامة، واختار أن يتخذ موقفاً عملياً يقوم على تحليل الكلفة والفائدة.

أهم ما ميَّز عهد كارتر في الرئاسة هو أزمة الرهائن في إيران ومعاهدة السلام التي توسط فيها بين مصر وإسرائيل في كامب ديفيد واتفاقية سالت الثانية مع الاتحاد السوفييتي التي استهدفت نزع السلاح النووي واتفاقيات قناة بنما وإقامته علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية الصين الشعبية، وأزمة الطاقة. وقد تميزت سياسته الخارجية بنأيه عن سياسة احتواء الاتحاد السوفييتي، واستبدالها بالموقف من حقوق الإنسان. التي غدت نواة سياسته الخارجية، وقد جعله ذلك يقطع المعونة الأمريكية التقليدية لسوموزا في نيكاراغوا، ويقدم المساعدة للحكومة الساندينية الجديدة. وفي النزاع مع كوبا أظهر اهتماماً أكبر بالحقوق الإنسانية والاجتماعية بدلاً من النزاع التاريخي.

أعلن بعد الغزو السوفييتي لأفغانستان مبدأه الذي نص على أن الولايات المتحدة لن تسمح لأية قوة خارجية بالسيطرة على الخليج العربي. الفارسي

انخرط كارتر بعد هزيمته أمام ريغان في سياسات عامة داخلية وخارجية ركزت على حلّ النزاعات وحقوق الإنسان والأعمال الخيرية عبر المركز الذي أنشأه وعُرِف باسمه: "مركز كارتر" الذي اهتم بالرعاية الصحية، واشتهر بالحملة لإنهاء مرض دودة غينيا. ويقوم المركز غالباً بمراقبة الانتخابات لاسيما في أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

يعمل كارتر وزوجته أيضاً في الجمعية الخيرية "هابيتات فور هيومانيتي. ملاذ للإنسانية."

وكارتر هو الرئيس الأمريكي الثالث الذي يفوز بجائزة نوبل للسلام بعد الرئيس تيودور روزفلت و وودرو ولسن.

زار كارتر كوبا عام 2002، وغدا أول رئيس أمريكي، في المنصب أو خارجه، يزور كوبا منذ ثورة كاسترو عام 1959، لكنه لم يرفع الحصار الذي لا يزال قائما منذ أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962.

هاجم عفو كلينتون عن مارك ريتش عام 2001 المثير للجدل، ووصف ذلك بأنه "مخز"، ولمَّح إلى أن تبرع ريتش بمبلغ 520 مليون دولار للحزب الديمقراطي، كان أحد العوامل التي دفعت كلينتون إلى فعل ذلك.

وشجب، في آذار عام 2004، جورج دبليو بوش وطوني بلير لشنهما حرباً غير ضرورية استندت إلى أكاذيب وسوء تقدير لخلع صدام حسين. وقد زعم أن طوني بلير استجاب لرغبة بوش بإنهاء الحرب التي بدأها أبوه، جورج هـ. دبليو بوش عام 1991.

طالب في حزيران 2005 بإغلاق سجن غوانتانامو دون تأخير.

غير أن جهود كارتر لم تحظَ جميعاً باستحسان واشنطن، فالرئيس كلينتون والرئيسان بوش الأب وبوش الابن لم يكونوا راضين عن دبلوماسية كارتر المستقلة في العراق وأمكنة أخرى. ومع ذلك فمنتقدو دبلوماسية كارتر خلال فترة حكمه وبعدها يسلمون عموماً بأنه صادق ونزيه وطيب النية، لكنهم يعتبرونه بسيطاً إزاء القادة الأجانب الأقل استقامة.

في عام 2004، سمّى حاكم نيويورك الجمهوري، جورج باتاكي، كل الرؤساء الأمريكيين السابقين الأحياء: كارتر، جيرالد فورد، بوش الأب، كلينتون أعضاء شرف في هيئة إعادة بناء مركز التجارة العالمي.

ولأنه خدم في غواصة فقد سميت باسمه إحدى الغواصات التي تعمل بالطاقة الذرية في 27 نيسان عام 1998، وهي المرة الأولى التي تسمى فيها غواصة باسم شخص لا يزال على قيد الحياة.

وكارتر بروفيسور بارز في جامعة إموري. ويحاضر في المدرسة الدينية بكنيسة مارانثا اليسوعية في بلينز بولاية جورجيا. كما أنه هاوي أعمال خشبية.

سُئل في إحدى المناسبات عما إذا كان هناك أي شيء في حياته ندم عليه، فردَّ:
"أجل، المرة التي اختلست فيها من صحن الصدقات وأنا فتى صغيرا"
وأخيراً هو الرئيس الأول الذي أدلى بتصريحات علنية يدعم فيها حقوق المثليين.
وبالإضافة إلى ما تقدم، كارتر كاتب غزير الإنتاج ألف نحو عشرين كتاباً، أولها:
لماذا لا نبذل قصارى جهدنا؟ عام 1975 وآخرها هذا الكتاب: قيمنا المهددة - أزمة أمريكا الأخلاقية، عام 2005.

المحتويات

مقدمة

نعتز ـ نحن الأمريكيين ـ بعظمة وطننا، غير أن كثيرين منّا لا يدركون حجم وعمق التحولات التي تشهدها قيم أمتنا الأخلاقية الأساسية وخطابها العام وفلسفتها السياسية.

وقد كان مبرراً أن يفتخر شعبنا برؤية أمريكا تستخدم قوتها ونفوذها للحفاظ على السلام لنا وللآخرين، وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ورفع راية الحرية وحقوق الإنسان عالياً، وحماية نوعية بيئتنا، وتخفيف المعاناة الإنسانية، وتعزيز حكم القانون، والتعاون مع الشعوب الأخرى لبلوغ هذه الأهداف المشتركة.

وتعلمنا قيمة أن نوفر لمواطنينا ـ وهم السكان الأكثر تنوعاً وابتكاراً على وجه المعمورة ـ المعلومات الدقيقة، ونعامل الأصوات والمعتقدات المعارضة باحترام، ونتقبل الجدل الحر والمفتوح في القضايا الخلافية. وقد مجّد معظم قادتنا السياسيين الدولة والحكم المحلي، وحاولوا ضبط العجز في الإنفاق، وتجنبوا نزعة المغامرة الخارجية، وقلصوا التزامات إرسال قوات لحفظ سلام طويل الأمد إلى الحد الأدنى، وحافظوا على الفصل بين الكنيسة والدولة، وصانوا الحريات المدنية والخصوصية الشخصية. هذه الالتزامات التاريخية كلها في خطر الآن..

كانت معظم المسائل الخلافية الحاسمة التي نواجهها موضوع جدال قبل أن أصبح رئيساً منذ وقت طويل. وهذه السجالات طبيعية ـ وغالباً ما يتعذر تجنبها ـ و تشمل الإجهاض، وعقوبة الإعدام، والمواجهة بين العلم والدين، وحقوق المرأة، والفصل بين الدين والسياسة، والمثلية الجنسية، وسياسة أمريكا الخارجية، وصورتنا العالمية، والحريات المدنية، وخطر الإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية، وتفشي الأسلحة الفردية، والخيار بين السلام والحرب، والطبيعة البيئية، والعدالة للفقراء.

وقد تسببت السجالات حول تلك المسائل بانقسامات غير مسبوقة داخل بلدنا في الآونة الأخيرة، باعتماد كل من الحزبين الديموقراطي والجمهوري على الإعلانات التي تذم هذا الطرف أو ذاك لكسب الانتخابات، واتصاف المداولات في الكونغرس

بالعداء الحزبي أكثر فأكثر، وتبني مواطنينا "الأحمر" و "الأزرق" باعتبارهما كلمتين وصفيتين مألوفتين داخل الولايات وبينها.

فما الذي بعث هذه السجالات الحادة ؟ في الوقت نفسه، ما الذي ولّد مثل هذا الانحراف الشديد عن قيم أمريكا التقليدية؟. أحد العوامل هو رد فعل أمتنا على الهجوم الإرهابي في 11 أيلول عام 2001 ، كما وادراكنا طبيعة الإرهاب الدولية وقوته وديمومته. وعامل آخر هو تلك المبالغ الضخمة التي تُضَخّ في العملية السياسية وتأثير المصالح الخاصة غير المسبوق في المداولات السرية داخل الحكومة بصورة متزايدة.

والعامل الأكثر أهمية هو أن الأصوليين أصبحوا ذوي نفوذ في الدولة والدين أكثر فأكثر، ونجحوا في تحويل الفروق والتمايزات الدقيقة في الجدال التاريخي إلى مواقف صارمة سوداء وبيضاء والحطّ من شأن من يتجرأ على معارضتهم. وفي الوقت نفسه، وحَّد هؤلاء المحافظون الدينيون والسياسيون جهودهم وردموا الهوة التي تفصل بين الدولة والكنيسة التي جرى احترامها في الماضي. وقد جعل ذلك مجموعة من "المحافظين الجدد" ذات النفوذ قادرة على تطبيق فلسفتها التي تشعر بالإحباط منذ وقت طويل في السياسة الداخلية والخارجية.

ويشكل تأثير هذه الميول المختلفة خطراً على الكثير من عادات أمتنا التاريخية والتزاماتها الأخلاقية في الحكومة ودور العبادة.

وقد جرى تبني تعريف المعتقدات اللاهوتية على نحو ضيق بوصفها أجندة صارمة في الحزب السياسي. وحرَّفت جماعات ضغط قوية في الحكومة وخارجها إيماناً أمريكياً مثيراً للإعجاب في المشروع الحر إلى حق المواطنين الأكثر غنىً بتكديس الثروة وحيازتها أكثر فأكثر ونقلها إلى الأحفاد. وأُعطيَت أرباح تجارة الأسهم ودخلها وضعاً ضريبياً ممتازاً مقارنة مع الأجور التي يكسبها المعلمون ورجال الإطفاء. فالفلسفة الاقتصادية الجديدة في واشنطن هي أن المد العالي يرفع اليخوت كلها، إذا كان لا بد من الاقتباس عن صديق مسيحي.

وفاقم الاختلافات في الرأي غير القابلة للحل، في الإجهاض، والمثلية الجنسية، ومسائل اجتماعية حساسة أخرى، إصرار المؤيدين للخط المتشدد على فرض وجهات نظرهم التي تحظى بتأييد الأقلية على الأغلبية الأكثر اعتدالاً.

أعلنت دولتنا تحررها من قيود المنظمات الدولية، وتنصلت من اتفاقيات عالمية كثيرة موجودة، منذ زمن بعيد، تشمل قرارات قضائية، واتفاقيات أسلحة نووية ورقابات على الأسلحة البيولوجية، والحماية البيئية، ونظام العدالة الدولية، والمعاملة الإنسانية للسجناء. وتجاهلنا تحالفاتنا مع معظم الدول التي نحتاج إلى مشاركتها في الحرب الطويلة الأمد ضد الإرهاب الدولي، في الوقت الذي تخوض فيه قواتنا حرباً وتواجه أمريكا تهديد هجمات إرهابية إضافية. وقد نسَّق هذه الأفعال السياسية هؤلاء الذين يعتقدون بأن استخدام قوة أمتنا الهائلة ونفوذها يجب ألا يقيده الأجانب. وبغض النظر عن الثمن الباهظ، يكافح بعض قادتنا علناً لإنشاء إمبراطورية أمريكية تهيمن على العالم أجمع.

واستناداً إلى هذه الفرضيات، لم يعد ضرورياً أن نراقب القيود على مهاجمة أمم أخرى عسكرياً دون توفير معلومات أمنية مؤكدة تزعم أن سياساتها العسكرية والسياسية قد تكون خطرة في النهاية على الولايات المتحدة. فعندما توصَف أمة ما بأنها من "محور الشر" تغدو منبوذة، وغير مقبولة للتفاوض معها كشريك، وتغدو حياة شعبها غير ذات أهمية نسبياً.

ولحسن الحظ، لم تصبح هذه السياسات الوطنية وهذا التنافر دائمة بعد، فيما لا يزال قادة رأي عام كثر ومشرعون وقضاة فيدراليون ومسيحيون ومؤمنون آخرون يبحثون عن أجوبة متوافقة لأكثر الأسئلة الخلافية الدينية والسياسية. فمصلحة أمريكا هي أن تتفاهم الأطراف وتجد أرضية مشتركة قدر الإمكان فيما بينها.

بعد حياة من المشاركة في القضايا الدينية والعامة، أستطيع أن أفهم مدى إخلاص هؤلاء الذين روجوا هذه التغيرات الأخيرة. فقد اختبرت حميّة الروح الوطنية وحدة الخلاف السياسي، وتلهفت إلى شن هجوم عسكري على الأجانب، وشعرت بالإحباط من القيام بالتفاوض مع الحلفاء أو حتى الأعداء السابقين للوصول إلى إجماع بدلاً من القيام بفعل حاسم وحيد الجانب.

وكان - نضالاً بالنسبة لي - أن أصمد في مواجهة الضغوط من هيئتي الانتخابية المقتنعة بقراراتي السياسية بوصفي سيناتور ولاية وحاكماً ورئيساً. وعلى الرغم

مما أعتبره مطلباً دستورياً ودينياً فيما يخص الفصل بين الدين والدولة، يجب أن أعترف بأن معتقداتي الدينية كانت مجدولة مع المبادئ السياسية التي تبنيتها على نحو لا ينفصم.

وكمواطن لا يشغل منصباً حكومياً، سأمزج عمداً الدين بالسياسة في هذا الكتاب. ففي جزء من النص سأحلل القيم الأخلاقية من وجهة نظر دينية. ومن ثم أُضَمِّن تقييمي لتأثير القرارات السياسية الأخيرة المعاكس على هذه القيم نفسها، وسأعبّر عن آرائي بصراحة قدر مستطاعي بوصفي مسيحياً إنجيلياً مهتدياً وكوني قائداً سياسياً سابقاً. ففي مملكة الدين، سأعتمد على الأناجيل المقدسة، كما فسرتها كلمات يسوع المسيح وأفعاله. وفي المسائل السياسية، سأعتمد قدر ما يمكنني على خبراتي وملاحظاتي الشخصية.

أُدرك أن كثيراً من القراء، حتى هؤلاء الذين يشاركونني بالخلفية السياسية والدينية، سيجدون بعض آرائي مختلفة عن آرائهم. وربما لا يدرك كثيرون منهم ما يحدث في أمريكا، وقد يكون مفيداً أن نناقش هذه المسائل على نحو مُوَسَّع.

معتقدات أمريكا المشتركة ـ واختلافاتها الشديدة

سأناقش في الفصول التالية المسائل الخلافية في وطننا. وسيكون مساعداً أن نفهم آراء المواطنين الأمريكيين السائدة والأمور التي يختلفون عليها ويتشاركون بها، ومدى تكيُّفهم أو بقائهم كما كانوا، وما إذا كانوا منسجمين مع التغيرات السياسية العميقة التي تحدث في بلادنا.

لقد تطورت خلافات حزبية أكثر شدة وحدة بين الأمريكيين في السنوات الأخيرة، وانحرفت تماماً عما كانت أثناء رئاستي. ففي تلك الأيام لاقت مقترحاتي قبولاً جيداً في الكونغرس، والانقسام السياسي كان قائماً على المسائل لا على ما إذا كان الأعضاء ديمقراطيين أو جمهوريين. وكجنوبي معتدل وضابط سابق في الأسطول، كنت أؤيد سياسة مالية محافظة ودفاعاً قوياً. وقد نبع التزامي بحقوق الإنسان، ـ كما أعتقد ـ من معرفتي الشخصية بالتأثير المدمر للفصل العنصري في منطقتي على الوطن.

والحق أنني دُهشت وأُحبِطت إثر وصولي إلى واشنطن، إذ لم أجد عضواً ديمقراطياً واحداً في الكونغرس يرعى سلسلة مقترحاتي التشريعية الأولى، لإعادة تنظيم أقسام الإدارة الفيدرالية. وكان عليّ أن أجد جمهوريين لأخذ المبادرة. فتكونت تحالفاتي المتغيرة من أعضاء ديموقراطيين وجمهوريين يتفقون معي على مسائل محددة، بوجود معارضة شديدة ومتصاعدة من الجناح الليبرالي في الحزب الديمقراطي (وكان أحد أسباب ذلك هو طموح السيناتور تِد كِنيدي للحلول مكاني رئيساً.)

أما الآن. فالمشهد في واشنطن مختلف تماماً، حيث تتقرر كل مسألة على أساس حزبي كامل غالباً، ويغدو سبر النقاش العام في القرارات التشريعية الأساسية شيئاً من الماضي في معظم الأحيان، وتبرم الاتفاقات الأساسية بين مجموعات الضغط وقادة الكونغرس داخل مؤتمرات حزبية مغلقة حيث يكون الانضباط الحزبي الصارم هو السلطة العليا. وحتى الكياسة الشخصية التي يقدرها أعضاء مجلس الشيوخ بالدرجة الأولى لم تعد مستحبة. وهذا الفساد في الانسجام والتعاون والمشاركة في الكونغرس هو، جزئياً، نتيجة لنهوض الميول الأصولية وتأثيرها الديني والسياسي.

ولحسن الحظ، لم تترسخ بعد هذه الصرامة والمواجهة بين عامة الناس. ففي التحضير لهذا الكتاب بحثت عن تقييمات الرأي العام الأمريكي الأفضل، لأتمكن من فهم أسباب التوافق ودواعي الانقسام وسط شعبنا وحجم ذلك. فأغلبية قوية من الحزبين الديمقراطي والجمهوري توافق على أن بلدنا منقسم سياسياً أكثر من أي وقت في الذاكرة الحية، وهذا واقع تفسره ـ جزئياً ـ الانتخابات الرئاسية المثيرة للشكوك عام 2000 والانقسام الذي بلغ أشده خلال السنوات التالية بين الولايات "الحمراء" و"الزرقاء". والفروق الحزبية في تأييد وعدم تأييد رئيسينا الأخيرين واضحة جداً، مع شعبية شخصية للرئيس بوش بين الديمقراطيين أقل مما كان للرئيس كلينتون بين الجمهوريين عندما كانت تدابير محاكمته جارية. والحرب العراقية المستمرة ذات دلالة خاصّة، بتعارض جدي في الآراء على ما إذا كان النزاع يسير حسناً أو حسّن أمننا الوطني.

يمكن اعتبار هذه الخلافات الحادة مجرد نزاعات حزبية، غير أن تأثيرها على سياسات بلدنا الدولية الراهنة والمستقبلية هام. فالنسبة المئوية التي تفضل العمل الدبلوماسي ـ كوسيلة أنجع لحل النزاعات مقارنة مع العمل العسكري ـ متدنية بين الجمهوريين وعالية بين الديمقراطيين. وفي مقاربة محاربة الإرهاب، يعتقد ثلثا الجمهوريين بأن استخدام القوة المفرطة هو الأفضل، فيما تعتقد نسبة أعلى من الديمقراطيين بأن الإفراط في استخدام العمل العسكري يدفع إلى زيادة العداوة ضد بلدنا ويولد إرهابيين أكثر دون أن تستبعد وجوب استخدام قواتنا المسلحة عندما يكون ثمة تهديد جدّي لأمننا. وهذا الخلاف الحاد والمتنامي على مسألة حل النزاعات الدولية بالطرق الدبلوماسية أو العمل العسكري هو ـ الآن ـ المتنبئ الأكثر دقة في تقرير الأصول الحزبية، أهم من زواج المثليين أو المثلية و الإجهاض.

وما يشجع هو أن أغلبية الأمريكيين الساحقة تتفق على مسائل هامة عديدة: قيمة الدين في الحياة الشخصية، وقوة المبادرة الشخصية في تحقيق الإمكانيات الإنسانية، والحاجة إلى حماية البيئة حتى وإن كان الأمر مكلفاً، وعدم الارتياح لاندماج الشركات الكبرى، والرغبة في قوانين فيدرالية ضد الإباحية وتطبيقها بلا تهاون.

ومع أن العدد صغير، فالجمهوريون الذين يظنون أن القوانين البيئية الصارمة تلحق الضرر بالاقتصاد، هم أربعة أمثال الديمقراطيين. وثمة زيادة هامة في عدد الجمهوريين الذين يؤمنون بالحكومة، مع اختلاف ضئيل بين الحزبين الآن في هذا الصدد. ويؤيد الأمريكيون على نحو متزايد مساعدة حكومية أكبر للفقراء وذوي الحاجة، غير أن هناك فرقاً واحداً لا يزال قائماً، هو اعتقاد الجمهوريين أكثر من الديمقراطيين بأن الفقراء يعيشون حياة رغيدة. وهذا يشجع على أن التحيّز ضد الفقراء يتقلص بين الأمريكيين جميعاً.

وهناك خلافات شديدة حول المسائل الاجتماعية، غير أن كثيراً من الآراء يتغير وتأثير معظمها ضعيف على الحلبة السياسية. وشدة الشعور إزاء المسائل الخلافية هي غالباً أكثر أهمية من الانقسامات العددية. وهذا واضح خصوصاً عندما يكون موضوع النزاع هو الإجهاض أو الرقابة على السلاح، حيث لرأي الأغلبية الدائمة من الأمريكيين تأثير ضئيل في الشأن السياسي.

يعتقد معظم الأمريكيين أن الإجهاض يجب أن يكون قانونياً في كل الحالات، وفقط سدسهم يعتقد أن كل حالات الإجهاض يجب أن تكون غير قانونية. **غير أن تلك القلة الصغيرة المتحمسة يتعاظم تأثيرها** داخل كونغرس الولايات المتحدة بالدرجة الأولى. وفيما يتعلق بالرقابة على السلاح، تعتقد أغلبية كبيرة بحق امتلاك الأسلحة، ولكن أربعة أخماس الأمريكيين تفضل القيود الخفيفة على الأسلحة اليدوية، وبين ذلك تحري الخلفية الاجتماعية، والتسجيل الإلزامي، والانتظار لبعض الوقت قبل البيع.

والتغير المزعج في سياسة الحكومة شمل صناعة الأسلحة النارية. فقد أيّد الرؤساء: ريغان وبوش وكلينتون تشريعاً أقرّه الكونغرس عام 1994 منع عشر سنوات صناعة ونقل وامتلاك 19 سلاحاً حربياً شبه آلي منها UZIS، AK- 47s ، AR-15s .

لا يستخدم أي نوع من تلك الأسلحة للصيد ـ بل لقتل الآخرين. وقد دعا أكثر من 1100 رئيس شرطة وشريف من كل أرجاء **البلاد** الكونغرس والرئيس بوش لتجديد وتشديد الحظر الفيدرالي على الأسلحة الحربية عام 2004 ، ولكنْ بغمزة عين من البيت الأبيض فاز اللوبي المؤيد للسلاح وانتهى الحظر.

هذا ليس خلافاً يشمل أصحاب البيوت أو الصيادين أو هؤلاء الذين يريدون الخروج إلى الهواء الطلق. لقد امتلكت أسلحة واستخدمتها منذ أن كنت كبيراً أو راشداً، ولديّ الآن سلاح فردي وأربعة بنادق رشاشة وبندقية أستخدمها بشكل حذر في ألعاب الحصاد بغاباتنا وحقولنا وخلال رحلات عرضية للصيد مع عائلتي وأصدقائي في أمكنة أخرى. نحن نقدر هذه الحقوق، وبعض أصدقائي يحب جمع الأسلحة النادرة.

بيد أن كثيرين منّا يشاركون في الألعاب الرياضية في الهواء الطلق أحبطتهم بعض سياسات رابطة البندقية الوطنية NRA المتطرفة وجبن الموظفين العامين الذين يستسلمون لطلباتها غير المنطقية. فقد استطاعت رابطة البندقية الوطنية، المدعومة من صناعة الأسلحة النارية والواقعة تحت نفوذها، وزبونها الأول، أن تضلل الناس السذج بجعلهم يصدقون أن أسلحتنا ستؤخذ منّا، وأن أصحاب المنازل سيُحرَمون من حق حماية أنفسهم وعائلاتهم. لا يوجد تهديد حقيقي لـ "حقنا في حمل الأسلحة،" فهو مضمون بدستور الولايات المتحدة. ولو أن الأمر كذلك، لكانت جهود رابطة البندقية الوطنية مبررة تماماً.

وبالإضافة إلى الأسلحة الحربية، يحمي لوبي السلاح قدرة المجرمين وأفراد العصابات على استخدام الذخيرة التي يمكنها اختراق السترات الواقية من الرصاص التي يرتديها رجال الشرطة أثناء قيامهم بعملهم، وتضمن لإرهابي معروف أو مشتبه به ألا يُمنَع من شراء السلاح أو امتلاكه. وبين ذلك السلاح الحربي. والمعايير الوحيدة التي قبلت بها رابطة البندقية الوطنية على مضض، هي دليل على جناية سابقة أو مرض عقلي أو أن يكون مهاجراً غير قانوني. لقد بدأ مدير (الإف بي آي) بإعادة النظر في القانون الراهن ويطلب من أعضاء مجلس الشيوخ أن يمعنوا النظر في التعديلات منطلقاً من قلقه الشديد عندما استطاع 35 رجلاً من 42 مسجلين على قائمة الإرهاب من شراء بنادق خلال فترة خمسة أشهر. وقد انتقد المسؤولون الكبار في رابطة البندقية الوطنية قوائم المراقبة وأعلنوا تأييدهم تشريعاً يحمي صانعي السلاح وبائعيه من المسؤولية إذا استخدم مشترٍ ما بندقية AK- 47 في هجوم إرهابي. وهم يصرون أيضاً على أن معلومات

الخلفية الاجتماعية عن مشتري البنادق يجب أن تقدّم في غضون 24 ساعة، معوقة القدرة على الاحتفاظ بمعلومات طويلة الأمد يمكن أن تكشف هؤلاء الذين يتآمرون ضد أمن أمتنا.

فما هي نتائج هذا الإسراف في امتلاك واستخدام الأسلحة المُصمَّمة لقتل الناس؟ وفقاً لـ مركز مراقبة المرض والوقاية، فإن احتمال تعرض الأطفال الأمريكيين للقتل ببندقية أكبر بست مرات من الأطفال في البلدان المصنعة، واقتراف الانتحار ببندقية أكبر بـ 11 مرة وإمكانية الموت بحوادث الأسلحة النارية أكبر بتسع مرات.

يقول تقرير مركز (جونز هوبكنز) لسياسة الأسلحة والبحث فيها إن معدل القتل بالأسلحة النارية في الولايات المتحدة أعلى بتسع عشرة مرة من تلك الموجودة في 35 بلداً آخر ذات دخل عالٍ مجتمعة. وفي السنة الأخيرة التي توفرت فيها هذه المعلومات جرى قتل 334 شخصاً في أستراليا و197 في بريطانيا العظمى و183 في السويد و83 في اليابان و54 في إيرلندة و1034 في كندا و30419 في الولايات المتحدة. يجب على رابطة البندقية الوطنية وصناعة الأسلحة النارية والسياسيين المذعنين أن يعيدوا تقييم سياساتهم التي تتعلق بالسلامة والمسؤولية.

عندما سُئل الأمريكيون عما إذا كانوا يعتقدون من الناحية الشخصية بأن من المقبول انخراط المثليين في سلوك جنسي مثلي ردّ معظمهم بالإيجاب، وهذا تغير كبير في الرأي منذ عشرين عاماً مضت، عندما كانت الإجابات على السؤال نفسه معاكسة. وثمة دلالة ما على أن لهذا التغير في الرأي العام تأثيراً بين القضاة الفيدراليين والولايات.

وتغيرت وجهات نظر الأمريكيين أيضاً في ما يتعلق بعقوبة الإعدام، فالآن يؤيد نحو النصف "الحياة دون إطلاق سراح مشروط." ويعتقد الثلث فقط بأن عقوبة الإعدام تعيق الجريمة. وفي استفتاء عام في كل أرجاء البلد كان ثمة 1 ٪ فقط من رؤساء الشرطة ظنوا أن توسيع عقوبة الإعدام يقلص الجريمة. ويبدو أن لهذا التغير في الرأي العام تأثيراً على كل من المشرعين في الولايات والمحاكم الفيدرالية أيضاً.

وترسم هذه الأرقام صورة عامة لمعتقدات المواطنين الأمريكيين، والمدهش أنها لم تتغير خلال السنوات الخمس الأخيرة. ومع ذلك جرت تغيرات ثورية في سياسات بلدنا الداخلية والخارجية تؤثر على تعريف "القيم الأخلاقية" وحمايتها.

وأنا كأمريكي انخرط في حياة بلدنا السياسية بعمق أجد هذه الإحصائيات مثيرة للاهتمام، ومثل معظم المواطنين، كانت حياتي الشخصية هي العامل الرئيس في تشكيل آرائي وردود فعلي الشخصية على آراء الآخرين الجمعية.

إيماني المسيحي التقليدي

لقد جرى ضخّ الإيمان الديني إلى المملكة السياسية في السنوات الأخيرة إلى درجة تثير الدهشة، وربما يساعد وصف معتقداتي للقارئ في تقييم ما أقدمه وفهم أسباب ما أطلقه من أحكام.

فأنا ولدت في أسرة مسيحية، وترعرعت كمعمداني جنوبي، وشاركت في دروس الكتاب المقدس الأسبوعية طوال حياتي، طالباً في البداية ثم معلماً منذ بلوغي سن الرشد. وقد أخذت معتقداتي الأساسية أو التقليدية عن أبي الذي كان قساً، وعن معلمي بمدرسة الأحد في كنيسة (بلينز) المعمدانية. وعلى الرغم من أننا غالباً ما خضنا في نقاشات حول فحوى نصوص الدرس الأسبوعي (موزعة بالتساوي بين العهد الجديد والأسفار اليهودية المقدسة)، لم يكن هناك تفكير في مساءلة المعيار اللاهوتي الذي يميز تقوانا.

لا يزال معظم مبادئ إيماني بالمسيح كمخلّص وابن الله مشتركة دون خلاف جدّي مع الكنيسة البروتستانتية والكاثوليكية والأرثوذكسية الشرقية والقبطية وأنصار عودة المسيح ومتدينين آخرين. وقد تشربنا بعض الخصائص الخاصة من طائفتنا المعمدانية أيضاً. فبالنسبة لنا، كان تعميد هؤلاء البالغين كفاية لامتلاك الإيمان الشخصي بالمسيح، وبالانغمار الكامل تحت الماء، يرمز إلى موت ودفن وبعث المخلّص. وقد تلقينا الكتاب المقدس في **كليانيته** بوصفه إرادة موحاة من الله، موافقين على أن كلمات يسوع المسيح وأفعاله هي المعايير التي يجب أن يفسر الكتاب المقدس وفقها. وعلى الرغم من أن تفسيراته البشرية غالباً ما تكون مساعدة لكن يجب ألاّ تعتبر معصومة من الخطأ، أو مراسيم رسمية أو صكوك مسؤولية عقائدية.

نحن نؤمن بمبدأ الحكم الذاتي لكل كنيسة محلية بقرارات تتخذ بتصويت أعضائها المعمَّدين، يؤمل الإجماع. وقد كان المعمدانيون معارضين بشدة لهيمنة الكهنة أو أي أفراد أقوياء على الأعضاء حتى ضمن رعايا الكنيسة. وأكدّنا على المقاطع الإنجيلية التي تصف كيف أن يسوع امتنع عن إعطاء حوارييه السلطة على الآخرين. وقد مكنّهم تكليفه لهم بالخروج كشهود من خدمة الآخرين فقط، وبتلطيف معاناة الحقيقة واعتناقها، والتسامح والحب. وفي الواقع، كان

كل شخص يؤمن بالمسيح يعتبر أنه يجب أن يكون كاهناً، وحراً بالعلاقة مع الله دون أية وساطة. وكان على الكهنة المحليين أن يقوموا بخدمة رعايا الكنيسة لا أن يكونوا سادتهم.

وقد التزمنا ـ كطوائف إنجيلية ـ رسالةً عالمية مفادها أن نشاطر الشعوب الإيمان المسيحي دون تحيز أو تمييز. وأنجزنا هذا الالتزام بيسوع المسيح إما بالتبشير الشخصي أو بدعم الآخرين عبر **تقدماتنا** المالية المعتادة. خلال معظم حياتي كان مفترضاً أن تكون كل كنائسنا المعمدانية في المؤتمر المعمداني الجنوبي، الذي كان هدفه الأول هو تنسيق عملنا التبشيري في أمريكا والعالم أجمع. وهذا لا يعني ـ مع ذلك ـ أن موظفي المؤتمر أو أي قادة دينيين من خارجه يمكنهم تعريف مجموعة المعتقدات أو الأحكام التي علينا قبولها. فما يصف إيماننا هو الكتاب المقدس وحده.

وكان أحد التزاماتنا المثير للحماس هو استكمال الفصل بين الدين والدولة. فقد كانت هذه المسألة هامة جداً، ودرسنا حياة الشهداء المسيحيين الذين ضحوا بحياتهم ولم يقبلوا تعدي أي قائد دنيوي على الحرية الدينية. وعلى الرغم من أن الأفراد (و فيهم أبي) كانوا أحراراً في لعب دور في القضايا العامة. فقد كرهنا مفهوم أن ينخرط رعايا الكنيسة في المجال السياسي الحزبي، وآمنا أيضاً بالحرية الدينية والتعاطف مع المؤمنين واحترام كل الناس بوصفهم متساويين بالفطرة أمام الله.

وكان ثمة يوم أحد على الأقل كل سنة مكرّس لحماية البيئة أو العناية بالأرض. فيعير أبي ومزارعون آخرون من رعايا الكنيسة انتباههم إلى عظات الأبرشية المستندة إلى مثل هذه النصوص: "الأرض لله والكمال منه." عندما أعطي الناس السيادة على الأرض والماء والسمك والحيوانات والطبيعة كلها، كان التأكيد على الإدارة الحذرة وتحسينها، وليس تبديدها والحطّ من شأنها.

لقد استخدمت صيغة الماضي في الفقرات السابقة، لكنها لا تزال تلك هي معتقداتي الدينية التي تحتفظ بكل حماسها كمسيحي إنجيلي ومعمداني.

وغالباً ما أُسيء استخدام مصطلح "إنجيلي" أو حرّف، لكنني أعتبر أن المعنَيين

الرئيسيين في معجم راندم هاوس للغة الإنكليزية Random House Dictionary of The English Language دقيقان تماماً وهما:

1 ـ الانتماء إلى أو اختيار الكنائس المسيحية التي تؤكد على تعاليم الكتاب المقدس ومرجعيتها، لاسيما تعاليم العهد الجديد، في معارضة السلطة المؤسساتية للكنيسة ذاتها، وذلك التأكيد هو أساس لمعتقد مفاده أن الخلاص يتحقق بالاهتداء الشخصي إلى الإيمان بكفّارة السيد المسيح؛ أو 2 ـ المسيحيون المعروفون ـ لاسيما في نهاية السبعينيات، بتجنب التصنيف الأصولي والتمسك بالتفسير المحافظ للكتاب المقدس."

وطالما كانت أمي وزوجتي من الطائفة الميتودية، كنت أفترض دائماً أن المسيحيين الورعين يمكن أن تكون لهم طريقة عبادة وعادات تنظيمية مختلفة ويمارسون إيماننا بانسجام. واليوم من المزعج أن نسمع معمدانيين بارزين يدلون بتصريحات مثل: "تقولون يفترض أن تكون لطيفاً مع أتباع الكنيسة الأسقفية والمشيخية والميتودية وهذه وتلك وغيرها من أشياء. هذا هراء. يجب ألا أكون لطيفاً مع الروح المعادية للمسيح." (بات روبرتسون ـ سفن هندرد كلب The 700 Club).

عندما كنت طالباً في الأكاديمية البحرية شرحت الكتاب المقدس لأطفال الضباط والرجال المتطوعين للخدمة في الأكاديمية البحرية. وخلال تلك الفترة بدأت أكتشف بعمق أفكار بعض اللاهوتيين البارزين. وفيما بعد، حينما خضت الانتخابات لمنصب الحاكم، أشرت إلى أنني وجدت كتب رينولد نيبور Reinhold Niebhur مساعدة على وجه الخصوص، وكنت سعيداً عندما أرسلت لي زوجته أرسولا مجموعة من عظاته المطبوعة بعد عدة أشهر.

وقد وسّع دخولي إلى معترك السياسة معتقداتي الدينية وتحداها في آن معاً. وكسيناتور في ولايتي، كان لديّ قاعدة انتخابية من نحو 75000 نسمة، شعرت أنني مسؤول عنها، وقد غرقت في تنوع أهمية الأسئلة والمشكلات التي جلبتها لي. وفي عام 1966 ، بعد خدمة دورين في المجلس التشريعي، عقدت العزم على خوض حملة لمنصب الحاكم. وكانت تلك سنة سياسية غير مسبوقة ومعقدة في جورجيا التي جرى فيها تحدي هيمنة الديمقراطيين طويلة الأمد في الولاية. وقد عملت جيداً كقادم جديد مجهول نسبياً إلى سياسة الولاية، غير أن خصوصية ما في

دستور الولاية سمحت للمجلس التشريعي أن يختار لستر مادوكس ـ كفائز في النهاية ـ الذي أصبح مشهوراً بتأييد الفصل العنصري حيث هددّ بمِعوَل أي زبون أسود يُحتمَل أن يقترب من مطعمه في أطلنطا للحصول على خدمة.

وقد حررتني هزيمتي من أوهامي بالسياسة، ولأول مرة، اهتز إيماني ـ بنفسي ومعتقداتي الدينية. لم أفشل قبل أبداً في إنجاز أي هدف رئيس في حياتي، ولم أستطع أن أفهم كيف يقضي الله بأن يكون الرئيس التنفيذي في ولايتي مؤيداً متحمساً للفصل العنصري. كانت أختي روث كارتر ستابلتون إنجيلية مشهورة في تلك الأيام، وقد فهمت أفكاري الخاطئة الذاتية التي سببت إحباطي.

فجاءت بسيارتها من كارولينا الشمالية لرؤيتي، وذكرتني بمقاطع من الكتاب المقدس تشير إلى أن المآسي والإخفاقات يجب أن تكون مصدراً لمزيد من الصبر والقوة والحكمة والتزام الحياة المسيحية. وقد رفضت فرضياتها في البداية، غير أنها أقنعتني في النهاية بأن أحيل طموحي السياسي والعملي إلى مرتبة أدنى في الأهمية لبعض الوقت وأستأنف بعض التزاماتي الدينية التي تواجه التحدي.

وسرعان ما انخرطت فيما يدعوه المعمدانيون "العمل التبشيري الريادي." وكان عملي في لوك هافن بولاية بنسلفانيا، حيث تمّ تحديد مائة عائلة ليس لها دين من أي نوع. وكان عليّ مع متطوع آخر أن نزور كل هؤلاء غير المتدينين ونوضح لهم جوهر الإيمان المسيحي. وقد كنا في البداية غارقين في الشك والجبن، ولكن سرعان ما دخلنا كل منزل أو شقة مسجلة على قائمتنا بإيمان كامل. وبيّنا ما يمكننا أن نعمل ونقول، ووزعنا المسؤوليات، وصلّينا كثيراً، ثم حاولنا أن نسترخي ونتكل على الله أن يفعل الباقي. فواجهنا بعض المجازفات الكبيرة مع عمال فظين ومدراء شركات وملحدين مجاهرين، وحتى مع سيدة في مستودع صغير، غير أن النتيجة العامة لجهودنا كانت سلسلة من النجاحات الاستثنائية.

وذهبت في أحد أعمالي التبشيرية الأخرى إلى سبرنيغفيلد بولاية ماساتشوستس، حيث كانت مهمتي أن أقوم بدور المبشر لبعض العائلات التي تتكلم الإسبانية كان معظ هذ العائلات من بويرتوريكو. كانت تعيش حياة بائسة في شقق قديمة قرب مصنع نسيج مهجور ويذهب كثير من أفرادها بالباصات إلى حقول الخضار

القريبة والتبغ المستنبت في الظليلات حيث يعملون كعمال مهاجرين. كان شريكي هذه المرة أمريكي من أصل كوبي اسمه إيلوي كروز، راعي كنيسة صغيرة في بروكلين بنيويورك. قال إنهم اختاروني للعمل معه لأني درست الإسبانية في الأكاديمية البحرية، ولكن سرعان ما أدركنا أن المفردات التي عرفتها واستخدمتها في الأسطول مختلفة تماماً عن هذه التي كنا نستخدمها لتدريس الإنجيل!

كنت قادراً على قراءة آيات الكتاب المقدس التي اخترناها لكل زيارة، غير أن المحترم كروز قدَّم معظم العظات، وكنت مندهشاً من قدرته على الوصول إلى قلوب الناس، فيغدون عاطفيين تماماً ويبكون أحياناً عندما يوضح لهم بعض جوانب عمل يسوع الديني وكيف أن حياته تشبه حياتهم. لقد اكتسبت تجارب رائعة كل يوم عملت فيه مع هذا الرجل الاستثنائي، الذي كان يقيم علاقة حميمة بسرعة مع الناس الفقراء الذين دخلنا بيوتهم، وكنت أشعر بسحره مثلهم، وجرت دموعي على خديّ مرات عديدة.

وقد أربكتني المراعاة التي خصّني بها المحترم كروز. ربما لأنني أمريكي المولد وأملك سيارة وكنت سيناتور ولاية. وفي الوقت الذي كنا نستعد فيه للوداع عند نهاية المهمة التبشيرية. سألته عما جعله لطيفاً وفعالاً كمبشر، فشعر بالارتباك تماماً. ثم قال في النهاية: (حسن، لا يستطيع ربنا أن يفعل كثيراً مع رجل صارم جداً). ولاحظ أن المسيح نفسه ـ على الرغم من أنه ابن الله ـ كان لطيفاً مع هؤلاء الفقراء أو الضعفاء. ثم أضاف أنه حاول أن يتبع القاعدة البسيطة: "يحتاج المرء إلى حبين في حياته: أحدهما لله والآخر للمرء الذي أمامه في أي وقت خاص."

لا أزال أعود في مناسبة أو أخرى إلى الكتب الموزعة على رفوفي لـ كارل بارت، رينولد. و هـ. ريتشارد نيبر. و باول تيليتش. و رودولف بلتمان، و ديتريتش بتهوفر، ولاهوتيين آخرين. غير أن كلمات كروز البسيطة تصور لاهوتاً عميقاً ومؤثراً يعني لي أكثر من كل هؤلاء الأساتذة العظام جميعاً.

وقمت بعمل تبشيري في جماعات أخرى وصار لديّ تجربة رائعة على نحو خاص كمدير لترويج حملة بيلي غراهام في منطقتي. وما لأنه لم يستطع أن يكون

معنا استخدمنا أحد أفلامه لتقديم رسالته الدينية. وكانت تلك الفترة لا تزال تشهد فصلاً عنصرياً، غير أنني اتبعت قاعدة غراهام التي تقضي بالتخطيط الموحد للقاءات الجمهور. ونظراً لأن أية كنيسة لم تقبلنا، اضطررنا إلى أن نعقد اجتماعات لجنتنا في بناء مدرسة مهجورة ونقدم الفيلم في دار سينما محلية. وكانت النتائج مدهشة، بمجيء بضع مئات من الناس دون تمييز عنصري لقبول يسوع المسيح مخلصاً للجميع.

وبعد أن انتخبت حاكماً، غدا أفراد عائلتي أعضاء في كنيسة نورث سايد درايف المعمدانية، الأقرب إلى منزل الحاكم في أطلنطا، وقد خدمت شماساً، وتوليت القيام ببعض الواجبات العادية الأخرى. واتبعنا النموذج نفسه عندما انتقلنا إلى واشنطن، فانضممنا إلى الكنيسة المعمدانية الأولى، حيث علّمت عدة مرات كل عام. ولم يُعلَن عن تلك اللقاءات مسبقاً أبداً، وهكذا كانت صفوف مدرسة الأحد من الناس الذين يحضرون إلى الكنيسة بشكل معتاد.

وكان شيئاً مثيراً أن أراقب اهتمام الذين يصفون أنفسهم أنهم ملحدون بإيماني المسيحي. ففي السنة الأولى لرئاستي زرت بولونيا، حيث رغبت أن أتكلم علانية عن قيمة الحرية بين الأمم التي كانت تحت الهيمنة السوفييتية. وخلال مناقشتي مع زعيم البلد، السكرتير الأول للحزب الشيوعي، إدوارد جيريك، أشرت إلى زيارة سابقة مع أسقف الرومان الكاثوليك في بولونيا. الكاردينال ستيفان ويزينسكي. وطلب جيريك أن أنضم إليه في جلسة خاصة، وتحدثنا بعض الوقت عن إيماني المسيحي. وأخبرني عن أمه وهي مسيحية تقية زارت الفاتيكان والتقت البابا، وبدا السكرتير الأول ممزقاً بين إيمان أمه وكونه شيوعياً مخلصاً. وقد شعرت أنه مسيحي سراً وملحد علناً.

وفي ما بعد، بينما كنت في زيارة لكوريا الجنوبية، خضت نقاشاً حامياً مع الرئيس بارك تشَنغ هي حول انتهاكاته لحقوق الإنسان، وانتشار الجنود الأمريكيين وبعض الموضوعات الدولية ذات الأهمية. وفي الوقت الذي كنت أستعد فيه لمغادرة مكتب الرئيس بعد لقائه الرسمي الأخير، طلب إليّ إن كان باستطاعته أن يناقشني في مسألة شخصية، واعتذرنا من مرافقينا، فوصف الإيمان الديني لولديه وكان

أحدهما بوذياً والآخر مسيحياً، وطلب إليَّ أن أوضح له مبادئ إيماني. ففعلت ذلك. واختتمنا نقاشنا باتفاق مع أحد أشهر أتباع الكنيسة المعمدانية في كوريا الجنوبية ليتابع الموضوع. وبعد عدة أشهر، اغتال رئيس جهاز الأمن في كوريا الجنوبية الرئيس بارك وحلّ محله رئيساً. ولم أعرف أبداً النتيجة النهائية لنقاشنا الديني.

وكانت إحدى مناقشاتي المثيرة للاهتمام وربما المثمرة أكثر هي مناقشة القائد الصيني دنغ سياوبنغ، حول علاقات دبلوماسية عادية بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية. وقد تحدثنا أنا ودنغ حول مجالات واسعة من جوانب الحياة الأمريكية والصينية كي نؤسس صداقة راسخة قدر الإمكان بين الشعبين خلال زيارته الرسمية إلى واشنطن. وفي مأدبة رسمية في إحدى الأمسيات، سألني عما أثار اهتمامي أولاً في بلده، فأجبت بأنني ترعرعت معمدانياً وأن بطلاتنا كنّ القائدات المسيحيات اللواتي ذهبن إلى الصين كمبشرات لنشر تعاليم الإنجيل عن يسوع المسيح. وأنني حتى عندما كنت طفلاً صغيراً كنت أقدم خمسة سنتات كل شهر للمساعدة في بناء مدارس ومشافي للأطفال الصينيين.

وقد أعجب دنغ بردي وأوضح أن النشاطات الدينية من ذلك النوع أُوقفت عندما تأسست جمهورية الصين الشعبية عام 1949 . وفي ظل النظام الشيوعي - في الواقع - كانت سياسة الحكومة الرسمية إلحادية ونشاطات العبادة وتوزيع الكتاب المقدس وغيره من كتب مقدسة محظورة. سألته عن إمكانية تغيير مثل هذه السياسات، فطلب اقتراحات محددة. وبعد لحظات من التفكير، قدمت ثلاثة مطالب: ضمان حرية العبادة، والسماح بتوزيع الكتب المقدسة، وفتح الباب للإرساليات التبشيرية. وقبل أن يعود إلى الصين، أخبرني دنغ سياوبنغ أن القانون الأساسي في الصين سيعدّل ليوفر الحرية الدينية ويصادق على الكتب المقدسة. ومع ذلك، لن يوافق على عودة الإرساليات التبشيرية الغربية، لأنها، كما قال "عاشت مثل الأسرة الملكية" وحاولت أن تخرب نموذج الحياة الصينية. وفي غضون ثلاث سنوات، وفى بوعوده، مع فقرة شرطية تطلب من

أتباع أية كنيسة جديدة التسجيل في المكاتب الحكومية المختصة، ومن ثم يمكنهم أن يمارسوا طقوسهم الدينية بحرية، وكما يرغبون.

في هذه اللقاءات ناقشت قادة سياسيين لأوضح الاهتمام ـ حتى لدى غير المتدينين ـ بالمسيحية. كانت هذه المناقشات كلها شخصية، احترمت فيها خصوصية هؤلاء القادة الأجانب. كانت تلك هي القاعدة الأساسية التي عالجنا بها كل جوانب الحياة الدينية الأخرى أنا وروزالين عندما كنت في منصب عام.

حاولت مجلة دينية قبل بضع سنوات أن تتبنى مثل هذه الأطروحات، وطلبت إليَّ أن أعبر عن تعريفي النجاح في الحياة، في خمسين كلمة على وجه التحديد! وقد وجدت نفسي في ورطة بكيفية الرد، إلى أن تذكرت تجربة مررت بها عام 1974 ، عندما كنت حاكماً. ودعاني آنذاك الدكتور نورمان فنسنت بيل للذهاب معه إلى ماكون في ولاية جورجيا للمساهمة في تقديم جائزة من مجلته غايدبوستس Guideposts لرعايا الكنيسة الأبرز في البلد ذاك العام. قال سيكون هناك نحو سبعة آلاف نسمة مجتمعين في مركز البلدية لتكريم الكنيسة التي قامت بعمل استثنائي، ومجموعة من نحو خمسين شخصاً متخلفاً عقلياً.

كنت أعرف مقدرة الدكتور بيل كخطيب مفوه، وقد شعرت بطريقة ما بالمنافسة، فيما حضرت خطابي الشخصي. وقدم كل منا خطابه الأفضل، ثم حان الحدث النهائي: أشعل أحد أعضاء الكنيسة شمعة ضخمة، وبدت امرأة متوسطة العمر تعاني من خلل خَلقي (Down Syndrome) ، فتقدمت ببطء ـ لكن بكبرياء ـ إلى مركز الممشى تحمل فتيلة مشتعلة. وكان يتبعها راعي الكنيسة الصغيرة، الذي عرض أن يقدم لها المساعدة، فرفضت كل أشكال المساعدة، ودنت من الشمعة بثقة وكبرياء.

وقد خفقت الشعلة الصغيرة جيئة وذهاباً، ولم تشتعل الشمعة بالرغم من محاولاتها المتكررة. وجلس الحشد حابساً أنفاسه. ولم نستطع أنا والدكتور بيل أن نتجنب الشعور بالارتباك لأجلها، فتقدم راعي الكنيسة ووضع يده على يدها لتثبيت الفتيلة، لكنها حركت رأسها ودفعته بعيداً. وفي النهاية أشعلت الشمعة، وأطلق الحشد تصفيقه. وكان الشيء الأكثر إشراقاً في القاعة الضخمة هو وجه المرأة الذي اتقد بالسعادة.

ليس محتملاً أن يتذكر أي شخص كان هناك منذ ثلاثين عاماً أي شيء قلته أنا أو الدكتور بيل في خطابينا المعدّين بدقة. لكن أحداً لن ينسى لحظة الانتصار تلك التي استعرضت فيها امرأة تفانيها وثقتها بنفسها وإنجازها وكبرياءها في المساهمة بمراسيم تلك الأمسية في تكريم كنيستها الصغيرة. لقد تأثرت سبعة آلاف نسمة بإيمانها وتصميمها.

ومن تلك التجربة اخترت خمسين كلمة في ردي على طلب المجلة:

أعتقد أن باستطاعة أي امرئ أن يكون ناجحاً في الحياة بغض النظر عن الموهبة الطبيعية أو البيئة التي يعيش فيها. وذلك لا يقوم على قياس النجاح الذي يحققه المرء في التنافس من أجل الثروة والأملاك والنفوذ والشهرة، بل بالإخلاص لمعايير الله في الحقيقة والعدالة والتواضع والخدمة والتعاطف والتسامح والحب.

عملت، بعد مغادرتي البيت الأبيض، أستاذاً في جامعة إموري نحو ربع قرن، وقد حاضرت في مدرسة اللاهوت غالباً وكلية العلوم الدينية، حيث ساعدتني معرفتي المبدئية باللاهوت في الرد على أسئلة الطلاب. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت أنا وروزالين جهداً خاصاً لنكون بالبيت في بلينز أيام الآحاد. فأُعلّم أعضاء كنيستنا الراشدين والزائرين مقرر الكتاب المقدس ما بين 35 و40 مرة كل سنة في كنيسة مارانثا المعمدانية. وقد صُوّرت تلك اللقاءات وسُجّلت على أشرطة ووُزّعت على نطاق واسع. لا أستطيع أن أقول إنني قد أفدت من دراساتي اللاهوتية في المحاضرات التي ألقيتها في بلدتي، حيث لم أنحرف قط عن التعبير عن المعتقدات المسيحية التقليدية التي ورثتها عن أبي.

ومن مئات الزائرين الذين كانوا يحضرون دروسي الدينية كل أحد، كان ثمة نحو 15٪ فقط من المعمدانيين. وعندما كنت آخذ عدة دقائق لأدع الحاضرين يعرفون أنفسهم، كنت أجد أن نصف الحضور بروتستانت من طوائف ثابتة وبعضهم رومان كاثوليك ومن مذاهب بروتستانتية مختلفة: آميش ومِنونيت ومورمون وكواكرز ومؤمنين بعودة المسيح. وترحب كنيستنا باليهود والمسلمين ومؤمنين غير مسيحيين أيضاً، ونشجع الجميع على المساهمة في النقاش. إنها مثيرة لاهتمامي ومفيدة لي ومع مرور السنين ازددت تبصراً بمعتقدات واهتمامات كثيرين من ذوي الأديان الأخرى.

نهوض الأصولية الدينية

قلت في خطابي بمناسبة تسلمي جائزة نوبل عام 2002 في أوسلو: "الحقبة الراهنة هي وقت التحدي والاضطراب بالنسبة لهؤلاء الذين شكَّل الإيمان الديني حياتهم على أساس حنوٍ الناس بعضهم تجاه بعض." وعندما طلبت مجلة كريستيانيتي توداي إليّ أن أوضح هذا التصريح قلت:

"ثمة ميل ملحوظ نحو الأصولية في كل الأديان ـ يشمل ذلك الطوائف المسيحية المختلفة بالإضافة إلى الهندوسية واليهودية والإسلام، حيث يميل متدينون حقيقيون أكثر فأكثر إلى البدء بعملية تقرير: ما دمت أنا منحازاً إلى الله، فأنا متفوق ومعتقداتي يجب أن تسود، وأي شخص لا يتفق معي فهو "مخطئ جوهرياً" والخطوة التالية هي "شرير جوهرياً" والخطوة الأخيرة هي "أقل من بشري" ثم حياته غير ذات أهمية.

"وقد خلق ذلك الميل، في كل أرجاء العالم، نزاعات دينية شديدة. ونحن المسيحيون الذين نقاوم هذا الميل إلى الأصولية ونتبع طبيعة يسوع المسيح وأعماله وكلماته يجب أن نحيط الناس الذين يختلفون عنا برعايتنا وكرمنا وتسامحنا وتعاطفنا وحبنا غير الأناني.

"ليس من السهل فعل ذلك. فالميل إلى تغليف أنفسنا بمظهر التفوق مع الذين هم مثلنا تماماً ميل إنساني طبيعي. ولنفترض أننا ننجز الأمر الشرعي في حياتنا إذا حصَرْنا حبنا بعائلتنا والناس الذين هم مثلنا ومتناغمين معنا. إن هدم هذا الحاجز والوصول إلى الآخرين هو ما يشخصه المسيحي وما يحاكي المثال الصحيح الذي وضعه المسيح لنا."

كان ثمة، في الحقيقة، ميل مزعج نحو الأصولية في السنوات الأخيرة، بين القادة السياسيين وداخل المجموعات الدينية الرئيسة عندنا وفي الخارج، وغدت العلاقة بينهما متشابكة أكثر فأكثر. وقد شعرت بتأثير هذه الحركة، أول مرة، عندما تولى الخميني قيادة إيران. ووصم الولايات المتحدة "بالشيطان الأكبر" وشجّع أتباعه من المقاتلين الشباب على احتجاز 52 شخصاً من طاقم سفارتنا أربعة عشر شهراً. وقد كان هذا العمل المخزي انتهاكاً مباشراً للقانون الدولي، وتفسيره الأصولي لكتب المسلمين المقدسة، الذي أسَّس عليه قيادته الدينية، ومعارضته

تعاليم القرآن التقليدية المتعلقة بالسلام والتعاطف، ولاسيما المعاملة الكريمة للزوار والدبلوماسيين من الدول الأخرى.

قبل عدة أسابيع من احتجاز رهائننا في إيران، جاء رئيس المؤتمر المعمداني الجنوبي المنتخب حديثاً لزيارتي في المكتب الرئاسي. وكان هذا طقساً روتينياً منذ سنوات عديدة، وخاصة عندما يحدث أن يكون رئيس الولايات المتحدة معمدانياً. فهنأته على منصبه الجديد، وقضينا بضع دقائق بتبادل المجاملات. وعندما غادر برفقة زوجته، قال: " نصلي، يا سيادة الرئيس، لتتخلى عن الإنسانية الدنيوية كدين لك." كان ذلك صدمة بالنسبة لي. فقد كنت أعتبر نفسي معمدانياً تقليدياً مخلصاً، ولم يكن لديّ فكرة عما عناه.

ولاحقاً، بعد حضوري طقوس العبادة في الكنيسة المعمدانية الأولى، قابلت راعي الكنيسة وسألته أن يوضح التعليق المزعج. فأجاب أن مجموعة صغيرة من القادة المعمدانيين الجنوبيين المحافظين جمعوا تأييداً سياسياً كافياً في المؤتمر لانتخاب الرئيس الجديد، وهذا حدث عرفته عرضياً. ودون معرفة المزيد من الإجابة على أسئلتي، حدس أنني اتخذت بعض القرارات الرئاسية التي يمكن أن تكون في خلاف مع المواقف السياسية التي يعتنقها القادة في مجموعة مورال ماجوريتي التي تأسست حديثاً ومجموعات أخرى من المسيحيين المحافظين. وبعض الأشياء التي أخذناها بعين الاعتبار هي أنني عينت عدداً كبيراً من النساء في مواقع رفيعة في الحكومة، ورفضت استخدام التمويلات الحكومية في التعليم الديني، وأسست إدارة مستقلة لتعزيز المدارس العامة، وقبلت قرار المحكمة العليا بقضية إجهاض روي ضد وايد، وعملت مع طائفة المورمون لحل بعض مشكلاتها في البلدان الأجنبية، وتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة الشيوعية في الصين، والدعوة لوطن للفلسطينيين ورفض نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس والتفاوض مع الاتحاد السوفييتي للرقابة على الأسلحة الذرية ومسائل أخرى.

كان راعي كنيستي وأنا لا نزال في ورطة، لكن لم يكن لديّ بديل إلاّ أن أتجاهل الشجب وأستمر بعمل ما أظن أنه الأفضل لبلدنا (و أنه **منسجم** مع معتقداتي

المعمدانية التقليدية). وفي الوقت نفسه، بدأت أتعلم ما استطعت من الإسلام السمات العامة للأصولية.

منذ عقود، وصف القادة داخل كنيستي وطائفتي أنفسهم بأنهم "أصوليون" مدعين أنهم متمسكون بالعناصر الأساسية في معتقداتنا المعمدانية ومقاومة الضغوط وتأثير العالم الحديث. وهذا الميل "للتمسك بالمبادئ الثابتة" مفهوم وجانب حميد في الدين وموقف عام شاركت فيه طوال حياتي تقريباً.

وسرعان ما عرفت أن هناك شكلاً أكثر شدة من الأصولية، له بعض الخصائص المهيمنة:

- غالباً ما يقود الحركات الأصولية رجال مستبدون يعتبرون أنفسهم متفوقين على الآخرين وداخل الجماعات الدينية، لديهم التزام شديد بإخضاع النساء والهيمنة على أخوتهم المؤمنين.

- على الرغم من أن الأصوليين يعتقدون أن الماضي أفضل من الحاضر، فهم يحتفظون بجوانب محددة مفيدة لهم من معتقداتهم الدينية التاريخية والعالم الحديث.

- يضع الأصوليون فروقاً واضحة بينهم، كمؤمنين صالحين مقتنعين بصحة موقفهم تتمثل في أن أي شخص يعارضهم إما جاهل أو ربما شرير.

- الأصوليون يحاربون أي تحدٍّ لمعتقداتهم. وغالباً ما يثور سخطهم ويلجؤون أحياناً إلى الإساءة الشفهية أو حتى الجسدية ضد هؤلاء الذين يتدخلون بتطبيق برنامجهم.

- يميل الأصوليون إلى تعريف أنفسهم على نحو ضيّق ومقيد أكثر فأكثر، وعزل أنفسهم واستغلال المسائل العاطفية والنظر إلى التغيير والتعاون والتفاوض والجهود الأخرى لحل الخلافات كمؤشرات ضعف.

ومجمل القول: هناك ثلاث كلمات تصف هذا النموذج من الأصولية هي: الصرامة، والسيطرة، والإقصاء.

النـزاعات المتنامية بين المتدينين

كان وجود الكنيسة المسيحية نفسها مهدداً في البداية جراء السجالات التقسيمية المثيرة للشقاق، مثل كيف يغدو المرء يهودياً مختوناً ويتبع قوانين التوراة قبل قبول المسيح كمخّلص؟ وكيف يسمح بأكل اللحوم التي قدّمت لآلهة وثنية؟ وما يوم الأسبوع الذي يجب أن يعتبر مقدساً؟ وأي الحواريين ينبغي أن يكون شارح لاهوت يسوع المسيح الأبرز؟ وكان العامل الشافي هو إدراك أن الاقتراب من المسيح يقلل من أهمية الخلافات البشرية ويقرب الناس بعضهم من بعض.

قُدِّر عدد المسيحيين في سنة 40 ميلادية بنحو ألف نسمة، بعد سبع سنوات من وفاة يسوع المسيح وبعثه. وإذ اكتسبت الجماعات المحلية القوة والنفوذ، تعرض المؤمنون المنتشرون إلى اضطهاد رهيب من القادة الدينيين الآخرين، ومن الغزاة الرومان. وبسبب الجهود الناجحة لحل خلافاتهم اللاهوتية الخاصة، ولاحقاً، النفوذ المسيحي القوي للإمبراطور قسطنطين، ازداد عدد المسيحيين في غضون ثلاثة قرون من الزمن إلى نحو 30 مليون نسمة، أو نحو 55 ٪ من مواطني الإمبراطورية الرومانية الشاسعة.

ويوجد الآن نحو ملياري مسيحي. أو نحو ثلث سكان الأرض، والأرجح هو أن المؤمنين بالمسيح في هذه الآونة منقسمون بحدة أشد من المسيحيين في تلك الأيام المبكرة. والمحتمل أن يختلف المسيحيون على بعض المسائل الاجتماعية والدينية في كل حقبة من التاريخ، ومن المشروع تماماً وحتى المرغوب. بالنسبة لنا نحن الأمريكيين أن نعزز معتقداتنا الشخصية عبر عمليات سياسية أو دينية. والمثير للاهتمام هو أن طوائفنا الكثيرة المختلفة هي نسبياً معزولة كل عن الأخرى، ونادراً ما تتنافس، دون مناظرات هامة بين الطائفة المعمدانية والميتودية والمشيخية أو حتى بين البروتستانتية والكاثوليكية. ولكن عميقاً ضمن الطائفة البروتستانتية وأيضاً بين الرومان الكاثوليك توجد خلافات عديدة تفرّق المؤمنين، وتفضي في بعض الأحيان إلى انشقاقات رسمية ودائمة في الطوائف.

وبوصفي مسيحياً إنجيلياً، فأنا مهتم إلى حد بعيد بالسجالات المثيرة للخلاف التي دقَّت أسافين عميقة بيننا. وتشمل الخلافات الشديدة المعلنة المسائل الاجتماعية، غير أن كثيراً من خلافاتنا التي أثارت بعض الاهتمام بين غير المسيحيين، مثل

كهانة المؤمنين، والاستقلال الذاتي للكنائس المحلية، وخدمة القساوسة ودور النساء في الكنائس، والكالفينية، والإيمان بعودة المسيح وفق الشريعة الإلهية، والعصمة من الخطأ، والإيمان بالخلق الإلهي، ومسائل دنيوية، مثل الحرية الأكاديمية في جامعاتنا ومدارسنا الدينية.

حتى بين هؤلاء الأخوة الأعضاء في الكنيسة الذين نمارس العبادة معهم أنا وروزالين، ثمة مؤمنون ورعون يقبلون كل كلمة في الكتاب المقدس (وبصورة خاصة نسخة الملك جيمس) باعتبارها صحيحة حرفياً. وينجم عن إيمانهم بخالقنا معتقدنا بأن الله قد خلق الكون خلال ست دورات للأرض حول محورها، وأن المرأة الأولى برزت من ضلع آدم قبل نحو ستة آلاف عام، وأن آدم وحواء ولدا بشكلهما الإنساني الحالي في الأصل. ونحن نقبل صدق إيمانهم بلا مساءلة. ومع أن ثمة بعض الناس **مهووسون** بمثل هذه المسائل، فهي عديمة جدوى، والجدال حولها مثير للمشكلات.

ويمكننا نحن المسيحيين أن ندعم حججنا في كل موضوع تقريباً بانتقاء آيات محددة من الكتاب المقدس، والزعم بأن ذلك يجب أن يُطبَّق بشكل مطلق. والثابت غالباً أن الانقسامات بين المسيحيين تستند على افتراض تفوق مجموعة على المجموعات الأخرى. من الصعب جداً أن نكرم تحذيرات القديس **بولص** الكثيرة، فيما المسيح يقول: "لا تقضِ، فأنت لست قاضياً." فالانحراف عن تحذيره يمكن أن يقود إلى تجاهل أو شجب، أو حتى اضطهاد هؤلاء الذين هم مختلفون، أو يعتقد بعضنا أنه يجب أن يكونوا في مرتبة أدنى بطريقة ما. وقد شعر كثيرون منا بالألم والحزن عندما أعلن الرئيس المنتخب لمؤتمرنا بأن الله لا يسمع صلوات اليهودي.

شرع بعض القادة المسيحيين بتشكيل اتحاد مع الجناح الأكثر محافظة في الحزب الجمهوري منذ عشرين عاماً تقريباً. ويتناقض مثل هذا الزواج السياسي مع اعتقادي بالفصل بين الكنيسة والدولة ـ وكنت سأشعر بالشيء نفسه لو كان الترابط مع الديمقراطيين أيضاً.

والآن، طرح قادة اليمين المسيحي المنظم في الجدال السياسي بأمريكا بعض الأسئلة الاجتماعية الأكثر إثارة للانقسام. وأكثر الأمثلة جلاء تتضمن حق الاختيار

الجنسي، الذي ينطوي بشكل واضح على معانٍ عاطفية وشخصية إضافية. والمأساوي، أن هذه المسائل الاجتماعية المثيرة للانقسام دُفِعت إلى واجهة مشهد الانتخابات الرئاسية. وفي الوقت نفسه، يتغاضى معظم البروتستانت عن الطلاق كشيء مقبول، ونادراً ما شددوا على الزنا أو البغاء، على الرغم من شجب يسوع لهذه الأفعال الجنسية مراراً وتكراراً. يبدو أن السهل والمناسب أكثر هو التركيز على آثام لا نعرف أننا مذنبون فيها.

كان رعايا الكنيسة البروتستانتية، ولاسيما المعمدانيون، ميالين دائماً إلى الانقسام بسبب المسائل اللاهوتية أو الاجتماعية أو السجالات الشخصية، وقد يكون هذا أحد أسباب توسعنا الضخم. والكنيسة المعمدانية في مارانثا في بلينز التي ننتمي إليها أسستها - عندما كنت في البيت الأبيض - مجموعة صغيرة من كنيستنا الأم أكثر اعتدالاً في بعض المسائل، إضافة إلى قبول المتدينين السود والترحيب بالزوار الآخرين. ولكن في الآونة الأخيرة، ولّد المزج بين المسائل الاجتماعية واللاهوتية حدة أكثر شدة في كل أرجاء العالم المسيحي. ويبدو أن هذا النموذج يسود بين اليهود والمسلمين أيضاً.

وبعد مغادرتنا البيت الأبيض، بدأنا أنا وروزالين نلاحظ تغيرات داخل الحلبتين السياسية والدينية في الحياة الأمريكية، وتأثيرها البطيء الثابت. ولم يكن لدينا فكرة عن مدى عمق تأثير هذه الثورة علينا شخصياً وعلى أمتنا.

وعملنا بنشاط في كنيستنا المحلية التي كانت دائماً تنتمي إلى المؤتمر المعمداني الجنوبي. وكنّا عرضياً نراقب الائتلاف اليميني وهو يكتسب مواقع قيادية من حين إلى آخر ثم يتوصل إلى السيطرة على قضايا المؤتمر. وكانت خطواتهم التالية البدء بفرض قراراتهم اللاهوتية على الآخرين، وتقليص مستوى الحرية الأكاديمية بشكل جدي. وعلى الرغم من استهجاني بعض سياسات مؤتمرنا الجديدة وتنامي انحياز قادته إلى الحزب الجمهوري، بقيت آمل بمعالجة الخلافات بين المعمدانيين كي نستطيع العمل معاً في مساعينا التبشيرية العالمية.

وبعد أن غدت الانقسامات أعمق وفشلت الجهود الأخرى، قررت أن أدعو مجموعة واسعة من المعمدانيين ذوي النفوذ إلى مكتبي في مركز كارتر، في أطلنطا للبحث عن

فرص لمصالحة ما. ولدهشتي كان الرد الإيجابي إجماعياً وقد انضم إليّ ثلاثون قائداً معتدلاً ومحافظاً. واتفق الجميع على عدم الإدلاء بأية تعليقات انتقادية من جهة إزاء أخرى أو أي شخص لم يحضر. وعندما اقترحت عليهم أن بياناً مشتركاً عن الاحترام المتبادل والهدف المشترك قد يكون مساعداً، طلبوا مني أن أقدم لهم مسودة، وبعد تمرير مسودة ما، وقعها ستة وعشرون مشاركاً، منهم ستة رجال كانوا أو سيكونون رؤساء للمؤتمر المعمداني الجنوبي، وقد نشر النص على نطاق واسع.

اعترف البيان بوجود مسائل تثير الفرقة بيننا رغبنا بحلّها بواسطة الصلاة، ووعدنا بأن يعامل أحدنا الآخر كأخوة وأخوات في المسيح. وتعهدنا أيضاً بدعم الحرية الدينية وإقامة تحالفات مع المسيحيين من ثقافات ومجموعات إثنية أخرى.

ووفر هذا فاصلاً ساراً لم يطل كثيراً، فقد استمرت السجالات الشفهية، في الوقت الذي تبنى فيه المؤتمر سياسات تقييدية أكثر. ووقع الانقسام الرئيس، وربما الدائم في المؤتمر السنوي المعمداني الجنوبي عام 2000 ، عندما تمّ تبني بيان "إيمان المعمداني ورسالته الجديدة". وكان أحد المخاوف الهامة بالنسبة لمعمدانيين كثر هو حذف أطروحة سابقة تقول إن "السلطة الوحيدة بالنسبة للإيمان والممارسة بين المعمدانيين هو يسوع المسيح، الذي تجلت إرادته في الكتب المقدسة. وفي الحقيقة، عنى هذا التغيير حلول قادة مؤتمر المعمدانيين محل يسوع كمفسرين للكتاب المقدس. وعلى الرغم من وجود تعهدات كافية بأن قبول هذا البيان الجديد سيكون اختيارياً، فسرعان ما غدا واضحاً أنه سيُفرَض كمرسوم إلزامي على كل مسؤولي المؤتمر ومستخدميه، والشماسين، وأساتذة الجامعات والمدارس الدينية وعلى الإرساليات التبشيرية التي تعمل في البلدان الأجنبية. وقد تجاوزت صرامة الإذعان الإلزامي هذا تلك التي في الكنيسة الكاثوليكية أو داخل الطوائف البروتستانتية الأخرى.

كان القانون الجديد مزعجاً كفاية، وترافق مع انحرافات أخرى عن المعتقدات المعمدانية التاريخية، شملت المزج بين الدين والسياسة وسيطرة القسوس الذكور

الكلّية، واستبعاد المعمدانيين التقليديين عن قضايا المؤتمر، وتبعية المرأة، والتعدي على الاستقلال الذاتي للكنائس المحلّية، وعناصر أخرى من الأصولية الجديدة. وغدا واضحاً أكثر فأكثر أن قادة مؤتمرنا هم ـ حقاً ـ في تعارض مع المسيحيين التقليديين أو سوادهم. وبعد كثير من الصلاة والبحث الروحي، قررنا، أنا وروزالين، أن نقطع علاقتنا بالمؤتمر المعمداني الجنوبي، بينما نحافظ على عاداتنا ومعتقداتنا المعمدانية التي طالما احترمناها ضمن كنيستنا المحلية.

تحققت هيمنة شبه شاملة للقسوس المعمدانيين على العامة بالاستناد إلى بيان هذا القائد المحافظ البارز دبليو إي كريسول W.A.Criswell الذي يقول فيه: "لا تكون قيادة العامة للكنيسة إنجيلية عندما تضعف سلطة القس كحاكم للكنيسة." وتناقض هذه الأطروحة قول يسوع: إنه كان خادماً، وإن حوارييه سيكونون خدماً، والأعظم يجب أن يكون خادماً للجميع. لم يكن ثمة استخدام إنجيلي لكلمة "حاكم" بالتأكيد، ولكن هذه الترقية الذاتية للقساوسة تمت رسمياً عام 1988 ، وتطبّق الآن بشكل عام في المؤتمر المعمداني الجنوبي كله. وفي مؤتمرات الولايات، ولاسيما في الكنائس الكبرى.

والحركة الأحدث: هي قرار قيادات المؤتمر الانسحاب من التحالف المعمداني العالمي. وهي منظمة عالمية ساعد المؤتمر المعمداني الجنوبي على إنشائها ولعب دوراً رئيساً فيها نحو قرن من الزمن. وزعمهم المدهش هو أن التحالف المعمداني العالمي غدا "ليبرالياً" فجأة بالنسبة لرابطتهم المستمرة. وهذا إما أغاظ المسيحيين الأوروبيين الأبطال الذين قاوموا الاضطهاد الشيوعي السوفييتي وعرضوا حياتهم للخطر بتمسكهم بتراثهم الديني التقليدي.

قد لا يكون هذا التركيز على الأحداث داخل طائفتي الدينية ممتعاً لبعض القراء، ومع ذلك كان له تأثير عميق على كل مواطن أمريكي عبر تغيرات مماثلة ذات علاقة حدثت في نظامنا السياسي. فخلال ربع القرن الأخير، كان ثمة حركة موازية للجناح اليميني داخل السياسة الأمريكية مرتبطة مباشرة ـ غالباً ـ بصفات مميزة مشابهة لعقليات المجموعات المسيحية. وتشمل المبادئ السياسية المتطرفة الجديدة تحيزاً لصالح الأقوياء على حساب الآخرين. ونأياً عن العدالة

الاجتماعية، وتشويهاً لسمعة هؤلاء الذين يختلفون في الرأي، وتقصيراً في حماية البيئة، وإقصاء هؤلاء الذين يرفضون الطاعة، وميلاً نحو العمل الدبلوماسي وحيد الجانب وابتعاداً عن الاتفاقيات الدولية، ورغبة مغرضة باتجاه النزاع والاعتماد على الخوف كوسيلة للإقناع.

عندما أقوم بتدريس الإنجيل أحاول أن أوضح جوهر إيماننا، وألهم المستمعين أن يربطوا المسيحية بحياتهم اليومية. أما **السجالات الخلافية التي يبدو أنها تسكن** المجموعة المسيحية الحديثة فلا تتاخم الرسائل التي أتوخاها عادة. سألت في أحد أيام الأحد مجموعة كبيرة من الحضور ـ ومعظمهم من الزوار ـ أن تسمي الأشياء التي تثير النقاش على نطاق واسع في أوساط طوائفهم المختلفة، فسمّوا ـ سريعاً ـ الصلاة الإلزامية في المدارس، واستخدام الأموال العامة لدعم التعليم الديني، وخدمة النساء في مواقع قيادية، والتطور، وعرض الوصايا العشر في أماكن عامة، والاستقلال الذاتي لرعايا الكنائس المحلية، والقبول القسري بمراسيم الكنيسة، وتمجيد الكهنة، وإزالة الحواجز بين الكنيسة والدولة، إضافةً إلى بعض المسائل الاجتماعية.

لم يكن هناك ذكر للمسائل اللاهوتية أو الدينية التي تتضمن هدفنا التبشيري العام في العالم أجمع، أو كيفية تطبيق تعاليم يسوع المسيح في حياتنا اليومية. كان واضحاً أن كثيراً من طاقتنا تُصرَف في حرب داخلية ضروس، وفي حوارات وسجالات ليست خلافية وحسب، بل تميل إلى جعلنا غير مؤهلين للعمل باسم السيد المسيح. وقد سلمنا بأنه لا يزال هناك درجة قوية من التناغم داخل رعايا الكنائس المحلية، وأن الخلافات كانت في المستويات التنظيمية العليا.

عندما يكون هناك تعبير عن المحاباة أو السيطرة أو العداء داخل المجموعة الدينية. تميل إلى إضفاء صفة الشرعية على المواقف نفسها بين العلمانيين أو حتى المجموعات الحكومية الذين لديهم أهواء شخصية. فليس مصادفة أن كنائسنا المسيحية، في الجنوب ـ على الأقل ـ معروفة تماماً بأنها المعاقل الأخيرة للفصل العنصري. والمثير للاستياء أيضاً، والمقبول على نطاق واسع علانية ـ الآن ـ هو التمييز ضد النساء. **وهذه الأنواع** من القرارات الدينية المستندة إلى اختيارات

انتقائية من الكتاب المقدس من قبل الرجال البيض المهيمنين، وتجاهل المنطلق العام لأفعال وتعاليم المسيح، والقادة الأوائل للكنيسة المسيحية.

تخلق الاختلافات الكثيرة بين المسيحيين التشوش والتشتت وحتى القسوة، ويجد المؤمنون الأفراد صعوبة في فهم ذلك، والتمسك بالعناصر الأساسية في إيماننا. والنتائج الفادحة لهذه الخلافات، هي أن العمل التبشيري العالمي يعاني، وسمعتنا تسوء، ونحن نتنافس كل مع الآخر. بدلاً من ذلك، على الدين أن يقدم السبل لمعالجة الخلافات التي تفرّق الناس، بالاستناد إلى القانون الأساسي الذي علّمه المسيح: (أن نحب جيراننا كما نحب أنفسنا).

قد تكون الرابطة الوطنية للمبشرين، هي مجال الآراء الأوسع والأشمل بين البروتستانتيين الأمريكيين، وهي مجموعة أشعر بالانسجام معها في معظم المسائل. فبالإضافة إلى حماية الحياة تؤكد أجندتها بقوة على السلام، وكبح أعمال العنف، وتقوية حياة الأسرة، وحماية الأطفال، والعدالة، والتعاطف مع الفقراء والضعفاء، والحفاظ على الحرية الدينية، والدفاع عن حقوق الإنسان، وحماية البيئة. وفي بيانها الأخير، في نيسان عام 2005 . دعوة إلى قيود صارمة على "الحرب العادلة"، بالإضافة إلى التعبير عن اهتمامهم بارتفاع درجة حرارة الأرض. وليس مدهشاً أن قادة اليمين الديني عارضوا أغلبية المبشرين في المسألتين الأخيرتين.

هناك سوابق جديرة بالذكر عالج المسيحيون فيها اختلافاتهم الشديدة و واظبوا في العمل لتعزيز مملكة الرب. فقد بقيت الكنيسة الأولى، عندما جعلت أسس الإيمان روابط مناسبة لتجاوز الانشقاق وتوحيد المسيحيين غير المعصومين والمحبين للجدل. وربما ـ مرة ثانية ـ نتصالح عبر محاكاة أفعال وتعاليم المسيح واتّباع توسل القديس **بولص** للكنائس الأولى:

"ولكنني أطلب إليكم أيها الأخوة باسم ربنا يسوع المسيح أن تقولوا جميعاً قولاً واحداً، ولا يكون بينكم انشقاقات، بل كونوا كاملين في فكر واحد ورأي واحد."

ـ من رسالة بولص إلى كنيسة كورينثي

"والآن منحكم الرب الصبر والسلوان، لتكونوا بعقل واحد كلٌّ اتجاه الآخر، وفقاً

ليسوع المسيح: "أن تكونوا برأي واحد، وقول واحد تمجدون الرب، حتى أبو ربنا يسوع المسيح."

ـ من رسالة بولص إلى أهل رومية

لا نزاع بين العلم والدين

السجال بين العلم والدين هو أحد أكثر السجالات قدماً واستمراراً، لاسيما في الولايات المتحدة. وقد كنت رئيس مجلس إدارة هيئة التعليم في سمتر كاونتي في مطلع ستينيات القرن الماضي، وكانت محاكمة "قرد سكوب" الشهيرة في تنيسي لا تزال موضوع النقاش الجاري، حتى بعد مرور نحو 35 عاماً عليها. كنا مطلعين على النقاشات بين مدراء المدارس في جورجيا وولايات أخرى حول تعليم نظرية التطور، وعملنا على تجنب الجدال حول هذه المسألة في مقاطعتنا. ربما لأن التداول في مسألة الدمج العرقي في المدارس العامة كان يثير جدلاً كافياً لإبقاء الجميع منشغلين.

أنا ممتن لأنّ هذا الانقسام بين القوتين المتعارضتين لم يكن مشكلة سياسية أو شخصية بالنسبة لي. فقد كنت متلهفاً لزيادة معرفتي بالفيزياء والعلوم الأخرى كجامعي وأحد المساهمين الأوائل في الانتفاع من الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولم يهدد ذلك إيماني الديني، لأنني تحصنت منذ طفولتي بالآية التي غالباً ما يُستشهَد بها: "وأما الإيمان فهو الثقة بما يرجى واليقين بأمور لا ترى." (عبرانيون 11-1).

لقد فهمت دائماً أننا لا نحتاج إلى برهان علمي على وجود الله. وفي الواقع، حيثما يوجد دليل مادي صحيح يثبت صحة أية نظرية أو فرضية، لا نحتاج إلى الإيمان كقاعدة لمعتقدنا. فالشعور الداخلي بما هو صحيح وخطأ، والشعور بسحر جمال السماء المضاء بالنجوم أو الغروب، أو نشوء الفراشة من خادرة، أو دأب نملة، أو تبرعم البذور: براهين كافية على فعل الله في حياتنا وخلقنا حتى عند هؤلاء الذين لا يؤمنون بدين محدد.

ويبدو لي أن الكتاب المقدس بمجمله يقدم رسالة الله الروحية. غير أن مؤلفي الكتب المقدسة القدماء لم يكونوا خبراء في الجيولوجيا أو البيولوجيا أو الكوزمولوجيا. ولم ينعموا باستخدام التلسكويات الإلكترونية وتقنيات تعيين التاريخ بواسطة الفحم، أو تلسكوب هبل Hubble. لم يزعجني أبداً وجود آيات في الكتاب المقدس تقول إن الأرض منبسطة، أو لها أربع زوايا، وأن النجوم يمكن أن تسقط على الأرض مثل ثمار التين من شجرة، أو أن العالم خلق في ستة أيام عادية كما نعرفها.

كلما كان هناك اكتشاف علمي أو نظرية تثبت مراقبة الوقائع صحتها، فهذا مجرد مظهر إضافي على عدم إدراك الإنسان للحقائق الموجودة دائماً. ولا يمكن أن يكون لها تأثير معاكس على حال خالق الكون كلّي القدرة. وفيما يكتشف العلماء معلومة جديدة عن العالم الطبيعي أو يظهرونها، يجب ربط المكتشفات معاً في نظريات إبداعية. وكل نظرية تُختبَر بصرامة وشدة بالملاحظة التي تقدم برهاناً إضافياً وقبولاً أو خطأ ورفضاً. هذه هي الطريقة التي تُكتشَف بواسطتها الحقيقة.

ولا يمكن رفض وجود ملايين المجرات البعيدة، وتطور الكائنات، ونظرية الانفجار العظيم، لأنها لم توصَف في الكتاب المقدس، ولا تصديقها يلقي ظلال الشك على خالقها أبداً. فالله منحنا فرصة الوجود لندرس ونكتشف، ولم أتوقع يوماً أن يحيط الكتاب المقدس بوصف العالم المادي بكامله أو أن تكون المكتشفات العلمية ضرورية كأساس لإيماننا المسيحي.

أحد كتّابي المفضلين في الموضوعات العلمية هو ستيفن جاي غولد Stephen Jay Gould، الذي راسلته في بعض المناسبات. وقد كتب عام 1989 ما أعتبره أكثر كتبه متعة وهو. حياة عجيبة: مستحاثة برغس وطبيعة التاريخ. وعلى الرغم من أن بعض أطروحاته كانت خلافية بالنسبة لبعض الباحثين في علم الإحاثة Paleontology فقد استمتعت كثيراً بوصفه للمخلوقات العجيبة التي ظهرت من التحول في التغيير المناخي قبل نحو 500 مليون سنة. وهو يشير إلى تطورها التالي كشيء، مثل شريط يدور في آلة، مع نتائج يمكن عزوها إلى تسجيل جرى بالمصادفة تماماً.

وقد كتبت له رسالة خاصة. عبرت فيها عن إيماني بأن هناك بعض المنطق أو النظام في العملية. ولم يجبني مباشرة، لكنه استشهد لاحقاً برأيي وسخر منه قليلاً في واحدة من مقالاته بمجلته الشهرية، وفي أحد كتبه لاحقاً. وقبل نحو سنتين من وفاته عام 2002 ، أرسل لي نسخة من كتابه: حجارة العصور المثير الذي صمّم ليحل الخلاف بين العلم والدين. وكانت مقاربته هي الفصل بين الاثنين تماماً، فيما دعاه: "السلطتين غير المتداخلتين." فملاحظات العلم العظيمة تُعرِّف العالم الطبيعي، والتدريس العام للدين يجب أن يُعرِّف العالم الروحي، وينبغي ألا يتدخل أحدهما في الآخر.

وهذه مقاربة مقبولة بالنسبة لي. فلا مكان للدين في قاعة درس العلوم، غير أن ذلك لا ينهي التزام بعض المسيحيين المخلصين برفض كل جوانب شرح تشارلز داروِن للتطور أو أية اكتشافات جيولوجية تشير إلى أن عمر الأرض أكثر من ستة آلاف سنة. ولا تناقض مقاربة غولد اعتقادي الشخصي بأن الله خلق الكون، وأن الاكتشافات العلمية الجديدة، عندما تثبت صحتها، يجب أن تكون مقبولة ولو كانت غير منسجمة مع بعض أوصاف الكتاب المقدس لعملية الخلق ومركزية الأرض والسماء وشكلهما.

سيكون هناك دائماً أناس يركزون على جانب واحد من المعرفة إلى حد استبعاد الجانب الآخر يعذبهم فهمهم أن العلم والدين لا يستطيع أحدهما أن يثبت الآخر. وهذا لا يزعجني أيضاً. فكلنا ولدنا بإرادة حرة لنقبل أو نرفض كل ما نختاره. وفي الوقت نفسه، لا نملك الحق أن نحرم الآخرين من حريتهم بالدراسة وقبول أو رفض الفرضيات التي قدموها بوصفها حقائق.

وقد كتبت قبل سنوات كثيرة قصيدة تعبرٌ عن الصعوبة التي أواجهها في إدراك كل ذلك:

تأمل روحي فيما قد خلق، ولماذا
حاولت أن أسبر غور قوانين الطبيعة
من النماذج الدوارة ورسوم قاعة الدرس
في جزئيات وأقسام الذرة،
وقد آمنت تقريباً. ولكن عندئذٍ جاءت الكواركات،
والبوزونات والليبتونات ومضادات المادة،
وصور المرآة المقلوبة،
بعضها الذي يثقب الأرض،
ولا ينحرف أبداً عن مساراته المحددة.
وأصغيت إلى الآراء المتنازعة
حول العوالم الكبرى والصغرى:

الانفجار العظيم حيث بدأ كل شئ؛
عن الفضاء المقوس والمتسع أبداً؛
ربما اليويو المدوّم العظيم
الذي سيبلغ يوماً نهاية
الجاذبية الكونية ثم
يطير عائداً إلى حيث يمكنه الشروع ثانية
ومن ثم، ومن ثم يكون الحدث التالي.
فهل هذا كله مصادفة؟

أنا واثق أن ذلك كله ليس مصادفة.

الدمج بين الكنيسة والدولة

طالب المسيحيون المحافظون برفض نصيحة السيد المسيح في أن "يعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله" بشكل متزايد وعلني خلال العقدين الأخيرين. وفي حين يرى معظم الأمريكيين أن من المناسب أن يؤثر المواطنون على السياسة العامة، إلا أنهم لا يجيزون أن تسيطر جماعة دينية على عمليات حكومة ديمقراطية أو أن يتدخل المسؤولون العامون في القضايا الدينية أو استخدام القوانين أو عائدات الضريبة لدعم مؤسسات دينية محددة.

وعلى الرغم من أن المسألة أثيرت، عندما جرى السجال حول مذهب جون كنيدي الكاثوليكي، فقد أعدت طرح موضوع الإيمان الديني أثناء الحملة الرئاسية دون أن أتعمد ذلك، حيث سئلت مباشرة في بيت أحد أنصاري السياسيين في كارولينا الشمالية خلال إحدى ليالي نيسان عام 1976 بحضور المراسلين الصحفيين عما إذا كنت "مهتدياً،" فأجبت في الحقيقة: "أجل،" مفترضاً أن كل المسيحيين الورعين مهتدون بالروح القدس. وكانت تلك هي المرة الأولى التي دخل فيها هذا الوصف الديني الحلبة السياسية. وأثار ذلك فورة غضب مباشرة، فقد زعمت وسائل الإعلام أنني أتلقى رسائل مباشرة من السماء، وأعتقد أن الله منحني بعض عناصر القداسة والتفوق على المرشحين الآخرين. ومنذئذ وحتى نهاية الحملة الانتخابية، أثار المراسلون الوطنيون ضجة كبيرة لا داعي لها، مما بدا لي ولمضيفيّ المعمدانيين طبيعياً، واتضح لي أن إدخال الدين في السياسة خطأ.

وحظينا أنا وروزالين بفرصة رائعة لانتهاك هذا المبدأ الأساسي، عندما تلقيت طلباً حذراً من الفاتيكان عام 1979 عن إمكانية زيارة البابا جون باول الثاني، بعد أقل من سنة على انتخابه ليشغل الكرسي البابوي. وكنت سعيداً بإرسال دعوة رسمية، وغدت تلك الرحلة البابوية الأولى (والوحيدة) إلى واشنطن العاصمة. وكان البابا الجديد قد أظهر بوضوح التزامه زيارة ما يمكنه من رعايا أبرشياته، وسبق له أن زار عدداً من دول أمريكا اللاتينية، وقام بزيارة متروية، فأمضى يومين في منطقة العاصمة، وتوفر لنا وقت لبعض النقاشات الطويلة.

تحلى قداسته بحس بالفكاهة رائع، وكان يتكلم الإنكليزية جيداً،إضافة إلى مجموعة أخرى من اللغات. وتذكرنا العداء الذي اتسمت به حملة كنيدي للرئاسة،

بمزاعم أنه إذا انتخب، فسيرى الأمريكيون البابا في البيت الأبيض. وعندما قدمت جون باول إلى بعض أعضاء الكونغرس الزائرين، أوضحت أن نبوءات المعارضين البروتستانت - قبل تسعة عشر عاماً - تحققت أخيراً!

وقد عبرت عن امتناني لجهود البابا في الوصول إلى المسيحيين الآخرين وإلى اليهود والمسلمين أيضاً، والتزامه الواضح بغرس الحيوية العالمية في الكنيسة. وبدا أنه يرحب بالتبادل الحر لوجهات النظر، فلم أتفق معه حول إبقائه على تبعية النساء واستبعادهن من مناصب الكهانة، الذي اعتبرته انحرافاً عن أدوارهن في بدايات الكنيسة المسيحية. وكان ذلك تبادلاً متناغماً لوجهات النظر، ولكن كان ثمة مزيد من الحدة عندما انعطفنا إلى موضوع "لاهوت التحرير،" الذي لا يزال مسألة خلافية حادة في أمريكا اللاتينية.

كان معظم بلدان المنطقة يحكمها طغاة عسكريون في ذلك الوقت، وكان كثير من الرهبان والأساقفة، الذين أعتبرهم أبطالاً، يعبرون بحدة عن حماية حقوق الفقراء المضطهدين وسكان البلدان الأصليين. شجب البابا جون باول الثاني نشطاء حقوق الإنسان وساند قادة الكنيسة التقليدية، الذين كانوا يؤيدون الأنظمة الاستبدادية والفاسدة بشكل ثابت. فظننت أنه كان أكثر اهتماماً بالولاء للفاتيكان من الولاء لهؤلاء الذين كانت حياتهم ووضعهم الكهنوتي مهددين لمدهم يد العون للناس الذين كانوا يعانون. والمنظمة المحافظة الأكثر تطرفاً (عمل الله) نالت دعماً قوياً من الفاتيكان (وقد طوّب مؤسسها فيما بعد قديساً)، وكان لقادتها نفوذ كبير في الكنيسة. وفي دفاع البابا، أوضح مستشاري للأمن القومي، زبيغينو بريجينسكي، أن جون باول كان متأثراً جداً بخلفيته في بولونيا، ومعرفته ببلدان أوروبا الشرقية الأخرى، حيث الكهنة والأساقفة الذين لا يتفقون مع روما كانوا شيوعيين. وعلى الرغم من ذلك، فقد تسببت هذه السياسات وتلك بانتقال مجموعات كاثوليكية كبيرة إلى الجماعات البروتستانتية.

وقد سررت بزيارة الفاتيكان في رحلة تالية إلى إيطاليا، وقدمنا أنا وروزالين وابنتنا آمي احترامنا الشخصي للبابا. وعلى الرغم من شعوري بأنني أكثر قرباً إلى لاهوت البابا جون الثالث والعشرين وتصريحاته. فلا شك لديّ في أن البابا جون

باول الثاني كان قائداً عظيماً حقاً، ذا قناعات أخلاقية عميقة وقدرة لا تضاهى على التعبير عن معتقداته المسيحية للعالم. ولم يكن ثمة بابا أكثر شعبية وسحراً للناس منه أبداً.

كنت دقيقاً بالفصل بين وضعي الرسمي - كرئيس - وعادات عبادات عائلتي الخاصة، لكنني عملت خلف الكواليس مع رئيس المؤتمر المعمداني الجنوبي جيمي ألن على تطوير ما دعوناه "الحركة التبشيرية الشجاعة،" وهي برنامج إبداعي مألوف مصمم لتوسيع العمل المعمداني التبشيري العالمي. وقد صليت خلال السنوات الأربع في البيت الأبيض أكثر من أي وقت آخر في حياتي، للصبر والشجاعة والحكمة في اتخاذ قرارات سليمة بالدرجة الأولى. وصليت من أجل السلام أيضاً - لنا وللآخرين، لاسيما إسرائيل وجيرانها. وعندما احتجزت إيران رهائننا تضرعت إلى الله أن يعودوا إلى الحرية سالمين.

وقد سئلت، بعد أن نشرت كتابيّ الدينيين <u>حياة الإيمان</u> و <u>مصادر القوة</u>: عن إمكانية تناقض معتقداتي المسيحية مع واجباتي الدنيوية كرئيس؟ لقد كان ثمة بعض التضارب، غير أنني احترمت قسمي على أن "أحافظ وأحمي وأدافع عن دستور الولايات المتحدة" دائماً. فعلى سبيل المثال، لم أعتقد أبداً بأن يسوع المسيح سيوافق على الإجهاض أو عقوبة الإعدام، لكنني أطعت مثل هذه القرارات الصادرة عن المحكمة العليا بأقصى استطاعتي، وحاولت أن أقلّص ما اعتبرت أنه التأثير المعاكس في الوقت نفسه.

أعلن يسوع أن لاهوته هو "جلب الخبر الطيب للفقراء، وإعلان حرية السجين وإعادة البصر للأعمى، وإعتاق المضطهد." يعرف المسيحيون هذا جيداً، ولكن بعد حياة من تحمل المسؤولية في الحلبتين الدينية والسياسية، توصلت إلى ما هو، بالنسبة لي، خلاصة تثير الدهشة والامتعاض بطريقة ما. ففي جهودي لتخفيف معاناة الفقراء، وتوفير البيوت لمن لا بيت له، والتخلص من وصمة الفقر أو التمييز العنصري، وحفظ السلام، وإعادة تأهيل السجناء. كان موظفو المكاتب الحكومية - وليس أعضاء الكنيسة - هم الأكثر ملاءمة لتحمل المسؤولية والقدرة على إنجاز الأعمال الخيرية.

فالحكومة والكنيسة مملكتان مختلفتان للخدمة، وهؤلاء الذين يعملون في مناصب سياسية، عليهم أن يواجهوا فرقاً دقيقاً، ومهماً بين تنفيذ مثل الإيمان الديني العليا، والواجب العام. وفي خطاب لأخوتي المعمدانيين عام 1978 ، حاولت أن أوضح الازدواجية في مسؤولياتي الشخصية كمسيحي ورئيس:

"قال توماس جيفرسون في الأيام الأولى لنشوء بلدنا إنه كان خائفاً من أن الكنيسة قد تؤثر على الدولة لتقليص حرية الإنسان. وكان روجر وليامز، الذي أنشأ الكنيسة المعمدانية الأولى في بلدنا، خائفاً من أن الدولة قد تفسد الكنيسة. وقد أفضت هذه المخاوف المتبادلة إلى التعديل الأول، الذي حظّر تأسيس أية كنيسة رسمية للدولة، وفي الجملة نفسها حظّر سنّ أية قوانين قد تتدخل بالحرية الدينية.

"فالفصل محدد في القانون، ولكن بالنسبة للشخص المؤمن، لا يوجد شيء خطأ بالجمع بين الاثنين، لأننا لا نستطيع أن نفصل المعتقدات الدينية عن الخدمة العامة. وفي الوقت نفسه، طبعاً، في الوظيفة العامة، لا يمكنك أن تفرض معتقداتك الدينية الشخصية على الآخرين.

"وفي مكتبي بالبيت الأبيض، عليّ أن أتعامل مع الكثير من المشكلات الداخلية والدولية: الحرية، والسلام، والتفجيرات النووية، وبيع الأسلحة، والإرهاب، والازدياد السريع لعدد السكان دون غذاء كاف أو رعاية صحية وافية. غير أن هذه ليست مجرد قائمة مشكلات سياسية. إنها أيضاً مشكلات أخلاقية لكم ولي، لأنها تتضمن تعاليم الله الذي نؤمن به عينها.

"أريد أن يكون وطننا قوياً كفاية في كل المجالات، العسكرية وغيرها، لئلا يكون علينا أن نبرهن أننا أقوياء أبداً.

"أوضح رينولد نيبر، في كتابه: الإنسان الأخلاقي والمجتمع اللاأخلاقي الفارق بين المجتمع والناس. فالتوقعات من شخص ما، هي معيار أعلى كثيراً. فعلى الشخص - كهدف لنا - أن يتحلى بالحب المسيحي الكامل، الحب الغيري. أما أقصى ما نتوقعه من مجتمع ما، فهو أن يقيم عدالة بسيطة.

"وهكذا علينا ـ كأشخاص ـ أن نكون أفضل، خصوصاً إذا حظينا بفرصة لإظهار ما نحن جديرون به. وعلى القادة أيضاً أن يكونوا حذرين وألا يكونوا جبناء جداً.

"... ويجب أن يمتلك الوطن القوة والنفوذ بسبب عوامل أخلاقية، لا عسكرية، لأنه يمكن أن يكون متواضعاً وليس صلفاً ومتغطرساً، لأن وطننا وشعبنا يريد أن يخدم الآخرين، لا أن يسيطر عليهم. والأمة التي لا تتحلى بالأخلاق ستفقد نفوذها في كل أرجاء العالم سريعاً.

"فما هي أهداف الشخص أو الطائفة أو الوطن؟ إنها جميعاً هي نفسها: الرغبة بالسلام، والحاجة إلى التواضع، وتحري الأخطاء والإقلاع عنها، والتزام حقوق الإنسان في أوسع معنى الكلمات، بالاعتماد على مجتمع أخلاقي مهتم بتخفيف المعاناة الناجمة عن الحرمان أو الكراهية أو الجوع أو الألم الجسدي، والإرادة وحتى التلهف إلى مشاركة الآخرين بمثله وإيمانه وتحويل الحب المتجسد في شخص إلى حب للعدالة."

وخلال سبعة وعشرين عاماً منذ أن ألقيت ذلك الخطاب، قامت محاولات عامة كثيرة لتقويض ما ناصره توماس جفرسون كـ "جدار فصل بين الكنيسة والدولة."

وبالإشارة إلى هذه الأطروحة قال ضيف سفن هندرد كلَب 700 Club بات باترسون:

"لا يوجد شيء كهذا في الدستور. إنها كذبة اليسار، ولن نأخذ بها بعد الآن." وهو يهاجم مراراً وتكراراً المدارس العامة ويدعو إلى استبدالها بالمدارس الدينية.

كتب القاضي وليم رنكوست رئيس المحكمة العليا في الولايات المتحدة وممثل رأي الأقلية فيها: "جدار الفصل بين الكنيسة والدولة، هو مجاز قائم على تاريخ سيء، وهو تشبيه أثبت أنه **عديم جدوى** كمرشد للقضاء. ويجب التخلي عنه بصراحة ووضوح."

وفي عام 2000 ، أسقط قادة المؤتمر المعمداني الجنوبي من قانون عقيدتهم الجديد فقرة: "ليس للدولة حق في فرض أية ضرائب لدعم أي شكل من الدين."

وأيدوا بالتالي جمع تبرعات مالية لصالح مدارس خاصة، وتعديل دستوري لإقرار

الصلاة الإلزامية في المدارس العامة، وتحدوا علانية "الفصل الصارم بين الكنيسة والدولة."

والتمويل الحكومي للبرامج بواسطة "المبادرات القائمة على الإيمان" تتوجه إلى المجموعات الدينية التي لا تشعر بوخز الضمير، لتقويض الجدار التاريخي بين الدين والدولة. وهي تحلّ الخدمات الخيرية في بيئة دينية محل برامج حكومية أوسع تلبي حاجات الفقراء إلى العدالة الاقتصادية، بالدخول إلى التدريب من أجل العمل، وسكن مناسب، ورعاية صحية، وتعليم مضمون، وأجور توفر مستوى لائقاً من العيش. وتلتف هذه المبادرات على التنفيذ التاريخي للتعديل الدستوري الأول بتوزيع دولارات دافعي الضريبة على الكنائس ومقدمي الخدمات الاجتماعية القائمة على أساس ديني باستنباط قواعد تجيز جمع الأنصار والاختبار الديني في قبول المستخدمين. والمبادرة تقدم مال دافعي الضريبة لبناء دور العبادة وتجديدها أيضاً. وليس هناك شك في أن الهدف هو تمويل البرامج الدينية بشكل واضح، ومستوى الدفعات السنوية المكتومة بطريقة ما، لتمويلات الحكومة عبر المؤسسات الدينية بلغت الآن نحو ملياري دولار.

وربما كان أحد الأمثلة الأكثر غرابة وإزعاجاً لهذا الجهد السياسي الذي يبذله المسيحيون من الجناح اليميني، هو مهاجمة نظام المحكمة الفيدرالية نفسه، بعد رفض أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين مجموعة من المرشحين الأكثر يمينية للقضاء الفيدرالي. فتجاهلوا واقع أن هذا هو العدد نفسه الذي عارضه الجمهوريون بنجاح بين مرشحي كلينتون. أعلن السيناتور بِل فريست، العضو الأرفع مرتبة في مجلس الشيوخ الأمريكي تأييده في برنامج تلفزيوني عام لمجموعة دينية في ترويج مزاعم مزيفة أن أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين الذين اعترضوا على عدة قضاة كانوا يمارسون "هجوماً ضد المتدينين." وأعلن قائد المجموعة أن النظام القضائي النشط يمثل "تهديداً على الحكومة التمثيلية أخطر" من "المجموعات الإرهابية." ووصف الدكتور جيمس دوبسن ـ وهو راعٍ آخر للحدث ـ المحكمة العليا بأنها "غير مسؤولة" و "خارج الرقابة" و "طغمة استبدادية." واتهم القضاة بشن حملة للحد من الحرية الدينية منذ أربعين عاماً. (وفي مؤتمر صحفي لاحق تنصل

الرئيس جورج دبليو بوش من الربط بين الإيمان الديني، ومعارضة تعيين القضاة الفيدراليين.)

وفي الواقع، فإن معظم القضاة، الذين استهدفهم هذا الهجوم الديني المنسق، هم مسيحيون ورعون، ويشكل الجمهوريون أغلبية في عشر من ثلاث عشرة محكمة فيدرالية استئنافية، كما هو الحال في المحكمة العليا، التي انتخبت رئيس الجمهورية عام 2000 بقرار محكمة حزبي (خمسة مقابل أربعة). وفي الحقيقة، كان السيناتور فريست يساعد على ترويج أطروحة أن أي سيناتور صوّت ضد المرشحين المحافظين الأكثر تطرفاً في القضاء **هو معارض** للجناح اليميني في دين الولاية المعنية. قد يكون هذا **انتهاكاً** لدستور الولايات المتحدة، لروحه على الأقل، الذي يحظّر أي مسعى حكومي لفرض وجهات نظر دينية على الأمريكيين.

وبعد وقت قصير من إعلان تقاعدها في تموز عام 2005 ، صرّحت القاضي في المحكمة العليا ساندرا دي أوكونر: " في كل سنوات حياتي، لا أظن أنني رأيت العلاقات متوترة كما هي الآن بين القضاء وبعض أعضاء الكونغرس... وذلك يجعلني حزينة جداً." وأردفت: "المناخ الحالي هو ما يجعلني قلقة على مستقبل القضاء الفيدرالي."

وغدا بعض الجمهوريين البارزين قلقين جداً أيضاً من نفوذ المجموعات الدينية الاستثنائي في حزبهم السياسي. فـ جون دانفورث، الذي كان كاهناً في الطائفة المشيخية قبل أن يمثل ولاية ميزوري في مجلس الشيوخ الأمريكي، نشر مقالة افتتاحية في صحيفة نيويورك تايمز (في نيسان عام 2005) قال فيها:

"حوّل بعض الجمهوريين حزبنا إلى ذراع سياسية للمسيحيين المحافظين. وعناصر هذا الانتقال... هي أجزاء في سلة أكبر، وبرنامج مواقف عامة للمسيحيين المحافظين الجناح المهيمن في الحزب الجمهوري... والمشكلة ليست مع الناس أو الكنائس النشطة سياسياً، بل هي مع الحزب الذي ذهب بعيداً في تبني أجندة متعصبة طائفياً غدت امتداداً سياسياً لحركة دينية... وبوصفي عضواً في مجلس الشيوخ، أنا قلق كل يوم من حجم العجز الفيدرالي، فيما لم أشعر بالقلق دقيقة واحدة حول تأثير المثليين على مؤسسة الزواج. فاليوم يبدو أن الطريقة الأخرى هي التي تلوح في الأفق."

توجد اليوم حملة شديدة واضحة وواسعة مخططة بدقة ووقحة تعمل لدى الجانبين لدمج المسيحيين المحافظين مع الجناح اليميني في الحزب الجمهوري. وعلى الرغم من أن بعض الأمريكيين يرغب بها فإن هذا الدمج بين الكنيسة والدولة مصدر قلق عميق لهؤلاء الذين استمتعوا دائماً بأن الفصل بينهما هو إحدى قيمنا الأخلاقية.

آثار الطلاق والمثلية الجنسية

ننسى نحن المسيحيين أحياناً تأكيد الكتاب المقدس على أن "الجميع أخطؤوا واقتربوا من مجد الله" و"لا تصدر حكماً، فأنت لست قاضياً." يبدو الأمر الآن أشبه بحدث مضحك، غير أنني كدت أخسر الانتخابات الرئاسية لمحاولتي إيضاح مثل هذه الأشياء في نصوص الكتاب المقدس. فلن أنسى رعبي الشخصي على رد الفعل أثناء حملتي الرئاسية عام 1976 ، عندما أجبت على سؤال مراسل مجلة البلاي بوي Play Boy الذي سألني: هل أنا أعتبر نفسي متفوقاً على الآخرين لأنني مسيحي؟ فاستشهدت بعبارات من عظة المسيح على الجبل والتي رفض فيها أن يميز بين هؤلاء الذين يقتلون ويغلون الحقد في قلوبهم، أو بين الزناة وهؤلاء الذين ينظرون إلى المرأة نظرة شهوانية. أنكرت أنني مارست البغاء، ولكنني صرّحت أنني شعرت برغبة جنسية إزاء بعض الفتيات اللواتي عرفتهن. وأثار خصومي السياسيون وقادة كنيسة مرموقون زوبعة انتقادات شديدة ضدي بسبب " شهوانيتي، " وخسرت نحو 10 ٪ من النقاط في استطلاعات الرأي العام خلال أسبوع.

وكما أشرت آنفاً، فإن إحدى خصائص الأصوليين المثيرة هي هوسهم بمسألة عاطفية أو اثنتين، مثل المثلية الجنسية بين بعض الشيع الدينية. يحترم مؤمنون ورعون كثر المثليين، لكنهم يرفضون إعطاء مثل هذه العلاقات الجنسية مباركتهم الدينية، فيما اختارت مجموعات أخرى اللوطيين والسحاقيات كهدف أول لازدرائها. ورفع قادة المؤتمر المعمداني الجنوبي، على سبيل المثال، اللواطة إلى ذروة الانحرافات في تعريفهم الصارم والضيّق أكثر فأكثر للإيمان المسيحي.

والزعم الأكثر مدعاة للقلق هو أن فيروس الإيدز HIV هو عقاب الله لهؤلاء الذين ارتكبوا هذا الإثم ويجب أن يعاملوا وفق ذلك. وقد صادف المسيح مجذومين كانوا يعتبرون أنهم خطاة عاقبهم الله وقادرون على تلويث جيرانهم، فضرب لنا مثلاً بالوصول إليهم وحبهم ومعالجتهم والغفران لهم. والإدانة العلنية للوطيين والسخرية منهم يروجها بعض القادة الدينيين الديماغوجيين على نحو متزايد، والقبول السياسي بهذه المعاملة يميل إلى إضفاء الصفة الشرعية على هذا التمييز وتشجيعه.

وأتذكر قول جيري فولول بعد الهجوم الإرهابي في 9/11 على برجي مركز التجارة العالمي: "أنا مؤمن حقاً بأن الوثنيين وأنصار الإجهاض، وحركة المرأة واللوطيين والسحاقيات اللواتي يحاولن أن يفعلن ذلك كنموذج حياة بديل... وأرفع إصبعي إليهم وأقول "لقد ساعدتم في حدوث هذا". وسارع بات باترسون ومضيفه في البرنامج التلفزيوني سفن هندرد كلب Club 700 إلى الموافقة على ذلك.

ويخوض مسيحيون وطوائف أخرى صراعاً في مسألة اللوطيين أيضاً، لكن نادراً ما يكون ذلك بالشجب الشخصي والحرمان من المباركة المسيحية. والبدائل هي الحد من ترسيم اللوطيين للكهانة في الكنيسة والقيام بزيجات دينية بين أزواج مثليين.

وعلى الرغم من أن يسوع المسيح لم يشمل المثلية الجنسية بين تذكيراته الضيّقة جداً في الانحراف عن الحياة المثالية، فالقديس بولص شمل الأفعال المثلية الجنسية في قائمة همومه الطويلة الأخرى. غير أنه كان حذراً دائماً من جمع التحذيرات لمعاقبة الآخرين، وكما يعلم المسيحيون جميعاً، أكدّ **بولص** مراراً وتكراراً على أننا جميعاً خطاة، وأن عاقبة الخطيئة هي الموت، لكننا عبر الإيمان بالمسيح يمكننا أن نتحلى بالغفران دائماً.

عانت أسرة الدكتور جيمي ألن، رئيس المؤتمر المعمداني الجنوبي المعتدل الأخير، وهو أحد المسيحيين الذين أعجبت بهم، كثيراً من أضرار الإيدز ورفض الجماعات المعمدانية قبول بعض أفراد عائلة ألن الذين يعانون في الأخوية المسيحية. فقال جيمي ألن: "مشكلتنا ليست في تعريف الإثم، بل في فهم النعمة الإلهية... إذا كنا نحب الشخص حقاً، يمكننا أن نتعامل مع سلوكه المنحرف..." وأردف: "وما يجب أن نفعل في الوقت الصعب هو أن نكره الخطأ، ونحب المخطئ. وباعتراف الجميع، فإن مثل هذا الموقف المتوازن المنسجم مع الكتاب المقدس لن يلقى استحسان الجماعات المثلية بشكل عام، ولن يكون مقبولاً لدى الجماعة المستقيمة عموماً، لكننا سنسمع: (حسناً فعل، خادم جيد ومخلص) من الشخص الذي يجب أخذ رأيه بعين الاعتبار، كما تعلمنا أن نحب في روح المسيح."

لا أرى أي أفق للطوائف المسيحية المتعددة في أن تحل الخلافات بالكامل حول الوضع الديني للوطيين والسحاقيات، ولكن لا يوجد ما يبرر لهذه المسألة بأن تدق إسفيناً بيننا أو أن تقسم بلدنا في الحلبة السياسية. ففي الواقع، ثمة فرق ضئيل جداً في الرأي في هذا الموضوع بين الأحزاب السياسية مع معارضة المرشحين الرئاسيين في عام 2004 لزواج المثليين والموافقة على اتحادات معترف بها قانونياً توفر حقوقاً مدنية متساوية للمثليين جنسياً.

وعلى الرغم من هذا الاتفاق، فالشيء الثانوي كان موضوع جدال حاد خلال الحملة الرئاسية، وقد برز في المقدمة لدى بعض الديماغوجيين السياسيين الدهاة الذين روّجوا لتعريف الزواج بتعديل دستور الولايات المتحدة. وقد عرفوا أن هذا الاقتراح غير قابل للتطبيق سياسياً، ومع ذلك أبقوا المسألة في مقدمة السجال المثير للعاطفة حول القيم الأخلاقية.

وما دامت عقوبة الزنا في الحقبة المسيحية والعهود الأكثر قدماً كانت الموت، وما دام المسيح ذاته قد شجب بشدة كلاً من الزنا والطلاق، فالتعديل الدستوري بأصالة أكبر من الكتاب المقدس قد يكون "الزنا والطلاق مدانان، والزواج يعرف بأنه اتحاد شرعي وروحي بين رجل وامرأة إلى أن يفرّق بينهما الموت." ومع أكثرية واضحة من الأمريكيين تتغاضى عن الطلاق وتعتقد بأن ممارسة السلوك الجنسي المثلي مقبول، فقد يكون الأفضل ترك دستور الولايات المتحدة بعيداً عن هذه التجاذبات.

نحن جميعاً نعتبر قيم العائلة واستقرار الزواج هامين إلى أبعد الحدود. ولم أعرف شخصاً أقدم على الطلاق قبل أن أذهب إلى الجامعة. غير أن الطلاق غدا في الوقت الحاضر سائداً على نحو ينذر بالخطر. فنحو 25 ٪ من الأمريكيين البالغين جربوا الطلاق مرة واحدة على الأقل أما حدوثه فيختلف باختلاف الجماعة الدينية والعمر. وبين الجماعات المسيحية الكبرى، تأتي الجماعة المعمدانية في أعلى القائمة بـ29 ٪ مع 21 ٪ لدى الجماعتين الكاثوليكية واللوثرية. وباستثناء الأسيويين 9 ٪، فالطلاق لدى الكهنة البروتستانت الكبار هو الأدنى 15 ٪. وبلغ لدى جيل ازدهار الأطفال نسبة 34 ٪ . وبين مجموعة العمر من 53 إلى 72 بلغت النسبة 37 ٪، والمواطنين المتقدمين في

السن 18 ٪. وهناك أسباب كثيرة لهذا التهديد على قدسية التعهدات الزوجية، فيما تعتبر قلة قليلة أن المثلية الجنسية عامل هام في استفحال هذه الزيجات الفاشلة.

وبدلاً من ترك المسألة الخلافية تثير الانقسام بين مواطنينا، ربما يجب علينا أن نفصل بين المقاربتين الأساسيتين، بترك الحكومة تعرِّف الحقوق المتساوية للمواطنين وضمنها "الجمعيات المدنية" وحمايتها، وترك رعايا الكنيسة يعرِّفون "الزواج المقدس."

وقد أُقِرَّ قانون في ولاية كونيكتيكت في نيسان عام 2005 ، بالإجماع تقريباً يقدم للمثليين الحقوق القانونية نفسها التي تكفل زيجات غير المثليين، وفي ذلك إجازة الأسرة والضريبة ومنافع التأمين ومراجعة المستشفى مع فقرة شرطية تعرّف الزواج بأنه اتحاد بين رجل وامرأة. وهذا تقسيم منطقي وبسيط للمسؤوليات بين الكنيسة والدولة أطمئن إليه. وبديلنا الوحيد هو أن نواصل النزاع الديني الضار بانتظار رد المحكمة العليا النهائي على المسائل القانونية.

هل كان يسوع ليوافق على الإجهاض وعقوبة الإعدام؟

الإجهاض

الإجهاض هو المسألة الأخلاقية والسياسية الأكثر إثارة للانقسام التي تولّد الخلاف الحاد في أمريكا. فالانفعالات تتقد عميقاً على جانبي المسألة، وهي تتخلل سياسة بلدنا الداخلية والخارجية. وفي الوقت نفسه، ثمة إجماع عام داخل كنائسنا المسيحية حول أن الجنين الناشئ هو حياة ويجب حمايته.

من المستحيل عملياً الدمج بين وجهتي النظر الأكثر تطرفاً حول الإجهاض، مع طرف يزعم أن هذا الأمر منوط حصراً بقرار يجب أن تتخذه المرأة إزاء جسدها بقليل من الاهتمام بالجنين أو عدمه. والطرف الآخر الذي يدافع عن أن الكائن الإنساني يوجد في لحظة الحمل وأن الجريمة تنتج عن أي اعتراض لتطور الجنين أو تخصيب **البويضة** بالمني المقذوف. ولن يكون ثمة مصالحة أبداً بين هؤلاء المؤمنين الحقيقيين.

أنا مقتنع بأن كل إجهاض هو مأساة غير مُدبَّرة تحدث نتيجة تفاقم أخطاء إنسانية، وقد كانت هذه المسألة هي المسألة السياسية والأخلاقية الأصعب التي كان عليّ أن أواجهها. وبوصفي رئيساً قبلت بالتزامي تطبيق قرار حكم المحكمة العليا المتعلق بقضية **روي ضد وايد**، وفي الوقت نفسه حاولت بكل الطرق الممكنة تقليل عدد عمليات الإجهاض إلى الحد الأدنى، عبر تقييدات قانونية، ومنع الحمل غير المرغوب، وتشجيع النساء الحوامل على الولادة، وتعزيز أبوة التربية.

وقد انهمرت الأسئلة عليّ حول الإجهاض من وسائل الإعلام خلال حملاتي السياسية ورئاستي. وإحدى أفضل الملاحظات التي أتذكرها ـ وغالباً ما ستشهدت بها ـ جاءت خلال مؤتمر صحفي رئاسي عام 1977 ، عندما دافعت عن تقصيري في دعم التمويلات الفيدرالية التي يجب أن تستخدم للإجهاض بين الأمهات الفقيرات، مع أن النساء الأكثر غنى يتحملن نفقات إنهاء حملهن. ودون أي نظر حَذِر في العواقب رددت على سؤال حول هذه القضية بالقول:

" غالباً ما تكون الحياة جائرة."

واستطعت أن أرى عندئذ، والآن، فرصة جلية للقيام بتقليص الحاجة إلى الإجهاض في الوقت الذي نحمي فيه الحقوق الأساسية للمرأة الحامل كما قضت المحكمة العليا. وقد دافعت عن التقدم في تبني الإجراءات الأكثر جاذبية، آملاً بتشجيع ولادة الطفل الذي ربما كان غير مرغوب أو مخطط له، وفي الوقت نفسه تلبية رغبة من سيكون أبواه اللذان سيحتفظان به. وأولت إدارتي أولوية قصوى للعناية بصحة الأمهات الجديدات وأطفالهن.

وبالإجمال، حاولت أن أفعل كل شيء ممكن لمنع الحمل غير المرغوب وأشجع الأمهات على ولادة أطفالهن. ودون أية اعتذارات، واجهت المسألة بمقاربة بسيطة نوعاً ما وهي أن "كل جنين يجب أن يكون طفلاً مرغوباً." **مع مراقبة للولادة الصحيحة وسلامتها أيضاً.**

لم يوسع ناشطون كثر متحمسون مؤيدون للحياة اهتمامهم إلى الطفل المولود، وهم الأقل ميلاً إلى دعم البرامج الخيرية التي يعتبرونها "اشتراكية." إنهم يتجاهلون واقعاً مفاده حالما تقرر أم مترددة عدم إجراء عملية إجهاض، فستحتاج هي وعائلتها إلى عدد من **الحاجات** مثل: متابعة تعليم الأم، أو إجازة أمومة من عملها، وعناية طبية خاصة، مع تأمين لتغطية النفقات، وحسومات سكن، وحد أدنى مناسب من الأجور، وفوائد ضريبية لمساعدة الأم العاملة وطفلها على العيش بشكل لائق. يزعم ثلثا النساء اللواتي يجرين عمليات إجهاض أن السبب الأساسي هو أنهن لا يستطعن تحمل نفقات طفل.

ثمة مصدران رئيسان للمعلومات عن الإجهاض في الولايات المتحدة: معهد ألن غوتماشر Alan Guttmacher Institute ومراكز مراقبة الأمراض Centers for Disease Control ويشير تقريرهما الأخير الصادر عام 2002 إلى أن 47 ٪ من النساء اللواتي لم يتعمدن الحمل يلجأن إلى الإجهاض، و60 ٪ منهن أمهات، مع 40 ٪ من البيض و 32 ٪ من السود و 20 ٪ من اللاتينيين، وأكثر من نصفهن في عشرينياتهن، ونحو 15 ٪ مراهقات. ولا يوجد نموذج واضح عن العرق أو العمر

أو الحال الزوجية أو أطفال سابقين. والعامل الأكثر انتشاراً هو الفقر، مع 60 ٪ من حالات الإجهاض تقع بين هؤلاء اللواتي يقل دخل عائلاتهن المكونة من ثلاثة أشخاص عن 28000 .

ومع رخاء اقتصادي وخدمات اجتماعية قوية، بلغت معدلات الإجهاض الأمريكي أدنى مستوياتها خلال 24 عاماً خلال تسعينيات القرن الماضي، حيث تشير إلى 16 بالألف بين النساء اللواتي في سن الإنجاب. وقد كان معلوماً منذ زمن طويل أنه توجد بعض حالات الإجهاض في دول تتمتع فيها الأمهات بحرية استعمال موانع الحمل، وتأمين الرعاية الصحية الجيدة لهن ولأطفالهن، ودخل كافٍ لتلبية حاجاتهن الأساسية على الأقل.

وأحد الأمثلة البارزة هو بلجيكا وهولندا، حيث معدل الإجهاض 7 بالألف بين النساء في سن الإنجاب. أما في بعض البلدان التي تهيمن فيها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية - حيث تُعتبَر كل أشكال الإجهاض غير مشروعة، وحيث لا يتوفر إلا القليل من الخدمات الاجتماعية، مثل البيرو والبرازيل والتشيلي وكولومبيا - فمعدل الإجهاض 50 بالألف، وهذه هي النسبة الأعلى من الإجهاض غير الآمن وفقاً لمنظمة الصحة العالمية.

إحدى المقاربات حسنة النية والمثيرة للمشكلات في آنٍ معاً. هي الامتناع عن تعليم شبابنا كيفية تجنب الحمل. وهو تعليم متوفر بشكل كامل ودائم في دول أخرى. ثمة الآن تمويل فيدرالي مرتفع لتعليم الجنس، غير أنه، لسوء الحظ، غالباً ما يكون مشروطاً بمنع أية إشارة من أي نوع إلى الحمل. على الرغم من أن 60 ٪ من المراهقين الأمريكيين يعترفون بأنهم مارسوا الجنس قبل بلوغهم سن الثامنة عشرة. وتكشف مقالة في النيويورك تايمز عن أن الشبان الكنديين والأوروبيين هم بالفعالية الجنسية نفسها تقريباً، ولكن، بسبب الحرمان من التعليم الجنسي المناسب، فإن الفتيات الأمريكيات عرضة للحمل أكثر بخمس مرات من الفتيات الفرنسيات، وعرضة للإجهاض أكثر بسبع مرات منهنّ، وأكثر بسبعين مرة من الفتيات الهولنديات تعرضاً لمرض السيلان Gonorrhea ، وأكثر بخمس مرات من تعرض الشبان الألمان لمرض الإيدز. وهذا يوضح أن مراهقينا ناضجون

كفاية لإعطائهم الحقائق عن الجنس وامتلاك القدرة على حماية أنفسهم. وإذا كنت أفضل الامتناع عن موانع الحمل، فأنا مع استخدامها الحكيم إذا كان ذلك خيارهم المدروس.

وبعض سياسات حكومتنا الدولية مثيرة للخلافات أيضاً. ففي آذار عام 2002، رافقنا أنا وروزالين السيد **بل غيتس** وزوجته، **ميمي**، في رحلة حول أفريقيا، بهدف البحث عن الاستثمار الأفضل لتمويلات من **مؤسسة بل ومليندا غيتس** لتقليص التأثير الرهيب لمرض الإيدز. وقد التقينا مجموعة واسعة من المواطنين، من العاهرات إلى القادة الوطنيين، وعلمنا أن ثمة نجاحات هامة في أوغندا والسنغال **وفشلاً مريعاً** في بتسوانا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب أفريقيا. أما كينيا، وأثيوبيا، ونيجيريا فبدت تضبط وضعها عند 6 ٪ من سكانها المصابين بفيروس الإيدز.

وكانت الطريقة الأكثر فعالية هي تقديم تعليم جنسي جريء وصريح واستخدام الواقيات الجنسية لمنع الإصابة بالعدوى، مترافقة مع معالجة جينية غير باهظة التكاليف للحوامل بغية تقليص الإصابة بعدوى الإيدز بين أطفالهن الحديثي الولادة. وعلى الرغم من تكاليفها العالية، فمعالجة البالغين المصابين بالعدوى ضرورية لتخفيف المعاناة وإطالة **الحياة**.

ويوجد أعضاء في كونغرس الولايات المتحدة يحاولون منع استخدام المساعدات الخارجية لتمويل أية خدمات لتخطيط الأسرة في البلدان الأخرى. والآن بدعم من البيت الأبيض، فإن تعديلاتهم، غالباً ما ستتناول معظم التشريعات الخيرية. وتأثير هذه السياسة مثير للمشكلات إذا كان الغرض من مساعدات التنمية هو تخفيف الألم والمعاناة، وتحسين حياة البالغين وتقليص معدلات وفيات الأطفال.

وفي السر، يعترف بعض هؤلاء المشرّعين بتشاؤمهم من بلدان العالم الثالث وأنهم يخضعون لضغوط سياسية شديدة في خيار الحياة، ويزعمون أن إنقاذ حياة الأطفال سيسهم في زيادة عدد السكان ومعاناة مستقبلية أكبر فحسب. وما يثير الدهشة، أن الإحصائيات تكشف العكس تماماً: يربي الآباء أبناء أقل عندما يكون

لأطفالهم الرضع حظ أفضل في الحياة، وبالنتيجة فإن نمو عدد السكان ومعدلات وفيات الأطفال مترابطان، يتزايدان ويتضاءلان معاً.

وقدسية الحياة مسألة أخلاقية أساسية، وينبغي أن تكون التزاماً دينياً وسياسياً. وفي الوقت نفسه، هناك فعل متوازن هو الذي يجب أن يتطور. وثمة مسألة مثار جدال ساخن تدور حول البحث في الخلايا الجزعية. فقد ثبت علمياً أن تخصيب **البويضة** الإنسانية (التي هي بحجم النقطة في نهاية هذه الجملة) يمكن أن توفر خلايا مرنة جداً في استخدامها، وذات آفاق منع عدد من الأمراض أو معالجتها، وفيها مرض السكري، والزهايمر وباركنسون وإصابات الحبل الشوكي.

وبتأييد عام قوي من جمهوريين بارزين، **منهم نانسي ريغان** والحاكم **أرنولد شوارزنغر**، وافق المقترعون في كاليفورنيا في استفتاء عام 2004 على إنشاء برنامج كبير للأبحاث في الخلايا الجزعية، وأظهرت استطلاعات رأي عام لاحقة أن ثلاثة أرباع الأمريكيين على الأقل يؤيدون مثل هذه الجهود. وعلى الرغم من هذا التأييد العام، عارض بعض نشطاء الحق في الحياة والرئيس بوش بقوة أية تجربة جديدة للخلايا الجزعية المستنسخة. ويوضح الرئيس أنه جرى التصديق على بعض الخلايا المستنسخة سابقاً ويعلن أن المسألة تتعلق باستخدام أموال دافعي الضرائب الذي يدمر حياة كي يجد علاجاً مأمولاً لمرض رهيب. والخلايا الجزعية الإنسانية المستنسخة المتاحة للتمويل الحكومي، والمستخدمة **مزروعة** في خلايا الفئران، وهذا مطلب يعمل العلماء على إلغائه. وفي الوقت نفسه يستمر حافز يتعذر التحكم به من أجل البحث الموسع.

تؤيد أغلبية من الحزبين في مجلسي النواب والشيوخ تشريعاً يقيد بدقة عدم خلق أية خلايا جديدة للبحث، بل يسمح باستخدام بعض الأجنة المجمدة الزائدة في التخصيب السريري، إذا وافق الأبوان على تقديمها لهذا الغرض المحدود. ونحو 2٪ مما يقدر بـ 400 ألف جنين مجمد وغير مستخدم يُقدّم لعائلات أخرى ترغب بالأطفال وتُدمّر البقية. والقانون المقترح يسمح باستخدام عدد قليل من ذلك، بينما يمنع استخدام مال دافع الضرائب **من خلق** أجنة جديدة بالاستنساخ أو

وسيلة أخرى. وعلى الرغم من هذه التقييدات وعد الرئيس أن يستخدم حق الفيتو ضد أي تشريع من هذا النوع.

كشف أحد الإعلانات المرّوعة في أيار عام 2005 أن العلماء الكوريين الجنوبيين طوّروا طريقة علمية جديدة تعد بتطبيقات طبية عظيمة. فباستخدام خلايا منحها أشخاص يعانون من السكري، وإصابات الحبل الشوكي، وأمراض أخرى، أنتجوا خلايا مستنسخة جزعية جديدة تحاكي جينياً تلك الخلايا المصابة أو الأشخاص المرضى.

واضح أن موضوع الحياة قبل الولادة سيستمر، كأحد المواضيع الخلافية الساخنة، في اللغة الدينية والسياسية والعلمية. هناك التزام ديني قوي بقدسية الحياة الإنسانية، لكن المفارقة هي أن بعض أكثر المدافعين المتحمسين عن الخلايا الجزعية المجهرية، هم أكثر المؤيدين حماسة لعقوبة الموت.

عقوبة الإعدام

عندما كنت حاكماً لولاية جورجيا، كان هناك منافسة شديدة بين نظرائي في الولايات الأخرى لتقرير من منّا يمكنه أن ينجز التخفيض الأكبر في نزلاء سجوننا. وقد بذلنا جهوداً كبيرة للإصلاح المؤسساتي، واستعنا بخبراء في كل المجالات لتصنيف نزلاء السجن الجدد وإعدادهم لتعليم أساسي، وتدريب مهني وإعادة تأهيلهم نفسياً، وتبع ذلك كله إطلاق سراح مبكر، وبرامج إطلاق سراح مشروطة بالعمل. وكنت أنا شخصياً منهمكاً في تعبئة متطوعين من نوادي الليونز Lions والروتاري Rotary والسيفيتان Civitan والكيوانيز Kiwanis الذين دُرّبوا ليخدموا كضباط لمراقبة سلوك المذنبين الذين علقّت عقوبتهم، بواجب شخصي هو: الموافقة على تبني أحد الذين يمكن أن يطلق سراحه المشروط، فيتعرف على أسرة السجين في البيت، ويجد عملاً للشخص عندما يطلق سراحه المشروط. وفي ذلك الوقت، في سبعينيات القرن الماضي، كان هناك واحد بالألف من الأمريكيين في السجن.

وقد تمّ التخلي عن تلك السياسة بالكامل، وعُكِست وغدا تركيز دولتنا التام تقريباً الآن على العقوبة، وليس على إعادة التأهيل. وهذه خاصة من خصائص النزعة الأصولية: "أنا على صواب وشريف، وأنت على خطأ وتستحق العقوبة." ونحو سبعة بالألف من الأمريكيين الآن في السجن، معظمهم بسبب جرائم غير عنيفة. وهذه أعلى نسبة احتجاز في العالم، وتتجاوز سجل روسيا السابق الذي بلغ ستة بالألف. وغدا بناء زنزانات في السجون، أحد أكثر الصناعات الإنشائية عملاً في كثير من الولايات فخلقت فرص العمل لحراس السجون عالياً. وقد تباهى أحد خلفائي في منصب حاكم ولاية جورجيا أمام زوجتي أن إنجازه الأكبر خلال فترة حكمه هو "بناء زنزانات كافية للوصول من المركز التشريعي على طول الطريق إلى بلدتي" مسافة تقدر بـ 45 ميلاً. وسيساعد المبدأ العام في ولاياتنا "اثنان يُضرِبان وأنت عاطل عن العمل" على إبقاء هذه الصناعة العقابية مزدهرة.

وبالإضافة إلى السجن، تقف الولايات المتحدة وحيدة تقريباً في العالم مفتونة بعقوبة الإعدام، وأصدقاؤنا القليلون الباقون هي الأنظمة التي تفتقر إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية. فـ 90 ٪ من كل عقوبات الإعدام المعروفة تنفّذ في أربعة بلدان فقط هي الصين وإيران والعربية السعودية والولايات المتحدة. وفي الواقع، نحن والصومال (التي لا توجد فيها حكومة منظمة) فقط من رفض التوقيع على ميثاق حقوق الطفل العالمي الذي يحظّر حكم الإعدام على الجرائم التي يقترفها أطفال. ومنذ عام 1990 . أقدمت سبعة بلدان فقط غير الولايات المتحدة على تنفيذ أحكام إعدام بأشخاص بسبب جرائم اقترفوها وهم فتيان. وحتى تلك البلدان (إيران، وباكستان، والعربية السعودية، واليمن، ونيجيريا، والصين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية) تنصلت من هذه الممارسة. وفي النهاية، في آذار عام 2005 صوتت المحكمة العليا في الولايات المتحدة بـ خمسة ضد أربعة على إبطال عقوبة الإعدام للأحداث لكن هذا القرار شجبه بقوة عدد كبير من المسيحيين المحافظين. ويبدو بطريقة ما غير منطقي أن نقول: "لقد انتهكت وصية الله (لا تقتل) ولذلك سنقتلك." ولسوء الحظ، تلك هي فلسفة العدد المتضائل الذي لا يزال أغلبية أمريكية ضئيلة.

قضت المحكمة العليا عام 1972 بأن عقوبة الإعدام، كما كان يُحكَم عندئذ، "قاسية وغير عادية" وبالتالي غير دستورية. وفي 1 تموز عام 1976 ، من ناحية ثانية، أسقطت المحكمة الحكم بقرار 7 مقابل 2 ، بينما فرضت بعض القيود، واستؤنِف العمل بعقوبة الإعدام. وقد اعتبرت نفسي محظوظاً دائماً لأنه لم تنفّذ عقوبات إعدام في نطاق سلطتي، بينما كنت حاكماً ورئيساً.

يقدم أنصار عقوبة الإعدام سبباً رئيساً هو أنها عائق قوي لجريمة القتل وجرائم كبرى أخرى. وفي الواقع، يبين الدليل عكس ذلك تماماً. فمعّدل القتل في الولايات المتحدة أعلى بخمسة أمثال من أي بلد أوروبي لا يجيز عقوبة الإعدام. وتنفّذ الولايات الجنوبية نحو 80 ٪ من عقوبات الإعدام، وفيها أعلى معدل جرائم قتل من أية منطقة أخرى. وتبزّ تكساس الجميع في تنفيذ عقوبات الإعدام، غير أن معدل جريمة القتل فيها أعلى منه في وسكنسن بمرتين، وهي الولاية الأولى التي تلغي هذه العقوبة. والقضية ليست جغرافية أو إثنية، كما أشارت إلى ذلك ولايات متشابهة ومتجاورة، فعدد الجرائم الكبرى أعلى، نسبياً، في داكوتا الجنوبية وكونيكتيكت وفرجينيا (كلها مع عقوبة الإعدام) منها في الولايات المجاورة داكوتا الشمالية وماساتشوستس وفرجينيا الغربية (ليست مع عقوبة الإعدام). وعلاوة على ذلك، لم يوجد دليل في أي وقت على أن إضافة عقوبة الإعدام قلّلت الجرائم الكبرى، أو أن الجرائم ازدادت عندما حُظّرت عقوبة الإعدام.

يبرر بعض المسيحيين الورعين الأكثر دفاعاً وحماسةً عن عقوبة الإعدام، بتناقض مع يسوع المسيح، اعتقادهم بتفسير خاطئ للتوراة. فردهم "العين بالعين والسن بالسن" الأكثر احتمالاً يتغاضى عن واقع أن هذا ما أعلنه **موسى** بوصفه تحديداً. منعاً لأخذ عيني المتهم أو أسنانه كلها في العقوبة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نتذكر توضيح المسيح أن موسى قدم هذه الأوجه وأخرى في التوراة، ومنها الطلاق، لتلطف "قسوة قلوب" المستمعين إليه.

وفي الإنجيل أمثلة عديدة للرحمة بوصفها بديلاً من عقوبة الإعدام المفروضة، كسماح الرب للقاتل الأول المعروف، **قابيل**، أن يعيش، وتهديد من يؤذيه بالانتقام سبعة أمثال. والمثال التوراتي الآخر المثير للاهتمام موجود في سفر حزقيال 33

حيث يقول الرب: "إنني لا أُسَرّ بموت الشرير بل بأن يرجع الشرير عن طريقه ويحيا." وربما كان المثال الأكثر وضوحاً لتسامح الرب وتعويضه هو الملك داؤود، الذي اقترف الزنا مع الجميلة بتشيبا وأرسل زوجها، يوريا، ليقتل. وفي مثال درامي آخر، صفح يسوع عن امرأة حكم عليها بالرجم حتى الموت لاقترافها الزنا.

يبدو منطقياً أن يتبع المسيحيون جميعاً مثال يسوع المسيح، ولكن هناك فارقاً لا يمكن إيضاحه بين معظم البروتستانت والكاثوليك. فالكنيسة الكاثوليكية اتخذت موقفاً ثابتاً ضد عقوبة الإعدام، معترفة بأن الدول ذات السيادة تملك الحق في أن تأخذ حياة الشخص المذنب كعقوبة، عندما لا يوجد بديل آخر. كتب البابا جون باول الثاني: "يجب تقييم طبيعة العقوبة وحجمها بدقة وتقريرها وفق ذلك، ويجب ألا تذهب إلى حد إعدام المتهم إلاّ في حالات الضرورة القصوى ـ بكلمات أخرى، عندما لا يكون هناك إمكانية للدفاع عن المجتمع بطريقة أخرى. واليوم، فإن مثل هذه الحالات نادرة جداً، إذا لم تكن غير موجودة عملياً نتيجة التحسينات المستمرة في تنظيم قانون العقوبات."

وقد وصف البابا، عام 1999، عقوبة الإعدام أنها "قاسية وغير ضرورية" في سانت لويس وفي السنة ذاتها، في يوم الجمعة الطيبة، أصدر الأساقفة الكاثوليك في أمريكا هذه المناشدة:

"إن زيادة الاعتماد على عقوبة الإعدام تحط من شأننا جميعاً وهي دليل على نمو عدم احترام حياة الإنسان. فلا يمكننا أن نتغلب على الجريمة بإعدام المجرمين ببساطة، ولا يمكننا أن نستعيد حياة الأبرياء بإنهاء حياة هؤلاء الذين اقترفوا جرائم القتل. تقدم عقوبة الإعدام وهماً مأساوياً بأننا نستطيع الدفاع عن الحياة بأخذ الحياة. يجب أن نلزِم أنفسنا بأن نكون شهوداً ثابتين ومبدئيين ضد عقوبة الإعدام، وضد ثقافة الموت، ومع حقيقة الحياة بالتعليم والدفاع القانوني والصلاة والتأمل في حياة المسيح."

وربما كان البرهان الأقوى ضد عقوبة الإعدام هو الظلم الفادح في استخدامها: فهي متحيزة ضد الفقراء، والذين يعانون من اضطراب عقلي، والأقليات،

ومصممة أو على الأقل تطبّق لتحمي الضحايا البيض. فليس مدهشاً أنه منذ استعادة عقوبة الإعدام عام 1976 ، كان هؤلاء الذين حكموا بالإعدام، حتى في المحاكم الفيدرالية، هم من أعضاء الأقليات. وكمثال نموذجي، من 99 قاتلاً حكم عليهم بالإعدام عام 1999 في 127 جريمة قتل، كان 104 من الضحايا بيضاً! وغالباً لا يمكن تصديق تخيل أن يذهب غني أبيض إلى غرفة الإعدام بعد الدفاع عنه في المحكمة بواسطة محامين مرتفعي الأجر، لا سيما إذا كانت الضحية أسود أو لاتينياً.

وحديثاً بالوصول إلى اختبار الدي إن إي DNA ، وجد أن كثيراً من الأشخاص في صف الإعدام هم عملياً غير مذنبين. أعلن حاكم إلينوي **جورج ريان** وقف تنفيذ أحكام الإعدام عندما علم أن 13 من السجناء المدانين بعقوبة الإعدام هم أبرياء، وأطلق سراح خمسة منهم لاحقاً بسبب اختبارات الدي إن إي. ومنذ عام 1973 ، أطلق سراح نحو 120 سجيناً من السجون الأمريكية كان قد حكم عليهم بالإعدام.

أهديت كتابي الأخير **تقاسم الوقت الطيب** إلى "**ماري برينس**" ، التي أحببناها وتعلقنا بها و**ماري** هي امرأة سوداء زارت بلدة صغيرة في سن المراهقة. فاتهمت زيفاً بالقتل ودافع عنها محام وكَّلته المحكمة، قابلها أول مرة يوم المحاكمة، ونصحها أن تجيب بأنها مذنبة واعداً بعقوبة مخففة. وبدلاً من ذلك عوقبت بالسجن المؤبد، وكشخص موثوق سُمِح لها بالعمل خادمة في بيت الحاكم. لقد كانت رائعة إلى درجة طلبت أن يُرتّب لي بأن أكون كفيل إطلاق سراحها المشروط، وعاشت ماري معنا أربع سنوات في البيت الأبيض. وبإعادة فحص الدليل واجراءات المحاكمة الذي أجراه قاضي المحاكمة الأصلي تَبينَّ أن ماري كانت بريئة تماماً، ومنحت عفواً. لقد كانت محظوظة، وكان يمكن أن تعدم بسهولة. ولو كانت الضحية بيضاء لما عرفنا **ماري برينس** أبداً.

ولربما كانت قد شاركت مصير **لينا بيكر**، وهي امرأة سوداء استعبدت ضد إرادتها وأساء مالكها معاملتها، وهو رجل أبيض. وفي أحد الأيام عام 1945 حوكمت، وحكمت عليها هيئة محلفين من البيض بالإعدام، بعد أن اعترفت بأنها

أطلقت عليه النار عندما هاجمها بقضيب معدني وهددها بالقتل. وبعد مراجعة دقيقة للقضية، منحت عفواً كاملاً في آب عام 2005. بعد ستين عاماً من إعدامها بالكرسي الكهربائي.

إن وقوفنا منفردين بين الأمم الديمقراطية العظيمة في فرض عقوبة الإعدام هو قرار أخلاقي آخر يضطر الأمريكيون إلى مواجهته. وعلى الرغم من أن عقوبة الإعدام حظيت بتأييد غالبية قوية في الماضي، إلا أن الرأي العام يتغير. فقد أظهر استطلاع حديث أنه عندما أدت اختبارات الدي إن إي DNA وأدلة أخرى إلى إطلاق سراح كثير من السجناء كانوا ينتظرون تنفيذ عقوبة الإعدام، أيَّد نحو ثلثي الأمريكيين وقف العمل بعقوبة الإعدام.

وهذا سؤال آخر للمسيحيين: لو ووجِه المسيح بمثل هذا الخيار فماذا كان سيفعل؟

الفصل التاسع

هل يجب على النساء أن يكن تابعات؟

منح تعديل دستور الولايات المتحدة الخامس عشر الحق للرجال السود بالتصويت عام 1870، بعد 94 عاماً على إعلان "الناس جميعاً خلقوا متساوين." وبعد ذلك بخمسين عاماً فازت النساء الأمريكيات في النهاية بالحق نفسه، وتحقق بعض التقدم منذ ذلك الوقت، في العالم العلماني على الأقل. اختار الرئيس روزفلت المرأة الأولى لتشغل منصباً وزارياً، والرؤساء الآخرون وأنا اخترنا نساء للقيام بأدوار رئيسة في إداراتنا وفي طاقم البيت الأبيض. وكنت قادراً على تعيين نساء قضاة فيدراليات أكثر من كل الرؤساء الذين سبقونني مجتمعين، وازداد عدد النساء اللواتي يخدمن حاكمات ولايات، وفي مجلسي النواب والشيوخ، وكبيرات مدراء في الشركات الكبرى. ترأست نساء وزارات دول أخرى مختلفة مثل الهند وباكستان وإندونيسيا وإسرائيل وبريطانيا العظمى والفيليبين ونيكاراغوا. وتمثل هذه الدول مواطنين هم بالدرجة الأولى هندوس ومسلمون ويهود ومسيحيون، وتشمل اثنتين من الديمقراطيات الثلاث الأكبر في العالم.

على الرغم من أن يسوع المسيح كان محرر النساء الأكبر، فقد واصل بعض القادة الذكور ذوي الإيمان المسيحي الممارسة التمييزية الجنسية غير المبررة، والحط من شأن النساء وحرمانهن من حقوقهن المتساوية في خدمة الله. وتبنت بعض الدول الإسلامية هذا الإصرار نفسه على خضوع الزوجات لأزواجهن وتصنيف النساء بوصفهن أدنى مرتبة أيضاً. والأمر الأكيد هو أن هذا الإخضاع الديني المستمر كان المؤثر الرئيس في حرمان النساء من حقوقهن الأساسية في المجتمعات العلمانية في العالم أجمع.

يعترف علماء الكتاب المقدس بأن الكتب المقدسة، كتبت عندما كان الرجال يهيمنون على كل أوجه الحياة. وعندما بدأ يسوع لاهوته المتميز، كانت معاملة النساء في الإمبراطورية الرومانية والأرض المقدسة حافلة بالذكريات التي شاهدناها حديثاً في ظل نظام طالبان في أفغانستان. وقد اعتبرت النساء، حتى في مسائل الزواج والطلاق، مثل الملكية المنقولة، إذ يجب ألا يعارضن القرارات التي يتخذها آباؤهن أو أزواجهن. وكانت حقوق أرامل الرجال البارزين والمحترمين القانونية محدودة أيضاً. وفي حين كان بإمكان الرجال أن يملكوا كثيراً من النساء (كان لدى الملك

سليمان 300 زوجة و 700 محظية) كان سلوك النساء الفاسق يعرضهن لعقوبة الرجم حتى الموت.

ثمة خبران في سفر التكوين عن خلق الله للناس قد يبدوان متناقضين بطريقة ما. كان اليوم السادس عندما ـ كما وصف في سفر التكوين 1 : 26-27 ـ "قال الله نعمل الإنسان على صورتنا كشبهنا... فخلق الله الإنسان على صورته، على صورة الله خلقه، ذكراً وأنثى خلقهم " ومن ثم، في الإصحاح الثاني من سفر التكوين خلق الله الرجل أولاً وفي ما بعد قرر أنه بحاجة إلى شريك. "فأوقع الرب الإله سباتاً على آدم فنام، فأخذ واحدة من أضلاعه وملأ مكانها لحماً، وبنى الرب الإله الضلع التي أخذها من آدم امرأة وأحضرها إلى آدم... لذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكونان جسداً واحداً."

يؤكد هذان المقطعان من الكتاب المقدس على الشعور المتبادل والمساواة التي يستحقها الرجل والمرأة، غير أن غالبية الأصوليين المسيحيين تستخدم المقطع الثاني كأساس لاعتقادها بالتفوق جراء خلق الرجل أولاً بالإضافة إلى كل المزاعم التي تحمِّل حواء وحدها المسؤولية عن "الخطيئة الأصلية." ليس ثمة حاجة للجدل في مثل هذه القضايا، لأن الطبيعة الإنسانية هي ما يجب أن تكون انتقائية وذاتية في استخلاص المعنى الأكثر ملاءمة للاختيار الدقيق من 30400 آية في الكتاب المقدس أو نحو ذلك.

هناك واقع لا جدال فيه يرتبط بالعلاقة بين يسوع المسيح والنساء، فقد عاملهن بوصفهن مساويات للرجال. واختلف هذا جدياً عن العادة المتبعة في ذلك الوقت. فعلى الرغم من أن الأناجيل الأربعة كتبها رجال، لم تورد أية واقعة يتغاضى فيها عن تمييز جنسي أو تنطوي على تبعية النساء. وفي سياق مختلف عن الأنساب القديمة، يضم متّى أربع نسوة غير يهوديات إلى أسلاف يسوع هن: تامارا ورحاب وروث وباتشيبا. والجدير بالملاحظة أن تمجيد مريم، أم يسوع، ثم تقديسها هو إشارة جلية إلى وضع النساء الخاص في اللاهوت المسيحي.

توجد أمثلة كثيرة في كهنوت يسوع الأرضي يمكن أن توصف هنا، غير أن اثنين أو ثلاثة هي وثيقة الصلة بالموضوع. على الرغم من المنع السائد ضد التعامل

مع النساء علناً، لم يكن لدى المسيح أي تردد في الحديث مع المرأة السامرية في الجماعة، التي كانت منبوذة بين اليهود وأندادها بسبب سلالتها وسلوكها الفاسق. وقد لبّت دعوة يسوع بوصفه المسيح الموعود، وعادت برسالته إلى أبناء قريتها - المثال الأول للمبشر الإنجيلي. ورفض يسوع المعيار المزدوج في معاقبة الزنا، بمنح العفو والغفران لامرأة مدانة بقوله: "من منكم بلا خطيئة فليرجمها بحجر."

وربما الأكثر أهمية هو الموافقة على سفر نساء مع حاشية يسوع، وقبول مساندتهن الروحية والمالية داخل كهنوته الشخصي. فقد كانت **ماري** أخت **أليعازر** هي الحميمة المؤتمنة على أسراره التي غالباً ما زارها في **بيسان** والتي بدت واحدة من قلة أدركت أنه سيُصلَب ويُبعَث، وتشرفت **مريم المجدلية** بزيارتها الجريئة لضريحه الخالي، ومن ثم أمرها المخلّص أن تبلغ حوارييه جميعاً، الذين اختبأوا خوفاً في مكان سري، أن المخلّص قد رُفِع من القبر.

والمثير للسخرية هو أن النساء يرحب بهن هذه الأيام في المهن الرئيسة كلها وفي مناصب القيادة الأخرى غير أنهن محرومات من حق خدمة يسوع المسيح في مناصب قيادية كما فعلن خلال الكهنوتية الأرضية وفي الكنائس المسيحية الأولى. وهذه مجرد مسألة أخرى مثيرة للخلاف سببت انقسامات داخل عقيدتنا. ففي الواقع، إن قرار زيادة المواقف الضارة القائمة على الجنس هو أحد الأسباب التي قررت بموجبها أن أقطع روابطي مع طائفة أخلصت لها طيلة السنوات السبعين الأولى من حياتي.

قام الجهد الخاص الحالي الذي يبذله قادة المؤتمر المعمداني الجنوبي لـ "حفظ النسوة في أمكنتهن" على تأكيد يثير السخرية هو أن "الرجل كان الأول في الخلق، والمرأة كانت الأولى في السقوط من الجنة" بالإضافة إلى انتقاءات دقيقة من رسائل القديس بولص إلى الكنائس الأولى. يبدو واضحاً أن بعض آيات رسائل القديس بولص إلى الكنائس الأولى. إذا أخذت من سياقها، تشير إلى انحراف عن نموذج يسوع وتحيز شديد ضد النساء وتأمر بوجوب معاملتهن كفئة ثانية من المسيحيين - خاضعات لأزواجهن يتزيّن ويسرّحن شعورهن باحتشام ويصمتن في الكنيسة.

لن أدافع في أية حال عن أن الآيات المضطربة هي خاطئة أو أن هناك تناقضاً بين أجزاء مختلفة من كلمة الله الأصلية الموصى بها. ومع ذلك، من الضروري، في بعض الحالات، تقييم الظروف المحلية داخل رعية الكنيسة المضطربة في البدايات ودراسة المعنى الدقيق للكلمات الإغريقية والعبرية. وأحد الأمثلة الإيضاحية: يقول بولص، "لا أسمح لامرأة أن تعلم أو أن يكون لها سلطة على رجل." والكلمة الإغريقية التي تعني "يعلم أو يكون لديه سلطة" هي Authentein، وهذه هي المرة الوحيدة التي تستخدم في العهد الجديد. أنا لا أعرف اللغة الإغريقية، غير أن الباحثين أوضحوا أن المعاني الأخرى المبكرة تضمنت "القتل" و"الإنشاء" و"السيطرة" و"الإبداع".

ويفسر باحثون كثر تعليمات **القديس بولص** إلى كنيسة كورينثي بأنها وصفية لمشكلات خاصة داخل بعض الرعايا، وتعبير عن قلق على "الأخوة والأخوات" المضطربين والمشوشين. وقد وجد المتعبدون في مجتمعنا الحديث أن من الملائم تجاهل تعليقات القديس بولص ذات الصلة بعصره. مثل "أية امرأة تصلي أو تبشر ورأسها غير مغطى تلحق العار برأسها. هذا أحد الأمثلة والشيء نفسه يقال عن حلاقة رأسها. لأنه إذا لم تغطّ امرأة رأسها فعندئذ يجب أن تقص شعرها. (وهذا يجعل الأمر واضحاً، بالمناسبة، أنه من المقبول بالنسبة للنساء أن يصلين ويبشرن إذا كانت رؤوسهن مغطاة) ويحظّر القديس بولص على النساء أن يجدلن شعرهن أو يضعن خواتم أو جواهر أو يرتدين ملابس غالية. والواضح لمعظم مسيحيي هذه الأيام أن **القديس بولص** ليس ملزماً باستمرار أو لا يمثل سياسات كهنوتية شاملة.

ففي رسالة إلى تيموثي، يعبرّ **القديس بولص** عن منع النساء من تعليم الرجال، ولكننا نعلم. وهو قد عرف ذلك. أن تيموثي ذاته قد علّمته أمه وجدته. ومن الصعب أيضاً فهم كيف أن صديق القديس بولص المقرب **بريسيلا** قد بجّل لأنه علّم **أبولو**، وهو أحد أعظم المبشرين في ذلك الزمن ليكون أكثر قدرة على إظهار أن يسوع هو المسيح حقاً.

ولحل عدم التوافق الواضح بين **يسوع** و **بولص** في تعريف وضع النساء، سأعود إلى مقتطفين من كتابات **بولص**. ففي رسالته إلى أهالي غلاطيا، يكتب: "ولكن

بعد ما جاء الإيمان لسنا بعد تحت مؤدب، لأنكم جميعاً أبناء الله بالإيمان بِالمسيح يسوع... ليس يهودياً ولا يونانياً، ليس عبداً ولا حراً، ليس ذكراً وأنثى لأنكم جميعاً واحد في يسوع المسيح." ولأهل رومية، أعد **بولص** قائمة وشكر 28 قائداً بارزاً في الكنائس الأولى، عشرة منهم نساء على الأقل:

"أوصي إليكم بأختنا **فيبي** التي هي خادمة الكنيسة التي في كنخريا كي تقبلوها في الرب كما يحق للقديسين... وسلموا على **بريسكا** و **آكيلا** العاملتين معي في المسيح يسوع... وسلموا على **مريم** التي تعبت لأجلنا كثيراً. وسلموا على أندرونيكوس و **يونيا** نسيبيّ المأسورين معي واللذين هما مشهوران بين الرسل وقد كانا في المسيح قبلي... وسلموا على فيلولوغس و**جوليا** ونيروس وأخته و**أوليمباس** وعلى جميع القديسين الذين معهم."

لا يمكنني تخيل أن **بولص** يشجع ويحييّ النساء الملهمات اللواتي كنّ يقمن بدور الشماس والرسول والخوري والقديس بشكل ناجح ولا يزال يستشهد به لدى المتعصبين الذكور في الوقت الحاضر كسبب إنجيلي لاستبعاد النساء من قبول نداء الله لخدمة الآخرين باسم المسيح. وفي الواقع، لم ينأ بولص بنفسه عن الدرس الذي علّمه يسوع: يجب أن تعامل النساء على قدم المساواة في حقهن في خدمة الله.
يستطيع المسيحيون الورعون أن يجدوا مقطعاً ملائماً في الكتاب المقدس يبرر هذا الجانب أو ذاك في هذا الخلاف. والسؤال هو: هل نريد نحن الإنجيليين المؤمنين بالمسيح التخلي عن مثاله؟ وهل نستبعد عدداً غفيراً من الشريكات المحتملات اللواتي هن ورعات مثلنا ومستجيبات لنداء الله للخدمة معنا في التعجيل بنشوء مملكة الله على الأرض؟
يُساء إلى النساء كثيراً في العديد من بلدان العالم، والتخفيف من بلواهن تغدو إمكانية متضائلة بفرض تبعية النساء التي يمارسها الأصوليون المسيحيون. والأمر الذي يحبطني، على وجه الخصوص، هو إذعان نساء مسيحيات قويات وقبولهن بتبعيتهن ودورهن المقيد.

الفصل العاشر

النزعة الأصولية في الحكومة

ثمة بين قادة أمريكا السياسيين رفيعي المستوى أمثلة صارخة أخرى على التهديدات للفصل بين السلطات الدستورية الأساسية في بلدنا. فقد أظهر بعض المسؤولين الأكثر محافظة في واشنطن إحباطهم من استقلال السلطة القضائية عبر تدخلهم في اللحظة الأخيرة في قضية **تيري شيافو** المثيرة للخلاف الشديد بعد رفض نحو 20 قاضياً، معظمهم محافظين عيّنهم الجمهوريون، تمديد حياتها اصطناعياً بعد 15 سنة.

وإذ أظهر أنه يتحدث مثل جرّاح قلب، صرّح السيناتور زعيم الأغلبية **بل فريست** لزملائه أنه شجب الإجماع القضائي، "القائم على تفحص فيلم الفيديو الذي أمضيت ساعة أو نحوها وأنا أشاهده ليلة البارحة هنا في الكابيتول. وذلك الفيلم، بالنسبة لي، صوّر شيئاً مختلفاً جداً عن الحالة الخاملة المستمرة." وقد تناقض هذا التشخيص مع التشريح الطبي اللاحق للجثة الذي أُجري للسيدة **شيافو**، والذي أقرّ أنها كانت عمياء ودماغها "غير سوي إلى حد بالغ،" وأصغر من حجمه الطبيعي بمقدار النصف.

وهدد **توم ديلي** زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب بفرض تشريع رقابة على المحاكم الفيدرالية والمحلية معبرّاً عن غضبه من القضاة، وأمر بتحقيق برلماني مع القضاة وأدلى بسلسلة من التصريحات الغاضبة، مثل: "الاستقلال القضائي لا يعني الهيمنة القضائية" و "هذه (الأحكام) ليست عبرة لمجتمع ناضج. بل لسلطة قضائية متهورة." وأضاف: "لقد تهرب الكونغرس من مسؤوليته عن الرقابة على السلطة القضائية سنوات عديدة، ولكن ليس بعد الآن. كان رد السلطة التشريعية غالباً أن تشكو، وتوجد طريقة أخرى، أيتها السيدات والسادة، وهي أن نؤكد سلطتنا الدستورية على المحاكم." وقال أيضاً: "لقد أنشأنا المحاكم، ويمكننا أن نعطلها. نحن من يملك سلطة كيس المال."

قدّمت مشاريع قوانين عديدة في الكونغرس للتدخل مباشرة في قضايا السلطة القضائية بعد أن أسقطت المحكمة العليا عقوبة الإعدام بالنسبة للأحداث، وفشلت في التصديق على عرض الوصايا العشر في الأماكن العامة وأصدرت حكماً يتعلق بتنفيذ أحكام المحاكم على **القوميين** المكسكيين في تكساس. وقدّم

النواب الجمهوريون قراراً يعلن أن القانون الدولي يجب ألا يؤخذ بعين الاعتبار في تفسير الدستور، ومشروع قانون في مجلس الشيوخ يمنع المحاكم الفيدرالية من تطبيق التعديل الأول في قضايا خلافية تتعلق بالفصل بين الكنيسة والدولة. وتوجد حركة قوية في الكونغرس لنقل السلطة، التي يمنحها القانون الدستوري للمحاكم الفيدرالية في تقرير يوضح حالة متهم فقير قد حُكِم بالإعدام بشكل غير عادل في المحاكم المحلية، إلى وزير العدل وهو المدعي العام في أمريكا.

عندما قتل مجرم غاضب قاضياً في قاعة محكمة بأطلنطا واغتيل أم وزوج قاضية في شيكاغو لأنها رفضت النظر في قضية، أوضح سيناتور جمهوري من تكساس في مجلس الشيوخ أن الإحباط "يتفاقم ويتفاقم إلى الدرجة" التي يقع فيها العنف ضد القضاة الذين "يتخذون قرارات سياسية لا يمكن تعليلها للرأي العام." واقترح آخر، كان قاضياً هو نفسه، أن الدور المحدود للمحكمة العليا يجب أن يكون "تنفيذ القرارات السياسية التي يتخذها الممثلون المنتخبون من الشعب." ولتجنب هذا النوع من التخويف للسلطة القضائية فصل آباؤنا المؤسسون بين فروع السلطات الثلاث في الحكومة، بتعيين قضاة فيدراليين مدى الحياة واشتراط تأييد واسع لتصديق تعيين القضاة الجدد.

ثمة انسجام وثيق بين هذا النموذج المختلف الحديث في كونغرس الولايات المتحدة وهؤلاء الذين اختيروا للخدمة في المناصب التنفيذية العليا. فبعضهم كان مثار إعجاب وموضع ثقة هنا وفي الخارج، غير أن تعيين آخرين خلق رد فعل معاكس. وإحدى أكثر الحالات المثيرة للقلق وذات الدلالات الإيضاحية هي رجل صريح اسمه **جون بولتن**، الذي اختير أولاً لمنصب معاون وزير الخارجية للرقابة على التسلح عام 2001، والذي أعلن كذباً أن الصناعة الدوائية في كوبا متورطة في إنتاج أسلحة بيولوجية للتدمير الشامل في الوقت الذي كنت أقود فيه وفد مركز كارتر إلى هافانا في السنة التالية. وقد عرض الكوبيون مباشرة السماح للعلماء الأمريكيين بتفتيش المنشآت، ولم يأتِ ردٌ من واشنطن. وعندما لم يستطع إكراه المحللين في أجهزة الأمن على تأييد تصريحاته، حاول **بولتن** أن يصرفهم من الخدمة أو ينقلهم إلى وظائف أخرى. وهذا الفعل يمثل بصورة مصغرة التسييس

الذي يقوم به كبار صنّاع السياسة للمعلومات الاستخباراتية والذي قاد إلى فشل ذريع بسبب المزاعم غير الصحيحة بأن لدى العراق ترسانة ضخمة من أسلحة التدمير الشامل.

وقد عمل بولتن داخل وزارة الخارجية على تغيير سياسات الرقابة على التسلح وعدم انتشار الأسلحة التي انتهجتها الولايات عقوداً من الزمن زاعماً أن نظام اتفاقيات الأسلحة التي تأسست ـ منذ الحرب العالمية الثانية ـ باتفاقيات فاوض الرؤساء الأمريكيون عليها من دوايت أيزنهاور إلى جورج اتش دبليو بوش ـ كبحت قوة الولايات المتحدة وانتهكت السيادة الأمريكية دون فوائد متساوية. والمؤسف أن رؤساءه في البيت الأبيض شاركوه هذا الاعتقاد، وجرى تبنيه بوصفه سياسة أمريكية رسمية.

وعبرّ **بولتن** علناً عن فلسفته وأطلق تصريحات عن أن **الأمم المتحدة** غدت منذ زمن طويل موضوع قلق أو تسلية، وكان اختياره سفيراً لبلدنا إلى الأمم المتحدة صدمة لكل من يحترم هذه المؤسسة، والغرض من عملها خلال السنوات الستين المنصرمة. وقد عبرّ عن وجهات نظره بوضوح في ما يخص التوافق مع الاتفاقيات الدولية القائمة: "من الخطأ الجسيم أن نمنح أية فعالية للقانون الدولي حتى عندما يبدو لصالحنا في الأجل القصير، لأن هدف هؤلاء الذين يعني القانون الدولي لهم أي شيء هو تقييد الولايات المتحدة في المدى الطويل." وأصرّ على أن "الأمم المتحدة تكون ذات قيمة عندما تخدم الولايات المتحدة بشكل مباشر." وحينما سُئل عن التفاوض بوصفه طريقة لحل الخلافات الدولية، ردّ: "أنا لا أقدم مكافآت."

وقد شجب 59 من أكثر الدبلوماسيين تميزاً في أمريكا اختياره بسبب هذه المواقف المعروفة، وأسهبوا خاصة في الحديث عن أدائه الرهيب بوصفه مسؤولنا الأعلى في الرقابة على التسلح. فقالوا إن لديه "سجلاً استثنائياً" في معارضة جهود الولايات المتحدة لتحسين الأمن الوطني بواسطة الرقابة على التسلح.

والواقع المزعج هو أن بولتن، في كل هذه المواقف، مثّل بصورة صحيحة السياسات المختلفة الجديدة في الولايات المتحدة. ففي رد على تعبير القلق الذي أبداه

الدبلوماسيون، أعلنت مجموعة من أصحاب المناصب الهامة **ومسؤولين جمهوريين سابقين أن منتقدي** آرائه "**أخطؤوا العنوان**" لأن وجهات نظره، في الواقع، متطابقة مع وجهات نظر الرئيس وأن "الفروق بينهما تبدو بين رجل انتخبه الشعب الأمريكي مرتين ليضع السياسات الأمنية وينفذها، وأكثر موظفيه فعالية ووضوحاً في تحسين هذه السياسات وتطويرها." وعندما لم يستطع الرئيس بوش الحصول على تصديق تسمية بولتن في مجلس الشيوخ أرسله إلى الأمم المتحدة بتعيينه خلال عطلة الكونغرس.

غدا مصطلح "المحافظين الجدد" أو (النيوكون Neocon) يُستخدَم بشكل عام لوصف هؤلاء الذين شكلوا فلسفة حكومتنا الجديدة. ومع أنها عتيقة الطراز تماماً إلاّ أن المعنى المعجمي التقليدي هو "ليبرالي سابق يعتنق نزعة سياسية محافظة معتدلة" أو "وافد جديد إلى النزعة المحافظة" وقد واجهت التسمية أول مرة عندما شجبتني سفيرة الرئيس ريغان المحافظة الجديدة إلى الأمم المتحدة، **جاين كيرك باتريك** لأنني حاولت أن "أفرض اللبرلة Liberalization والدمقرطة Democratization " على البلدان الأخرى. فسخرت من "الاعتقاد بأنه من الممكن دمقرطة الحكومات في أي وقت، وفي أي مكان، وفي كل الظروف." والديمقراطية كما قالت، تعتمد على "شروط اجتماعية وثقافية واقتصادية معقدة،" وتستغرق "عقوداً إن لم يكن قروناً." وتابعت لتمتدح "الدكتاتوريات الاستبدادية التقليدية" مثل نيكاراغوا في عهد سوموزا، والفيليبين في عهد ماركوس، والتشيلي في ظل بنوشيت. وأتذكر أن أولى مهمات كيرك باتريك الدبلوماسية كانت إلى الدكتاتوريين في التشيلي والأرجنتين لتطمئنهم بأن سياستي، التي تقحم حقوق الإنسان في علاقاتنا مع الدول الأخرى، لم تعد مشكلة بالنسبة لهم.

ومنذ ذلك الوقت، تشوشت حول تعريف المحافظين الجدد، الذين بدا أنهم يشجبون سياسات معظم الرؤساء من ديمقراطيين وجمهوريين، وليس لهم تحالفات ثابتة مع الليبراليين أو المحافظين. ورغم أن تعريف المحافظين الجدد معقد ومتغير بصورة جلية، يبدو أنهم يعتنقون فكرة التدخل العدواني والوحيد الجانب في القضايا

الخارجية في هذه الآونة، وخصوصاً في تطوير نفوذ الولايات المتحدة العسكري والسياسي في الشرق الأوسط.

ويهيمن بعض المحافظين الجدد الآن على بعض المجالس العليا في الحكومة، ويبدو أنهم مصممون على ممارسة الهيمنة الأمريكية في كل أنحاء العالم، ويستحسنون الحرب الوقائية كوسيلة لبلوغ هذا الهدف الإمبريالي. فقد أفصح ريتشارد تشيني - قبل أن يصبح نائباً للرئيس بعشر سنوات - عن هذه الأطروحة في مقاله "استراتيجية دفاعية لعقد التسعينيات." وقبيل هجمات 9/11 أو بعدها بوقت قصير، اختار هو وزملاؤه المقربون العراق كهدف رئيس أول، لإزالة التهديد عن إسرائيل بشكل واضح، وجعل العراق يخدم كقاعدة دائمة عسكرية واقتصادية وسياسية لنا في الشرق الأوسط.

وقد أضعف هذا الاعتماد على القوة العسكرية، لتوسيع نفوذ أمريكا وانحرافات حديثة أخرى عن قيمنا التقليدية، جاذبية ما نقدمه إلى العالم في السياسة والثقافة والدين. ورغم أن غالبية الأمريكيين مقتنعون بتفوق هذه الخصائص في مجتمعنا الغربي، غدا واضحاً أكثر فأكثر أن محاولة فرضها بالقوة على شعب آخر قد تكون مثيرة للمشكلات.

ويشجب بعض "المحافظين الجدد" والناطقين التاريخيين باسم أهداف المحافظين - في هذه الآونة - تلك الخطة بالكامل، ويزعمون أنهم ليسوا محافظين جداً ولا يرتبطون بالسياسات المحلية والدولية الجديدة، وبينها العجز المرتفع جداً وتدخل الحكومة الفيدرالية في قضايا الدولة والأفراد، والمغامرات الإمبريالية. وقد اخترت استخدام مصطلح "الأصولي" لوصف مزيج من الخصائص، يعزى بعضها إلى المحافظين الجدد أو الجناح اليميني المتطرف لتمييز أنه لا يوجد تعريفات لهذه الكلمات الوصفية مقبولة بصورة عامة.

والواضح أنه توجد فروق حقيقية في الرأي ضمن حياة أمتنا السياسية والدينية، وهذا يجب أن يكون متوقعاً. وهو التأثير المشترك غير المسبوق للنزعة الأصولية في الدين والسياسة الذي ساعد على خلق انقسامات عميقة ومزعجة أكثر فأكثر في أوساط شعبنا. وهذا تحدٍّ أساسي يتطلب من مواطني بلدنا أن يجتمعوا ويعقدوا

العزم على خلق قلب أمريكا وروحها في المستقبل.

أنا مقتنع بأن أمتنا العظيمة يمكنها أن تحقق أحلامها المنطقية جميعاً في النفوذ العالمي إذا استخدمنا القيم المفيدة في إيماننا الديني ومثلنا التاريخية في السلام وحريتنا السياسية والاقتصادية وديمقراطيتنا وحقوقنا الإنسانية.

الفصل الحادي عشر

انحراف السياسة الخارجية الأمريكية

على الرغم من أن هناك كثيراً من العوامل السياسية المعقدة الأخرى التي تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن ميل الأصوليين إلى اختيار مسائل معينة تثير العواطف لاستغلال الاستياء الاجتماعي وتجنبهم التفاوض مع المعارضين أضرَّ بالسياسة الخارجية الأمريكية وكان له تأثير معاكس. فاعتبار فيدل كاسترو أنه الشرير الأكبر وتضخيم قوة كوبا العسكرية الصغيرة والضعيفة وتصويرها كتهديد خطير على أمتنا وثقافتنا هو أحد الأمثلة الجديرة بالملاحظة التي مارسها بعض القادة السياسيين الأمريكيين.

أجل، كان هناك قلق مبرر، خلال فترة وجيزة قبل أكثر من أربعة عقود، عندما أُبلِغ الرئيس **جون كنيدي** بأن السوفييت يرسلون صواريخ إلى كوبا. وكانت "أزمة الصواريخ الكوبية" اسماً دقيقاً. ومنذئذ، غدا التركيز المستمر على كوبا جديراً بالسخرية ومثيراً للمشكلات. ففُرِض حصار عقابي على الشعب الكوبي الذي كان يعاني، وقُلِّصت حرية مواطنينا لزيارة كوبا والتجارة معها، وحُظِر التعاون الثقافي والإنساني. وكانت النتائج الملموسة لهذه السياسة هي إلحاق الضرر بالشعب الكوبي وجعله ينقلب ضد الولايات المتحدة، وتعزيز مكانة كاسترو التي لا يستحقها كأنه **داوود** صغير يواجه العملاق في واشنطن بنجاح، ويؤيد دكتاتوريته السياسية ويحرمنا نحن الأمريكيين من حرياتنا.

وفي ضوء حلّ أزمة الصواريخ، ألغيت كل قيود السفر عام 1977 كي تسفِر زيارات الأمريكيين من أصل كوبي والآخرين عن لقاءات وصداقات مع المواطنين الكوبيين المضطهدين وتحسن أرجحية مطالبتهم بالحريات التي يضمنها دستورهم وقوانينهم. وبدأت أنا أيضاً عملية تأسيس علاقات دبلوماسية، فصدقت على "أقسام المصالح" أو البعثات الرسمية، في واشنطن وهافانا، غير أن خلفائي استجابوا لضغط المتشددين الكوبيين المنفيين في فلوريدا وعكسوا اتجاه تلك القرارات، ما عدا تلك المكاتب التي أنشأناها في واشنطن وهافانا التي بقيت تخدم كوسيلة اتصالات على الأقل.

وفي عام 2002 ، قررت قبول دعوة من الرئيس فيدل كاسترو لزيارة بلده، ولكن بعد أن ضمن لي الحق في أن أتكلم مباشرة ودون رقابة إلى الشعب الكوبي في

كل من التلفزيون والإذاعة. وقد فعلت ذلك بلغتي الإسبانية المحدودة، فاعترفت بفوائد تفوق كوبا في مجالي تقديم الخدمات في التعليم والصحة، لكنني أكدت على انتهاك حرية الكوبيين وحقوقهم السياسية، وأيّدت حركة منشقة قوية ومحترمة معروفة باسم **فاريلا بروجكت** (Varela Project). وحصل **أوزوالدو بايا سارديناس**، رئيس حركة التحرير المسيحية على أكثر من عشرة آلاف توقيع على عريضة لتقديمها علناً إلى البرلمان الكوبي، تطالب بالحقوق والحرية التي يأمر بها دستور الأمة. والمؤسف أن البيت الأبيض قلّص حرية الأمريكيين بالزيارة والاتصال والاتجار مع الكوبيين أكثر فأكثر بعد زيارتي، وردّت هافانا بإجراءات صارمة على الأصوات المعارضة في كوبا، كما هو متوقع معادلة لإجراءاتنا.

والمثال النموذجي للتأثير الشخصي في سياسات الولايات المتحدة الأخيرة هو قضية أمريكي في الخدمة. الرقيب **كارلوس لازو**، والذي لديه ولدان مراهقان يعيشان في كوبا ولا يريدان اللحاق بوالدهما في الهجرة إلى الولايات المتحدة. وحين عودته من العراق - بعد أن شارك في الهجوم الشرس والفادح على الفلوجة - سافر الرقيب إلى ميامي وقدَّم طلباً روتينياً لزيارة ابنيه. وفي ظل السياسة الجديدة، رُفِض طلبه وأبلِغ أن مثل هذه الزيارات العائلية لن تكون مسموحة، إلا ربما كل ثلاث سنوات. إنه لمزعج أن ندرك أن الرقيب الأمريكي **لازو** يمكنه أن يزور ولديه لو كان مواطن أية دولة أخرى في العالم.

لقد شوَّه هذا الهاجس السياسة الأمريكية في نصف كرتنا الغربية. فغدا من المستحيل تقريباً أن يحصل أي دبلوماسي على منصب رفيع في وزارة خارجيتنا لا يظهر التزاماً متعصباً إلى حد ما بعزل الشعب الكوبي، وهذه الفلسفة تتخلل السفارات الأمريكية في كل أرجاء المنطقة.

اهتم مركز كارتر كثيراً بأمريكا اللاتينية منذ سنوات عديدة، في مسعىً لتقليص المعاناة من الأمراض، وتعزيز حقوق الإنسان والحكومات الديمقراطية، وشملت فعاليتنا مراقبة عدد من الانتخابات المضطربة. فنحن مطلعون جيداً على الوضع السياسي في عدد من البلدان. ولا يزال النظام المستبد في هافانا يرفض الإصلاحات الديمقراطية، غير أن سياسات حكومتنا الخاطئة في دول أخرى تسبب موجة من

المشاعر المعادية لأمريكا وإسقاط القادة الذين يبدو أن لهم روابط وثيقة بواشنطن واستبدالهم.

فقد اضطر ثمانية رؤساء منتخبون في أمريكا الجنوبية يطابقون هذا الوصف إلى مغادرة مناصبهم منذ عام 2000، وجرى اختيار موجة من القادة اليساريين على طول الطريق من التشيلي والأرجنتين في الجنوب إلى فنزويلا في الشمال مروراً بالإكوادور والبرازيل وبوليفيا. إنهم يحكمون الآن نحو ثلثي القارة. وقد يلعب رد الفعل هذا ضد السياسة الأمريكية دوراً رئيساً في الانتخابات القادمة ببلدان أخرى، منها المكسيك.

وفي أيار عام 2005 ، فاز المرشح الاشتراكي التشيلي **خوسيه ميغيل إنسولزا**، الذي أيده الرئيس الفينزويلي **هوغو شافيز**، بالانتخاب سكرتيراً عاماً لمنظمة الدول الأمريكية، وهي المرة الأولى التي يُنتخَب فيها مرشح لا تؤيده الولايات المتحدة.

وهاجس إدارة بوش بالمحكمة الجنائية الدولية ICC هو أمر آخر مثير للمشاعر. وقد عمل مركز كارتر منذ سنوات عديدة مع المسؤولين في واشنطن والقادة في دول كثيرة أخرى لتطوير المحكمة الجنائية الدولية التي صُمِّمت لمنع أفعال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب الرهيبة، مثل تلك التي جرت في رواندا ويوغوسلافيا وكمبوديا وسيراليون ودارفور في السودان ومعاقبة المسؤولين. وقد وقعت صك المحكمة الدولية 139 دولة عام 2002 ، الذي أُعِدّ بدقة ليمنع معاقبة الأمريكيين على أعمال الإبادة الجماعية فيما وراء البحار، شريطة أن تنظر المحاكم الأمريكية في هذه الجرائم. ومع ذلك، فالولايات المتحدة تحاول الآن أن تُقسر الدول الخانعة لتكفل حصانة عامة للأطقم العسكرية ومستخدمي المقاولين والسياح الأمريكيين. وبالإضافة إلى بلدان في مناطق أخرى، فإن حرمان اثني عشر بلداً في أمريكا اللاتينية والكاريبي من المساعدات العسكرية وغيرها أثار استياء عميقاً وحطّم قدرتها وإدارتها على التعاون معنا فيما يتعلق بمراقبة المخدرات والهجرة غير الشرعية والإرهاب.

وشكّلت كراهية التفاوض مع الخصوم مسألة أخرى حساسة وصعبة وخطيرة تورطت فيها مباشرة. ففي حزيران عام 1994 أبعدت كوريا الشمالية مراقبي

وكالة الطاقة النووية الدولية IAEA مهددة بمعالجة نقص الوقود بتشغيل مفاعل نووي قديم في يونغ بيون. وهذا يمنحهم القدرة على إنتاج أسلحة نووية. وكان تهديد الحرب جلياً في شبه الجزيرة الكورية في الوقت الذي ألّحت فيه الولايات المتحدة على مجلس الأمن لفرض عقوبات شديدة على كوريا الشمالية.

كان ثمة إجماع عام، شارك فيه الخبراء العسكريون الأمريكيون، على أن القوات المشتركة الكورية الجنوبية والأمريكية يمكنها أن تهزم كوريا الشمالية، ولكن كان معلوماً أن أكثر من عشرين ألف قذيفة وصاروخ يمكن أن تطلق بسرعة من كوريا الشمالية إلى **سول** القريبة، عاصمة كوريا الجنوبية. وقدّر القائد العسكري الأمريكي في كوريا الجنوبية، الجنرال **غاري لك** Gary Luck أن الإصابات الإجمالية ستتجاوز تلك التي وقعت في الحرب الكورية السابقة.

واستجابة لدعوات منذ سنوات عديدة من الرئيس الكوري الشمالي **كيم إل سونغ** وتعبيرات عن اهتمامات عميقة من القادة الصينيين، وبعد موافقة الرئيس **بل كلينتون**، ذهبنا أنا وروزالين إلى بيونغ يانغ وساعدنا على التوصل إلى اتفاقية مع الرئيس كيم توقف كوريا الشمالية بموجبها برنامجها النووي في يونغ بيون وتسمح لمراقبي وكالة الطاقة الذرية بالعودة إلى الموقع للتأكد من أن الوقود المستنزف لم يعد تفعيله. ووعدني القائد الكوري الشمالي أيضاً بأنه سيجري محادثات دبلوماسية شاملة مع الرئيس الكوري الجنوبي، **كيم يونغ سام**، الذي قبل الدعوة التي نقلناها له فوراً. وقد توفي **كيم إل** بعد ذلك بوقت قصير، ولم يتحقق الوعد بمؤتمر قمة إلاّ مؤخراً حيث حققه ابنه **جونغ إل**.

وبالإضافة إلى هذه الالتزامات، طمأنت الولايات المتحدة وحلفاؤنا الكوريين الشماليين بالتالي إلى أنه لن يكون هناك تهديد عسكري لهم، وسيتم تموينهم بالنفط ليحل محل الطاقة المنتجة المفقودة عندما يوقفون الإنتاج الذري في يونغ بيون، وأنه سيتم بناء محطتي طاقة ذرية حديثتين، على أن تكونا تحت رقابة المفتشين الدوليين.

وقد تمت متابعة مراقبة الوقود المستنزف في يونغ بيون (قُدِّر ليساوي نحو نصف دزينة قنابل ذرية)، غير أن بناء المحطات الذرية البديلة الموعودة تأخر. وعقدت

مناقشات موسعة ثنائية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، وزارت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت بيونغ يانغ لحل أية صعوبات. وبانتخابه رئيساً لكوريا الجنوبية، بدأ كيم داي جونغ جهداً قوياً للعمل مع الرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ إل لإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية وأنجزا تقدماً كافياً للفوز بجائزة نوبل للسلام عام 2000 .

ومع مجيء إدارة جديدة في واشنطن عام 2001 ، تغيرت كل السياسة جدياً. فوُصِمت كوريا الشمالية علانية بأنها جزء من "محور الشر" ووجهت تهديدات مباشرة وضمنية بعمل عسكري ضد الدولة المعزولة والمصابة بجنون الاضطهاد، ونشأت سياسة رسمية حظّرت أية مناقشات مباشرة مع كوريا الشمالية لحل الخلافات. وأوقفت شحنات النفط الموعودة بالإضافة إلى بناء محطات طاقة ذرية بديلة. وجرت السخرية من جهود القائدين الكوريين السلمية المستمرة بين الشمال والجنوب علناً في لقاء قمة مع الرئيس الكوري الجنوبي كيم داو يونغ في المكتب الرئاسي في البت الأبيض.

وفي رد فعل غير حكيم لكنه متوقع من السياسة الأمريكية، أعلنت بيونغ يانغ انسحابها من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وأبعدت مفتشي وكالة الطاقة الذرية العالمية، واستأنفت عملية مفاعلها النووي في يونغ بيون، وأخذت تطور أجهزة تفجير ذرية. وقد زعمت الولايات المتحدة أن اليورانيوم كان يُنقّى للاستخدام في أسلحة ممكنة، غير أن الخبراء الصينيين والكوريين الجنوبيين عبّروا عن شكوكهم في دقة هذا التقرير. وإذا كان ذلك صحيحاً فقرارات الكوريين الشماليين لتطوير أسلحة نووية هي انتهاك صارخ للاتفاقيات السابقة وتهديد جدي للسلام والاستقرار في المنطقة.

والعقبات الأولية للتقدم، هي طلب الولايات المتحدة المتعجرف بأن يتخلى الكوريون الشماليون عن كل فعالياتهم النووية وقرارنا بقبول الاتصال بين بلدينا ضمن اجتماع الدول الست فقط، بينما أصرّ قادة بيونغ يانغ على استئناف محادثات ثنائية مباشرة وبيان صريح من واشنطن يعلن فيه القادة الأمريكيون عدم وجود "نوايا عدوانية" ضد الكوريين الشماليين. وأعلن المسؤولون الكوريون الشماليون

أنهم زودوا مفاعل يونغ بيون النووي بالطاقة في عام 2005 لأول مرة منذ عام 2002 ، الأمر الذي يعطيهم ثمانية آلاف أنبوب يحتوي على وقود ذري يمكن تطويره إلى مادة متفجرة.

أما **سليغ هاريسون**، الذي زار كوريا الشمالية تسع مرات فقد أعلن مؤخراً في نيسان عام 2005 أن:

"سطوة الفريق المتشدد الكوري هو نتيجة مباشرة لسياسة إدارة بوش التي تسيّرها دوافع أيديولوجية تجاه كوريا الشمالية ويمكن أن تتغير فقط إذا قامت الولايات المتحدة ببداية جديدة مكيّفة لتتوافق مع مقاربة تصالحية يسعى إليها الرئيس الكوري الجنوبي **رو مو هيون** الآن... وفي أية حال، يتضح أكثر فأكثر أن الإدارة ارتكبت خطأً كارثياً في كانون الأول عام 2002 بإلغاء تجميد النشاط الذري الذي تمَّ التوصل إليه عام 1994، مستخدمة اتهام اليورانيوم لتبريرها. فأعطت للمتشددين الأساس المنطقي لاستئناف تفعيل البلوتونيوم، وخلقت الأزمة الراهنة."

ويقتطف **هاريسون** عن المفاوض الرئيس الكوري الشمالي **كانغ سوك جو**، وهو المسؤول الرفيع المستوى نفسه الذي فاوضت معه التفاصيل التقنية عام 1994، قوله: إن المحادثات المباشرة والسرية لحل المأزق يمكن أن تبدأ ببيان رسمي يعلن أن الولايات المتحدة "تحترم سيادة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ووحدة أراضيها ومستعدة للتعايش السلمي."

والوضع العسكري الأساسي مماثل بل أسوأ مما كان قبل عقد من الزمن، لذا يمكننا أن ندمر الأمة بأسرها بقواتنا العسكرية الهائلة، إنما الآن على الأرجح، ستكون النتيجة مقتل أكثر من مليون كوري جنوبي وإصابات أمريكية كثيرة بسبب التفجيرات النووية.

وقد تسبب الإعلان الجديد عن انسحاب القوات الأمريكية، أبعد من المنطقة المنزوعة السلاح، بزيادة القلق في كوريا الجنوبية من أن القادة المتشددين في بيونغ يانغ وواشنطن قد يعجلون باندلاع النزاع الخطير. وكشف استطلاع للرأي العام في نيسان عام 2005 أن 29.5 ٪ من الكوريين الجنوبيين يعتبرون أن الولايات

المتحدة هي الخطر الأكبر عليهم، مقارنة مع 18.4 ٪ سمّوا كوريا الشمالية. وترى نسبة 50.1 ٪ من طلاب الجامعات أن أمريكا هي العقبة الكبرى للسلام في شبه الجزيرة الكورية.

يستطيع الطرفان تقديم حجج قوية في هذه المسألة الحاسمة، غير أن دبلوماسية النوايا الصادقة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية ضرورية. وحتى الآن، أسفرت الدبلوماسية الأصولية التي ترفض التفاوض مع هؤلاء الذين لا يتفقون معنا عن نتائج معاكسة لما نرجوه في كوريا الشمالية، ويمكن أن تتسبب في جعل الحكم الشيوعي ينتج كمية كبيرة من الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، أثرنا كراهية حلفائنا في الشرق الأقصى وقلّصنا نفوذ أمريكا ومكانتها في آسيا. وليس محتملاً أن يتخلى الكوريون الشماليون عن مزاعمهم إذا لم تلبي الولايات المتحدة مطالبهم الأساسية.

وإذا فاوضت أمريكا كما في الماضي، فثمة إطار بسيط للتوصل إلى اتفاق، يتطلب تأكيد الطرفين على كل العناصر بالإضافة إلى عدم عرقلة الرقابة الدولية:

- تقدم الولايات المتحدة بياناً قوياً "بعدم وجود نوايا عدوانية" وتتحرك نحو علاقات عادية إذا امتنعت كوريا الشمالية عن أي برنامج أسلحة نووية وظلت على وئام مع جيرانها.
- احترام المبادئ الأساسية لاتفاقيات عام 1994 بالتعاون بين كوريا الشمالية واليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة وروسيا والصين.

والمؤشر الآخر على هذه السياسة الأصولية في عدم التواصل مع الخصوم المحتملين هو مقاربة الولايات المتحدة الأخيرة لـ سوريا. فكي نشجع السلام في الشرق الأوسط وأحياناً استجابة لرغبة البيت الأبيض زرنا أنا و **روزالين** دمشق أول مرة عام 1983 ، وعدنا مرات عديدة. وأجرينا مناقشات طويلة وغالباً مفيدة مع الرئيس حافظ الأسد، وحظينا بمعرفة عائلته، ويشمل ذلك ولده، بشار الأسد، الذي خلف أباه رئيساً لسوريا في حزيران عام 2000.

وفي ضوء خططي بالذهاب إلى الشرق الأوسط في تموز عام 2005 لمراقبة الانتخابات الفلسطينية، رتبت لزيارة القادة في سوريا والأردن ومصر في إطار

الرحلة ذاتها. فسوريا أكملت سحب قواتها من لبنان، وأعلنت مصر خططاً لشكل ما من الانتخابات الديمقراطية. وكان هدفي أن أقدم احترامي الشخصي للقادة ومناقشة تغييراتهما الداخلية والشؤون الدولية. وأردت أيضاً أن أشجع دعمهم لعملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين والبحث عن أية أفكار مفيدة أو مقترحات من أجل لقاءاتنا المعدة مع القادة الفلسطينيين. وكان أحد الأغراض الإضافية هو الحصول على رؤى قد تكون مفيدة لي في إنجاز كتابي التالي، الذي خططت أن أغطي فيه التطورات في منطقتهم.

وقبل شهرين، كما هي العادة، أبلغت وزارة الخارجية والبيت الأبيض عن خطط سفري، وعلى الفور تقريباً تلقيت مكالمة من مستشار الرئيس للأمن القومي. فأبلغني أن سوريا ليست متعاونة في قضايا معينة تتضمن الحرب المجاورة في العراق، وأن سياسة الولايات المتحدة هي أن تمنع كل الزيارات إلى دمشق كوسيلة لممارسة الضغط على الرئيس بشار الأسد. وبعد مناقشة ساخنة نوعاً ما، طلب مني رسمياً وباسم الرئيس أن ألغي زيارتنا. وقد كانت هذه تجربة غير مسبوقة بالنسبة لي، وأجبرت على الإذعان.

وأحد أكثر ضروب المزج غرابة بين الدين والدولة هو نفوذ بعض المسيحيين الأصوليين القوي على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ربما سمع الجميع في أمريكا بسلسلة **الأثر الباقي** للكاتبين **تم لاهاي و جيري ب. جنكنز** Tim LaHaye and Jerry B. Jenkins، وهي اثنا عشر كتاباً أحرزت رقم الأكثر مبيعاً في كل الأزمان. وتصف مبادئها الدينية الأساسية القائمة على انتقاء دقيق لآيات من الكتاب المقدس، معظمها من سفر الرؤيا، مشهداً لنهاية العالم. عندما يعود المسيح، يُرفَع المؤمنون الحقيقيون إلى السماء حيث يشاهدون، مع الله، تعذيب الآخرين الذين ظلوا على الأرض. سيكون هذا الحدث فوق الطبيعي فورياً والزمن غير متوقع. هناك ملايين بكل ما للكلمة من معنى من زملائي المعمدانيين وآخرين يؤمنون بكل كلمة في هذه الرؤيا مستندين إلى شعور ذاتي بالنشوة لأنه من القلة المختارة بالإضافة إلى الشجب والهجر. خلال فترة "محنة" أفراد العائلة، والأصدقاء، والجيران الذين لم يتم اختيارهم للخلاص.

إن إقحام هذه المعتقدات في سياسات الحكومة الأمريكية هي التي تسبب القلق. فهؤلاء المؤمنون مقتنعون بأنهم يحملون مسؤولية شخصية لتسريع مجيء هذا "الانتقال الصوفي المرتبط بعودة المسيح" لتحقيق نبوءة الكتاب المقدس. ويدعو برنامج عملهم إلى حرب في الشرق الأوسط ضد الإسلام (العراق؟)، واستيلاء اليهود على الأرض المقدسة بالكامل (احتلال الضفة الغربية ؟)، وطرد المسيحيين وغير اليهود جميعاً. وهذا ما يجب أن يتبعه احتلال غير المؤمنين (خصوم يسوع) للمنطقة، وانتصار المسيح النهائي. وفي هذا الوقت من الانتقال الصوفي المرتبط بعودة المسيح الثانية، إما أن يتحول اليهود جميعاً إلى المسيحية أو يُحرَقوا.

وبالاستناد إلى هذه المبادئ الأساسية، كان بعض كبار القادة المسيحيين في مقدمة مؤيدي الحرب العراقية، ويقومون بزيارات متكررة إلى إسرائيل، ودعمها بالتمويل، والضغط في واشنطن لاستيطان الأراضي الفلسطينية. وكان الضغط القوي من اليمين الديني عاملاً كبيراً في قبول أمريكا الهادئ ببناء المستوطنات الإسرائيلية الواسع، وربط الطرق العامة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. وقد استخدم بعض القادة الإسرائيليين هذه المساعدة في الوقت الذي يتجاهلون فيه بشكل ملائم الكارثة النهائية لليهود جميعاً حسب النبوءة.

وقد ساعد هذا على إحداث انحراف جدي آخر عن المعارضة الأمريكية للنشاط الاستيطاني الذي ساد العقود الأربعة السابقة، بدءاً بعهد دوايت أيزنهاور وامتد عبر عهود خلفائه حتى عام 1993، عندما أعطى الرئيس بِل كلينتون موافقة شاملة تقريباً للتوسع الاستيطاني. وكان الرئيس جورج هـ. دبليو بوش بشكل خاص قوياً بمعارضة مستوطنات إسرائيلية معينة بين القدس وبيت لحم، مهدداً حتى بقطع المساعدة المالية لإسرائيل.

وعلى الرغم من أن التعدي على الأراضي الفلسطينية يمكن أن يسوّى في مفاوضات السلام المستقبلية، فخطط إسرائيل الحالية للاحتفاظ بمستوطناتها البعيدة في الضفة الغربية، وتوسيع مستوطنة كبيرة محاطة بالأراضي الفلسطينية المعروفة باسم معالي أدوميم من عمق الضفة الغربية إلى القدس الشرقية، يحتمل أن يعلن

نعي ما هو مأمول من "خريطة الطريق للسلام" وهي مرتكز سياسة الرئيس جورج دبليو بوش في الشرق الأوسط. وهذا سيكون مأساة للإسرائيليين والفلسطينيين معاً.

الفصل الثاني عشر

محاربة الإرهاب وليس حقوق الإنسان

كتابة هذا الفصل تحديداً ليست سارة، لأنه يتضمن بعض التقييمات المربكة للحكومة التي سبق لي أن قدتها ولقيمها التي دافعت عنها. فمفهوم أن أمريكا تدافع عن الأخلاق السامية والمعايير الأخلاقية هو الذي دفعنا، بعد هجمات 9/11 مباشرة، إلى دور قيادة عالمي في محاربة الإرهاب. وقد رفعت أمتنا راية حقوق الإنسان منذ وقت طويل للآخرين جميعاً ليروها ويتبعوها، وهو الدور الذي وُصِف بأنه "دور المخلص النابع من الذات في القضايا العالمية." ولاستعادة هذه القيم الوطنية والدفاع عنها، من الهام أن يفهم الأمريكيون التغيرات الجذرية في السياسة التي نستخدمها لبلوغ هدفنا الحاسم في حماية الذات.

لقد ترعرعت في قلب الجنوب، في منطقة كانت العبودية عاملاً مهيمناً في حياتها لأكثر من 250 عاماً حتى أُلغِيَت بإقرار التعديلين الرابع عشر والخامس عشر في دستور الولايات المتحدة عام 1868 و1870. غير أنني عشت طفولتي في ظل الفصل العنصري الذي حلّ محل العبودية بموجب قرار المحكمة العليا عام 1896 الذي رأى أن معاملة السود "المنفصلة لكن المتساوية" هي قانونية ومقبولة على حد سواء. وبشجاعة الرئيس هاري ترومان السياسية ألغي الفصل العنصري القانوني في قوات الولايات المتحدة المسلحة عام 1948، وبينها سلاح الغواصات الذي كنت أخدم فيه، ثم في كل أرجاء البلد خلال العقدين التاليين بواسطة حركة الحقوق المدنية التي ترأسها مارتن لوثر كنغ الابن وقيادة الرئيس ليندن جونسون القوية.

ولم يمنع انتصار الحقوق المدنية هذا في وطننا من أن تقبل أمريكا بعض أكثر الأنظمة الأجنبية وحشية في نصف كرتنا الغربي وفي مناطق أخرى انتهكت حقوق إنسان مواطنيها بشكل صارخ. وكرئيس منتخب حديثاً، أعلنت أن حماية هذه الحقوق ستكون هي الأساس لسياسة بلادنا الخارجية، وشرعت بتنفيذ هذا الالتزام بإصرار. وكان باعثاً على الرضا أن نرى موجة الدمقرطة تندفع بقوة عبر نصف كرتنا الغربي والمناطق الأخرى، حيث تحترم الحقوق الأساسية في الحرية. حدثت تغيرات درامية في سياسات دولتنا باتجاه حماية هذه الحقوق خلال السنوات الأربعة الأخيرة. وقد تَقَبَّل كثيرون من مواطنينا هذه السياسات غير

المسبوقة بسبب الخوف من الهجمات الإرهابية، غير أن الضرر الذي لحق بسمعة أمريكا كان بالغاً. ففدت الولايات المتحدة، وهي بطل حقوق الإنسان المُجلّي، والتي كانت موضع الإعجاب العام تقريباً في السابق، أحد الأهداف الأولى التي تستهدفها المنظمات الدولية المحترمة المهتمة بهذه المبادئ الأساسية في الحياة الديمقراطية. فبعض أفعالنا مماثلة لتلك الأنظمة التعسفية التي أدنّاها تاريخياً.

فبعد هجمات 9/11 ، بالغت حكومة الولايات المتحدة بردّها حيث احتجزت أكثر من 1200 شخصاً بريئاً في كل أرجاء أمريكا، لم يسبق لأحد منهم أن أُدين بأية جناية ذات صلة بالإرهاب. وقد ظلت هوياتهم سراً ولم يُمنَحوا الحق بسماع الاتهامات الموجهة لهم أو الحصول على استشارة قانونية. كان معظمهم عرباً أو مسلمين، وأُجبر كثيرون منهم على مغادرة أمريكا.

ولقوننة مثل هذه الإساءات للحريات المدنية، سُنّ قانون باتريوت Patriot Act على عجل، بعدد من الفقرات الشرطية المؤقتة تَعينَّ أن تلغى عام 2005 . والمعارضون البارزون لبعض فقراته هم محافظون جداً وجمهوريون معروفون جيداً وهم الذين نظموا مجموعات معروفة مثل جماعة: وطنيون لاستعادة التحريات والتوازنات Patriots to Restore Checks and Balances، ومؤسسة الكونغرس الحر للبحث والتعليم Free Congress Research and Education Foundation. وقد دعا الرئيس إلى تمديد القانون وجعله دائماً، ولكن حتى "الوطنيون" المحافظون استهجنوا فقرات مثل تفويض العملاء الفيدراليين بتفتيش بيوت الناس وأعمالهم سراً ومصادرة الملكية دون تحديد موعد نهائي أو دون تبليغ أن الاقتحام قد جرى، وجمع المعلومات الشخصية عن المواطنين الأمريكيين دون إخطار، إضافة إلى السجل الطبي والكتب التي راجعوها في المكتبات والسلع التي يشترونها. تستطيع الحكومة الآن أن تستولي على قاعدة البيانات كلها ـ كل السجلات الطبية في مستشفى أو كل ملفات مكتب هجرة ـ عندما تحقق في وضع شخص واحد. وعلى الرغم من أن معظم الأقسام المختَلَف عليها في قانون باتريوت لا تركز على الإرهابيين المشتبهين، بل تنطبق على الجمهور العام، فقد نجح قادة الحكومة في تمديدها أو جعلها دائمة.

أُسِر عدد كبير من الرجال وبعض الشبان في الحرب بأفغانستان والعراق ونُقِلوا إلى معسكر اعتقال في غوانتانامو بـ كوبا، حيث احتجز 520 شخصاً من أربعين دولة هناك، ومُنِعوا من الاتصال بالآخرين أكثر من ثلاث سنوات، غالباً دون استشارة قانونية وبلا اتهامات مرفوعة ضدهم. وقد أكدّ مسؤولون أمريكيون على إساءة معاملة هؤلاء جسدياً.

وبعد زيارة 6 سجون من أصل 25 سجناً أمريكياً، أبلغت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تسجيل 107 محتجزين تقل أعمارهم عن 18 عاماً، وبعضهم بعمر 8 سنوات. وجاء في تقرير للصحفي سيمور هيرش في أيار عام 2005 أن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رمسفيلد تلقى تقريراً عن أن هناك من "800 إلى 900 فتى باكستاني بين عمر 13 إلى 15 سنة في الحجز." وقد جمع الصليب الأحمر الدولي ومنظمة العفو الدولية أمنستي Amnesty والبنتاغون شهادات هامة عن تعذيب الأطفال، أكدها الجنود الذين شاهدوا وشاركوا في ذلك الإيذاء الجسدي. وبالإضافة إلى شهادة الأطفال الشخصية عن سوء المعاملة الجسدية والعقلية، وصف تقرير من العميد يانيس كاربينسكي، المسؤول السابق في سجن أبو غريب، زيارة إلى سجين عمره 11 عاماً في مجموعة زنزانات يقيم فيها سجناء خطرون جداً. استذكر العميد أن الطفل كان يبكي، و"أخبرني أنه لم يبلغ الثانية عشر من عمره" وأنه "يريد أن يرى أمه حقاً، ويسعده أن يكالم أمه." لقد مُنِع أطفال بهذه الأعمار من حق رؤية آبائهم والمحامي أو أي شخص آخر، ولم يبلَّغوا عن سبب احتجازهم. وأخبر ناطق بلسان البنتاغون السيد هيرش أن "العمر ليس عاملاً مقرراً في الاحتجاز."

وأبلغ أطباء من منظمات حقوق الإنسان في نيسان عام 2005 أن "الولايات المتحدة تورطت في ترويع نفسي منتظم لمعتقلي **غوانتانامو** الذي أدى إلى عواقب صحية ضارة بالأفراد الذين خضعوا له منذ عام 2002 على الأقل." ولم تتحسن آمال هؤلاء السجناء بالحياة عندما أعلن وزير الدفاع أن معظمهم لن يطلق سراحه حتى لو حوكم ووُجِد بريئاً.

وقد أدلى الدكتور **بورتن جي لي الثالث**، وهو طبيب البيت الأبيض الشخصي

للرئيس جورج هـ. دبليو بوش بالبيان التالي:

"ترافقت التقارير عن التعذيب الذي تمارسه القوات الأمريكية بأدلة عن أن الكادر الطبي العسكري لعب دوراً في هذا الإيذاء الجسدي وبأدلة مسلكية جديدة تجيز للعاملين في الصحة الاشتراك بجريمة إساءة معالجة المحتجزين في الحقيقة. وحرَّفت هذه الأدلة الجديدة القواعد الأخلاقية التقليدية إلى أبعد من تمييز خدمة اهتمامات المحققين، وليس الأطباء ولا المحتجزين... وهذا التعذيب المنظم الذي أقرته الحكومة وشارك فيه أهل مهنتنا وحرضوا عليه، ليس مقبولاً. وكعاملين في الصحة، علينا أن نؤيد الدعوات المتنامية من أجل لجنة مستقلة من الحزبين للتحقيق في التعذيب في العراق وأفغانستان وخليج غوانتانامو وأمكنة أخرى، ونطلب إعادة المعايير الأخلاقية التي تحمي الأطباء والممرضات والعاملين في الصحة وأطباء النفس من تسهيل الإيذاء الجسدي. لا يمكن لأمريكا أن تستمر بالمضي في هذا الطريق. فالتعذيب دليل ضعف ولا يُظهِر الفهم أو القوة أو الشهامة، وهو ليس عملاً قيادياً. بل إنه رد فعل موظفي الحكومة الغارقين بالخوف والذين يستسلمون لسلوك لا يليق بهم ولا بمواطني الولايات المتحدة."

لقد ألحقت الصور الرهيبة من سجن أبو غريب في العراق العار ببلدنا. إنها مزعجة لاسيما أن ضباط الأمن الأمريكيين قدَّروا للصليب الأحمر أن من 70 إلى 90 ٪ من المحتجزين في هذا السجن قد أُلقِي القبض عليهم خطأ. وأبلغت تقارير المسؤولين العسكريين وفاة 108 سجناء في الحجز بالعراق وأفغانستان وأمكنة سرية أخرى منذ عام 2002 ، واعترافاً بالقتل المسبب للموت في 28 حالة منها على الأقل. وواقعُ إن واحدة من هذه الحالات فقط في سجن أبو غريب يشير إلى انتشار هذا النموذج في إلحاق الإيذاء الجسدي بالسجناء، وهو بالتأكيد ليس محدوداً بأفعال أو قرارات مجموعة ضئيلة من المجندين الأوغاد.

والجنرال العراقي عبد الحامد موهوش جاء طوعاً إلى المسؤولين الأمريكيين في بغداد في محاولة لمعرفة مكان أولاده، فاحتجز وعذّب وحشر داخل حقيبة نوم خضراء، حيث مات من الصدمة والخنق في 26 تشرين الثاني عام 2003.

وقد خلصت التحقيقات المزيفة التي جرت تحت رعاية وزارة الدفاع بوضوح إلى

أن أحداً من الضباط الكبار أو المسؤولين في الحكومة لا يتحمل مسؤولية، غير أنه لا يوجد شك في أن تصريحاتهم العلنية والتعليمات السرية تلقى بظلال الشك وفي بعض الأحيان السخرية من تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومعاملة السجناء.

وفي تشرين الثاني عام 2003 وثانية في حزيران عام 2005 ، استضاف مركز كارتر مدافعين بارزين عن حقوق الإنسان والحركات الديمقراطية من عدد كبير من البلدان مهتمين بعمق في التأثير المعاكس لهذه السياسات الأمريكية الجديدة في بلدان أخرى. وكان شركائي في ترؤس تلك المؤتمرات أعضاء لجان عليا في الدفاع عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق إنسان دولية أخرى لعبت دوراً أساسياً في المناقشات.

وما علمناه في تلك الجلسات كان مزعجاً جداً، وأشارت التقارير الواردة من مؤيدي مبدأ الامتناع عن ممارسة العنف الفعالين والشجعان إلى أنهم جازفوا في ظروف خطيرة لحماية حرية الآخرين وحقوقهم. فقد سجن كثيرون منهم أو تعرضوا لمضايقات شديدة نتيجة مطالبة حكوماتهم بتحمل مسؤولية التوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية. كانوا مقتنعين بأن هناك تغيراً مدروساً في أعلى المستويات وعلى نطاق واسع في سياسة الولايات المتحدة للتخلي عن التزامنا الطويل الأمد في حماية حقوق الإنسان الأساسية داخل أمتنا وفي كل أرجاء العالم أو إضعاف ذلك. وأبلغ المدافعون عن حقوق الإنسان عام 2003 أيضاً أن عدداً كبيراً من المتهمين أرسلوا من أمريكا إلى بلدان أجنبية منتقاة حيث التعذيب مقبول كوسيلة لانتزاع المعلومات. وقد أنكر المسؤولون الذين مثلوا الحكومة الأمريكية في المؤتمر هذا الزعم بشدة.

وكان المشاركون متفقين بشكل عام على أن هناك أنظمة انتهازية تبنت سياسات الولايات المتحدة الحالية وحرَّفتها لخدمة مصالحها. وكشفوا عن تراجع حكوماتهم عن التزامات سابقة بحقوق الإنسان، وأكدوا على أن هناك خطراً من تأخر الحركات الديمقراطية خلال عقود في بعض بلدانهم. وأوضح المشاركون أن القادة الطغاة تجرؤوا على اضطهاد المواطنين وإسكاتهم تحت قناع محاربة الإرهاب،

وأن هذه الذريعة كانت تحرف الضغط الذي تمارسه الولايات المتحدة وقوى أخرى فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. وكانت العاقبة وصم الكثيرين من القانونيين والأكاديميين والأطباء والصحفيين بأنهم إرهابيون، غالباً لمجرد انتقادهم سياسة خاصة أو ممارستهم عملهم اليومي. وقد سمعنا عن حالات كثيرة تتضمن اتهام محامين عن حقوق الإنسان بالتحريض على الإرهاب لأنهم دافعوا عن أشخاص متهمين فحسب.

والمزعج أيضاً ورود تقارير عن مساهمة حكومة الولايات المتحدة، في بعض الحالات، بإضعاف حقوق الإنسان مباشرة بتشجيع الحكومات على تبني سياسات رجعية لمحاربة الإرهاب التي تقود إلى تقويض المبادئ الديمقراطية وحكم القانون، وغالباً ما تذهب أبعد من قانون باتريوت الأمريكي.

وقد تشجعنا جميعاً، لأن معظم سياسات الولايات المتحدة الجديدة التي تتعدى على الحقوق، هي موضوع استجواب في الكونغرس وعبر منظومة المحاكم الفيدرالية وستصحح في النهاية. وعلى الرغم من أن قضايا قانونية كثيرة لم تبلغ بعد المستوى الاستئنائي النهائي لتوضيحها، فإن معظم القضايا المحلية الخلافية تحلّ على نحو مفضل، والمحكمة العليا في الولايات المتحدة حكمت في حزيران عام 2004 بأن المحاكم الفيدرالية في الولايات المتحدة "تملك صلاحية النظر في التعديات على قانونية احتجاز أجانب أسروا في الخارج، بالارتباط مع الهجمات العسكرية والمحتجزين في خليج غوانتانامو."

وفي الوقت الذي لم يحصل أي من المحتجزين في غوانتانامو بعد على مثل هذه المراجعة لدعوى، بسبب عناد الحكومة، زار محامون عدداً ضئيلاً منهم يسعى إلى تقديم استئنافاته. وقد خضعت الإدارة الأمريكية بالحد الأدنى لقرار المحكمة العليا بإنشاء محاكم عسكرية لتتيقن من أن المحتجز "عدوٌّ محاربٌ" وكل محكمة عسكرية هي هيئة من ثلاثة ضباط، تعتمد ظاهرياً على أدلة سرية، لتقرر أن تسمية "عدو محارب" يجب أن تبقى مرتبطة بكل محتجز لا يزال لا يملك الحق بالوصول إلى مستشار قانوني لمساعدته. وقد استغرق ذلك سنتين ونصف بعد وصول المحتجزين إلى هناك، غير أن القرار كان الخطوة الأولى باتجاه إجبار

الإدارة على استعادة دور القانون في تعاملنا مع الأجانب في السجون الأمريكية.
وفي معظم البلدان الممثلة في مؤتمراتنا لحقوق الإنسان، وضمنها الديمقراطيات الشابة، لم تتطور مثل هذه التحقيقات والتوازنات في النظام القضائي جيداً مما يجعل الاستجواب وتغيير السياسات التعسفية أقل احتمالاً.
والموضوع الآخر المثير للقلق بين هؤلاء الذين جاؤوا من إيرلندا الشمالية وتركيا وكولومبيا وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وأوزبكستان ومجتمعات أخرى تستبد بها النزاعات هو أن استخدام القوة العسكرية المبكر والسياسة المعلنة عن الحرب الوقائية أوحت بأن العنف قد غدا بديلاً أكثر قبولاً من المفاوضات السلمية في حل الخلافات، والاتفاق العام بين هؤلاء الخبراء على الديمقراطية والحرية هو أن السياسات القائمة على العنف تنتج دائماً دورة من العنف المتصاعد.
والواضح هو أن أسرى الحرب هم بين الناس الأكثر هشاشة. فهم ليسوا فقط تحت سيطرة آسريهم، ولكن في زمن النزاع، غالباً ما تنعكس كراهية ووحشية ساحة المعركة داخل جدران السجن العسكري. والعوامل الأخرى المعروفة جيداً هي أن سرية زمن الحرب تحجب أوامر وسياسات المتفوقين وأفعال المهزومين، وتُفاقِم سيكولوجية الحرب بعض عناصر الحقد القومي والخوف.
اختبرت عائلتي تأثير هذه العوامل عندما عومل عمي المفضل، الضابط الصغير في الأسطول **توم غوردي**، بوحشية كأسير حرب بعد أن أسره اليابانيون في **غوام** بعد نحو شهر من الهجوم على بيرل هاربر عام 1941 . وقد قيل بعد سنتين إنه قتل ولكنه وُجِد حياً بعد استسلام اليابان، وكان ضعيفاً هزيلاً يزن 85 باونداً بسبب أربعة أعوام من إساءة المعاملة الجسدية والنفسية.
وقد حثَّ انتشار مثل هذه الإساءات الجسدية إلى الأسرى من رجال ونساء خلال الحرب العالمية الثانية الأسرة الدولية على الاجتماع لوضع ضمانات أساسية محددة بدقة لمعاملة أسرى الحرب معاملة لائقة. وهذه الضمانات هي نتيجة مؤتمر دولي انعقد في جنيف بسويسرا عام 1949 ، وأُعيد تعريف وتوسيع ما يعرف باسم "معاهدات جنيف." ولم تشكك أية سلطة ديمقراطية بأصالة وشمولية تطبيق هذه الضمانات أبداً - حتى المدة الأخيرة، وأمريكا ذاتها وبدلاً من احترام هذه

القيود التاريخية، قرر قادتنا السياسيون انتهاكها، باستخدام ذريعة أننا في حرب ضد الإرهاب. والواضح أن معاهدات جنيف مصممة بشكل محدد لحماية أسرى الحرب، وليس سجناء زمن السلم.

وعلى الرغم من الجهود الناجحة التي بذلها كبار المسؤولين التي ضمنت حصر المسؤولية والعقاب في مجموعة ضيقة من العسكريين الأدنى مرتبة، فإن التغيرات الأساسية في سياسات حقوق الإنسان نوقشت في البيت الأبيض ووزارة العدل والدفاع وتمّ تبنيها هناك، بمعارضة متقطعة من وزارة الخارجية. وقد كشفت التقارير عن هذه الأنواع من التصريحات الرسمية:

"لدى الرئيس، رغم القوانين الوطنية والعالمية التي تقيد استخدام التعذيب، بوصفه القائد الأعلى، سلطة إجازة أية أفعال جسدية ونفسية خلال الاستجواب إلى المستوى الذي يشمل التعذيب."

وزارة الدفاع

"في رأيي، يعالج هذا النموذج الجديد (بعد 9/11) تقييدات معاهدات جنيف المطلقة في موضوع استجواب أسرى العدو ويعالج بعض فقراتها الغريبة."

ـ المستشار القانوني للبيت الأبيض ألبرتو غونزاليس

وهو الآن وزير العدل، والموظف الأول لتطبيق القانون في الولايات المتحدة.

وكشفت الأدلة اللاحقة أن القادة الأمريكيين، رغم إنكارهم السابق في مؤتمرنا الأول لحقوق الإنسان، تبنوا سياسة إضافية لنقل السجناء إلى بلدان أجنبية، تشمل مصر، والعربية السعودية، وسوريا، والمغرب، والأردن، وأوزبكستان. كان معظمها قد شُجِب في تقرير حكومتنا السنوية عن حقوق الإنسان بسبب استخدامها التعذيب عادة لانتزاع المعلومات. وعلى الرغم من معارضة وزارة الخارجية، فقد جرى التصديق على هذه الممارسة في المستويات العليا لحكومة الولايات المتحدة. وهذه العملية معروفة بـ "الاستسلام الاستثنائي" والتبريرات الرسمية هي أنه تمَّ تصنيف الضحايا بأنهم "أعداء محاربون غير شرعيين" وأن جيشنا أو أفراد وكالة

المخابرات المركزية CIA "لا يعلمون بالتأكيد" أن هؤلاء سيتعرضون للتعذيب. وقدّر أعضاء الكونغرس والخبراء القانونيون أن نحو 150 سجيناً شملهم هذا البرنامج الاستثنائي. وتقنيات التعذيب رهيبة على نحو لا يمكن وصفه، وتشمل، كما أبلغ سفير الولايات المتحدة إلى أحد البلدان التي استلمت بعض هؤلاء السجناء، "سلق جزئي لليد أو الذراع" وبهذه الطريقة تمّ سلق سجينين على الأقل حتى الموت.

وتتضمن إحدى الحالات القليلة التي أعلنت على الملأ أسر أحد المواطنين الكنديين، وهو ماهر عرار، عندما كان يغير الطائرة في مطار كينيدي بنيويورك. حيث قيّد بالأغلال، وحمله عملاء الولايات المتحدة إلى إحدى طائرات شركة غولف ستريم 5 وأُخِذ إلى سوريا حيث سجن سنة قبل إطلاق سراحه لعدم وجود دليل ضده. وكان مسؤولو الولايات المتحدة على علم بما كان يحدث. كما أعلنت وزارة الخارجية قبل ذلك عن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، وبعيداً عن الجوانب الإنسانية، من المعروف جيداً أنه، تحت التعذيب الجسدي، يعترف السجين غالباً بأية جناية مقترفة. ومثل هذه الاعترافات، طبعاً، غير مقبولة في المحاكم. فالهدف الأول من التعذيب أو التهديد به ليس الحصول على إدانة للجريمة، بل لتوليد الخوف واستبقائه. وقد وجد بعض قادتنا أن من السهل منع حقوق الإنسان عن هؤلاء الذين يُعتبَرون أدنى مرتبة من الإنسان، أو " أعداء محاربين."

وثانية سأقتبس من وزير العدل الجديد في أمريكا، **ألبرتو غونزاليس**، قوله: إن هذه السياسة "تدفع ثمناً أعلى مقابل... القدرة على الحصول بسرعة على معلومات من إرهابيين مأسورين ورُعاتهم، كي نتجنب أعمالاً شريرة إضافية ضد المدنيين الأمريكيين" وهو يبرر توسيع البرنامج الذي يسمح لعملاء المخابرات المركزية بالتعامل مع المشتبهين في مواقع السجون الأجنبية بزعم أن الحظر الذي تفرضه معاهدة الأمم المتحدة ضد التعذيب والحاق الأذى الجسدي والمعاملة غير الإنسانية أو الإذلال أو العقوبة، لا تنطبق على التحقيقات الأمريكية مع الغرباء فيما وراء البحار. وتبعاً له، يمكن احتجاز السجناء إلى أمد غير محدد دون أية إجراءات قانونية ودون حق الصليب الأحمر الدولي بالوصول، مع أن الولايات المتحدة وقعت على الاتفاقيات الدولية التي تمنع مثل هذه المعاملة. وجاء في تقرير للنيويورك تايمز أنه لا تزال هناك

أوامر سرية تجيز هذه السياسة أصدرها الرئيس بوش عام 2001 ، الذي أعلن أيضاً أن أعضاء القاعدة وطالبان غير مؤهلين لمعاملة أسرى الحرب.

وإحدى نتائج هذا الإجراء غير العادي هي سؤال ما يجب عمله مع السجناء الذين تعرضوا للتعذيب عندما يثبت أنهم أبرياء. هل يمكن إطلاق سراحهم ويغدون أحراراً ليقدموا شهادة عامة ضد الولايات المتحدة، أو أن يرفعوا دعاوى ضد بلدنا، كما فعل عدد منهم؟ وإذا ما ظلوا في السجن، فبعضهم يصبح مشكلة خاصة بسبب الشهرة العامة للإرهابيين الذين شاركوا عملياً في هجمات 9/11 وطلبوا أن يكون هؤلاء شهوداً. وقد علّقت محاكمات هؤلاء المجرمين المعروفين لأننا لا نستطيع تحمل أن ندع محتجزين سابقين أو حاليين يتقدمون للإدلاء بشهادة.

وبدلاً من تصحيح المشكلة الأساسية، يجري احتجاز سجناء أكثر فأكثر، ويتقلص الوصول إلى الوقائع حول معاملتهم. فقد جاء في تقرير أصدرته منظمة حقوق الإنسان في آذار عام 2005 أن عدد المحتجزين في السجون الأمريكية بالعراق وأفغانستان تنامى خلال الأشهر الستة المنصرمة من 6000 إلى أكثر من 11000، وأن مستوى السرية المحيطة بعمليات الاحتجاز قد تعززت.

وبينما تركز تدقيق الرأي العام على الإساءة الجسدية للسجناء، انحصر تقديم التقارير الدورية عن نشاطات السي آي إي إلى الكونغرس في مجموعة صغيرة من المشرعين. فالقانون يطلب أن تُبلَّغ اللجان الأمنية في مجلس النواب والشيوخ بمثل هذه النشاطات كلها، غير أن البيت الأبيض زعم أن برنامج الحجز السري حساس للغاية، ويجب ألا يُكشَف إلاّ لزعماء الجمهوريين والديمقراطيين في كل لجنة. وعلى نحو متوقع، تذمر الأعضاء الآخرون في اللجان من استبعادهم، غير أن قدرتهم على تحدي هذه السياسة تكمن في التهديد لمنع التمويل فقط، وهذا فعل غير مستحب عندما يتعلق بالأمن القومي.

فالسيناتور الجمهوري **جون مك كين**، الذي كان أسير حرب في فيتنام، انتقد طريقة معاملة القوات الأمريكية للمحتجزين، واقترح مع رئيس لجنة القوات المسلحة **جون وارنر**، وأعضاء جمهوريين آخرين في مجلس الشيوخ تشريعاً يمنع الجيش الأمريكي من التورط في معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مذلّة للسجناء

أو معاقبتهم أو إخفائهم عن أنظار الصليب الأحمر، ووجوب وضع معايير ثابتة لاستجواب أي محتجز في وزارة الدفاع. وقد اقتطف أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريون الأقوياء هؤلاء ملاحظات من خمسة عشر ضابطاً كبيراً: "إن إلحاق الأذى الجسدي بالسجناء يلحق الضرر بقضية أمريكا في الحرب على الإرهاب، ويسبب الخطر على الجنود الأمريكيين في الخدمة الذين يمكن أن يتعرضوا للأسر على يد الأعداء وهو شيء بغيض يتنافى مع القيم التي اعتز بها الأمريكيون جيلاً بعد جيل." وقال مك كين: "لا يحترم العدو الذي نحاربه حياة الإنسان أو حقوقه، وهو لا يستحق تعاطفنا. ولكن هذا ليس عمن هو، بل عمّن نحن."

بذل نائب الرئيس تشيني، ممثلاً إدارة بوش، جهوداً شاقة لمنع هذا التشريع، وحذّر البيت الأبيض أن مشروع قانون ميزانية الدفاع البالغة 442 مليار دولار سيجري الاعتراض عليه، زاعماً بأنه "سيقيد سلطة الرئيس لحماية الأمريكيين بفعالية ضد الهجمات الإرهابية وتقديم الإرهابيين إلى العدالة". ومع ذلك، فتحت الضغط ، أعلن البيت الأبيض في آب عام 2005 أن عدداً كبيراً من السجناء في غوانتانامو سيُنقَل إلى أفغانستان والعربية السعودية واليمن ودول إسلامية أخرى حيث لن يكون تدقيق الكونغرس بهذه الشدة.

قرر جورج واشنطن، عندما تأسست دولتنا، أن يؤسس في أمريكا "سياسة إنسانية خلّاقة." وقد كتبتُ رواية عن حربنا الثورية في عام 2003، بعد ستة أعوام من الدراسة والبحث. وكان أحد اكتشافاتي المثيرة أن الضباط البريطانيين غالباً ما أمروا بأن لا يُمنَح المستسلمون الأمريكيون في أرض المعركة الرحمة بالإبقاء على أرواحهم. وكان يجب إعدامهم في الحال. وكانت معركة بريار غريك Briar Creek في شمال شرق جورجيا أحد هذه الأمثلة الواضحة، عندما أعطي هذا الأمر إضافة إلى تعليمات واضحة بأن أي جندي بريطاني يأخذ أسيراً حياً سيُحرَم من حصته في الخمرة مدة شهر. وقد شجب الجنرال واشنطن هذه الممارسات وأعلن موقفاً أكثر تنوراً من الحرب. ومع هذا، وجد بعض الأمريكيين الثوريين مذنبين بالوحشية نفسها، إذ انتهكوا تعليمات واضحة تماماً من قائدهم الأعلى.

إنها لمأساة مربكة أن نرى انحرافاً عن قيادة أمتنا التاريخية، كقدوة لحقوق

الإنسان، بسبب عدم دفاع كبار المسؤولين عنها. إنما الشعب الأمريكي وحده يمكنه أن يوجه حكومتنا للالتزام قانونياً ودينياً وسياسياً بتلك المبادئ الأخلاقية القديمة والثابتة.

نحمي ترساناتنا العسكرية النووية
لكننا
نعزز انتشار الأسلحة النووية

ثمة اتفاق دولي خاص مصمم على مواجهة تحدي الحفاظ على الترسانات النووية في حدها الأدنى ومنع انتشارها مثل: اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية إن بي تي NPT ، التي جرى التصديق عليها أولاً عام 1970 ، وبلغ مجموع الدول التي وافقت على قبول شروطها 187 دولة، بينها القوى الخمس الكبرى التي امتلكت ترسانات في البداية، وهدفها هو "منع انتشار الأسلحة النووية وتقنياتها ودعم التعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتعزيز هدف إنجاز نزع الأسلحة النووية ونزع الأسلحة الكامل والشامل" وهذا هو الالتزام الملزم الوحيد في عدم انتشار الأسلحة النووية بين الدول النووية والدول التي لا تملك تلك الأسلحة.

وبمعيار بناء الثقة، أنشأت المعاهدة نظام وقاية تحت مسؤولية وكالة الطاقة الذرية الدولية، يمتلك سلطة ممارسة الرقابة على المنشآت النووية داخل الدول الموقعة على المعاهدة. وتدعم الاتفاقية التعاون في المشاركة بالتقنية النووية السلمية **كما** توفر إجراءات وقائية **تمنع التحويل الخاطئ للمواد القابلة للإنشطار** إلى الاستخدام الحربي. وتنص إحدى الفقرات الرئيسة في المعاهدة على مراجعة عمل المعاهدة كل خمس سنوات، وقد ساعد مركز كارتر على الدعوة للقاءات مسبقة لهذه التواريخ السنوية، من أجل الإعداد للمؤتمرات الرسمية في الأمم المتحدة. وفي مؤتمر عام 2005 ، لم تشارك إسرائيل وكوريا الشمالية والهند وباكستان لأن ثلاث منها معروفة بأنها تملك ترسانات نووية، أما كوريا الشمالية فربما تمتلك متفجرات لم تختبر بعد.

يوجد الآن نحو 30000 سلاح نووي في العالم أجمع، تملك الولايات المتحدة نحو 12000 منه، وروسيا 16000، والصين 400، وفرنسا 350، وإسرائيل 200 وبريطانيا 185، والهند وباكستان 40 لكل منهما. ويُعتقَد أن لدى كوريا الشمالية ما يكفي من الوقود النووي المخصب لصنع نحو ست قنابل نووية.

وتوفر معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، المنتدى الأوسع الذي يحاول العالم فيه أن يقلّص التهديد النووي، ولكن بسبب قرارات رئيس الولايات المتحدة وبعض القادة الوطنيين الآخرين، تبدو ثمة شكوك جدية في مستقبل وكالة الطاقة النووية الدولية ذاتها. فقد حذّر أحد تقارير الأمم المتحدة بشدة من "أننا نقترب من

نقطة، قد يغدو تآكل نظام عدم الانتشار النووي فيها، لا يمكن وقفه، ويشكل شلالاً من الانتشار."

وقد غدت الولايات المتحدة المتهم الرئيس في نشر الأسلحة النووية عالمياً بسبب رفضها أو تجنبها كل اتفاقيات الرقابة على الأسلحة النووية تقريباً التي جرى الاتفاق عليها، في السنوات الخمسين المنصرمة، وقد أجمل وزير الدفاع السابق روبرت مكنمارا، في عدد أيار/ حزيران من مجلة السياسة الخارجية: "سأصف سياسة الأسلحة النووية الأمريكية بأنها غير أخلاقية وغير قانونية وغير ضرورية عسكرياً وخطيرة إلى حد مريع."

وتصر الدول الموقعة على المعاهدة ومنها: إيران التي لا تملك أسلحة نووية، على أن معاهدة 1970 تسمح لها ببناء منشآت نووية للأغراض السلمية. وتملك وكالة الطاقة النووية الدولية سلطة تفتيش تلك المواقع، لتطمئن على أنها غير مخصصة لإنتاج أسلحة. وهناك مجموعة كبيرة من "الدول المتوسطة" التي تملك الموارد والقدرات التقنية لتطوير أسلحة نووية لكنها اختارت عدم المشاركة في هذا "النادي" الحصري.

وتشمل هذه المجموعة: البرازيل ومصر وإيرلندا والمكسيك ونيوزلندا وجنوب أفريقيا والسويد وأعضاء الناتو الثمانية وقد عبرَّت في مركز كارتر، للإعداد من أجل مؤتمر عام 2005 ، عن هدفها الأساسي في: "ممارسة نفوذ على القوى النووية، كي تتخذ خطوات ضرورية لإنقاذ معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية." وهي مقتنعة بأن الولايات المتحدة، وبعض القوى النووية الأخرى، لا تلبي التوقعات بتعهدها الحد من ترساناتها وتقليصها. ويستمر هذا المأزق، مع مطلب إضافي بوجوب النظر بترسانة إسرائيل. وعندما قدَّم هذا الائتلاف من الدول ذات الكفاءة النووية اقتراحاً يدعو بشكل مجرد إلى تنفيذ التزامات معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي سبق أن قطعت، قادت الولايات المتحدة بريطانيا وفرنسا للتصويت ضد القرار.

وكان الاقتراح الذي قدمته وكالة الطاقة النووية الدولية لفرض تعليق الأنشطة الجديدة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وإعادة تفعيل البلوتونيوم، وهما الوسيلتان

المؤديتان إلى صناعة الأسلحة النووية. وانضمت الولايات المتحدة إلى إيران في معارضة التعليق، لأنه قد "يعرقل مشاريع طاقتها النووية."

وعلى الرغم من أهمية المسألة، فلا الرئيس، ولا وزارة الخارجية ولا أحد من ممثليهم رفيعي المستوى حضر المؤتمر عام 2005 في نيويورك. ومع عدم وجود مسؤول رفيع هناك، تجنبت الولايات المتحدة إخضاع حكومتنا لمناظرة عن إمكانية انسجامها مع التزاماتها، بموجب المعاهدة.

جاء أحد تحديات الانتشار النووي الذي سبق أن واجهته ـ عندما كنت رئيساً ـ من الهند التي سعت إلى الحصول على المواد النووية والتقنية المتقدمة "لبرنامجها المدني للطاقة النووية"، دون الخضوع لمعاهدة عدم الانتشار النووي. وعلى الرغم من وجود علاقات ودية مختلفة، فقد رفضت الطلب. وبعد أن غادرت الرئاسة، كانت الهند قادرة على المضي بخططها، وأجرت تجارب تفجيرات نووية عام 1998.

والباعث الأساسي لعضوية معاهدة عدم الانتشار النووي: هو أن هؤلاء المستعدين للاستجابة سيمتلكون مدخلاً حصرياً إلى التقنية النووية ذات الحساسية العالية. وفي حركة إضافية، أضعفت الجهد للحد من الانتشار النووي، وأعلن الرئيس بوش خططاً لرفع تلك القيود ومنح هذا الامتياز للهند التي رفضت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهذا ما يحفز الدول الأخرى على خرق قيود المعاهدة.

وفيما يزعم القادة الأمريكيون حماية العالم من أخطار الانتشار النووي في العراق وليبيا وإيران وكوريا الشمالية، لم يتخلوا عن قيود المعاهدة القائمة وحسب بل أكدوا على خطط لاختبار أسلحة جديدة وتطويرها، منها الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية العابرة للقارات، و القذائف الخارقة للملاجئ الذرية، وربما بعض القنابل "الصغيرة" الجديدة. وحنثوا أيضاً بوعد قطعوه في التعهدات السابقة وانقلبوا على سياسة أخرى قديمة، عندما هددوا باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية.

وبعد رفض القيود المفروضة سابقاً في معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ بعيدة المدى، كانت الولايات المتحدة قد أنفقت نحو 80 مليار دولار على "حرب النجوم،" وهو مسعى غير مبرر ومدمر. لاعتراض وتدمير هجوم صاروخي عابر للقارات

والنفقات المستمرة هي نحو 9 مليارات دولار كل سنة. وهناك ثلاث خطط محتملة جرى تقييمها هي: تدمير صاروخ معاد فور انطلاقه، قبل أن يضرب أية مدينة أمريكية، أو في أي مكان خلال طيرانه المفترض من الصين أو كوريا الشمالية أو روسيا. والمهاجم سوف يكشفه قمر صناعي بواسطة محطة رادار كبرى في جزر اليوتيان بألاسكا، أو على رصيف عائم واسع في البحر. إضافة إلى ذلك، فإن تقنيات الاعتراض التي قيّمت جدياً، والتي تستخدم أشعة الليزر القوية على طائرة أو منطاد أو صواريخ في قواعد صاروخية مبنية من الإسمنت المسلح تحيط بالمدن الأمريكية الرئيسة، للاستخدام في الاعتراض الجدي أو في ألاسكا أو مواقع أخرى بالنسبة للاعتراض المتوسط المدى.

وتلقت جهود روب غولدبرغ المعدة لنشر نظام مضاد للصواريخ الدعم الفعال من القوى السياسية الصناعية العسكرية، ومن بعض المؤمنين حقاً بأن أي جهد دفاعي ـ بغض النظر عن تكاليفه أو تعذر تنفيذه ـ هو مبرر، أكان خلال الحرب الباردة مع السوفييت أم في الوقت الراهن ضد الهجمات الإرهابية. وفي أية حال، يزعمون أن جهودنا الدعائية ستخيف العدو. غير أن رأي العلماء والمسؤولين والخبراء العسكريين غير المنحازين السائد: هو أن الافتراضات والأولويات الأساسية خاطئة.

فقد فشلت اختبارات الاعتراض المتكررة التي أجراها الجيش الأمريكي، حتى عندما عرف مسؤولونا الوقت المحدد لتجربة الرأس الحربي، ومتى يجب أن ينطلق وما هو مساره. وهذه هي الشروط المكنة الأكثر بساطة، رغم أن المعروف جيداً هو أن أي هجوم حقيقي سيترافق مع أشراك متعددة، لتضلل صواريخنا المعترضة.

وفي أي حال، ليس محتملاً أن يستطيع بلد نام فقير تصميم وتطوير واختبار ونشر رؤوس حربية نووية، وصواريخ عابرة للقارات لنقل الرؤوس الحربية، دون أن يدرك العالم كله هذه القدرة. وتكنولوجيا أكثر بساطة يجب أن تحل محل رأس حربي على صاروخ قصير المدى، أو صاروخ كروز. وتطلقه من مسافة بعيدة، مئات الأميال. وهناك المئات، من مثل هذه المركبات المتوفرة في السوق الدولية، وصواريخ سكود التي جرت الدعاية لها كثيراً في العراق. وفي كل من هذين السيناريوهين، يجب أن يحدّد المهاجم، ويدمّر.

والأسهل - بالنسبة لدولة أو منظمة شريرة - أن تصنع سلاحاً صغيراً نووياً قذراً أو كيميائياً أو بيولوجياً، وتهربه دون أن يكشف إلى مرفأ نيويورك، أو أي مرفأ أمريكي هام في حاوية بضائع، أو في واحدة من البواخر الكثيرة التي تدخل كل أسبوع دون تفتيش جدي. ومثل هذا السلاح أيضاً يمكن أن يحمل على شاحنة تقاد إلى مدينة داخلية قبل التفجير. وقد تكون هوية المهاجم صعبة أو مستحيلة التحديد.

يبدو إنفاق الموارد غير المبرر، وإساءة تطبيق الأولويات عملاً طائشاً، ومع هذا فالعواقب العالمية أكثر خطورة. فعندما قدّم القادة الأمريكيون بلاغاً رسمياً إلى روسيا عام 2001 مفاده أننا سننسحب من معاهدة الصواريخ المضادة ABM، كان متوقعاً أن ترد روسيا بإعلان خطط لتحديث قواتها النووية، دون اعتبار لمعاهدات الرقابة القائمة على التسلح.

ونهي أمريكا عن عدم البدء باستخدام السلاح النووي أثار بطريقة ما رداً متوقعاً لدى دول أخرى. فقد أعلن الجنرال الصيني جو تشينغ هو في تموز عام 2005 أن الحكومة الصينية كانت تحت ضغط داخلي، لتغير سياستها بعدم "استخدام السلاح النووي أولاً." و " إذا سحب الأمريكيون صواريخهم ووجهوا مواقع ذخيرتهم الحربية إلى مناطق على الأرض الصينية، فأظن أن علينا أن نرد بالأسلحة النووية."

وحتى عهد قريب، كافح الرؤساء الأمريكيون جميعاً بدءاً بِ دوايت أيزنهاور لتقييد وتقليص الترسانات النووية - أكثر من الآخرين إلى حد ما. وعلى حد علمي، لا توجد جهود في الوقت الحاضر تبذلها أية قوة نووية لإنجاز هذه الأهداف الحاسمة، مع أهداف إلزامية وأدلة مؤكدة. فالعالم يصرخ من أجل قيادة إيجابية في واشنطن، وهناك بعض الخطوات الهامة التي يمكن أن تتخذ.

ويجب التذكير بأن الترسانات النووية الضخمة في الولايات المتحدة وروسيا لا تزال قائمة، ولم يُبذَل إلا القليل من الجهد الثنائي لتقليص هذه الأسلحة غير الضرورية مع أدلة مؤكدة لمثل هذه الاتفاقيات وتفكيك الأسلحة التي أُخرِجت من الخدمة والتخلص منها. ومع وجود ترسانات أسلحة على أهبة الرد السريع، فإن محرقة عالمية ممكنة الآن، عبر الأخطاء أو سوء التقدير، كما كان الأمر في أوج الحرب الباردة.

تحتفظ روسيا بأوسع مخزون من الأسلحة النووية، والمواد الجاهزة لبناء أخرى. وستتخذ الدول الشريرة، أو الإرهابيون أية خطوات تمكنهم من الحصول على هذه المنتجات القيّمة، وضعيفة الحراسة. وقد رعى عضوا الكونغرس **سام نن** و **ريتشارد لوغار** تشريعاً ساعد على تكفل الولايات المتحدة مالياً وروسيا بالمشاركة في التخلص المناسب من هذه المخزونات في عام 1991، غير أن هذا البرنامج الحكيم والفعّال، هو في خطر، بسبب ضعف التمويل المناسب، في الفترة الأخيرة وعدم اتفاق الحكومتين للدخول إلى المواقع الروسية دون حدوث أي خطأ.

وثمة أيضاً فرصة هامة للتقدم داخل حلف الناتو، الذي لا يحتاج إلى التأكيد على دور أسلحته النووية، وإعادة النظر بنشرها في أوروبا الغربية. وعلى الرغم من توسعه شرقاً، يحتفظ الناتو بمخزوناته وسياسته نفسها التي كانت لديه، عندما كان الستار الحديدي يقسم القارة، وكانت الدول الأعضاء الجديدة أهدافاً محتملة لصواريخنا النووية.

ويجري التخلي عن التزام دولي تاريخي، هو الحد من الاختبارات الإضافية للأسلحة النووية الموجودة، وتطوير أسلحة جديدة. ففي آب عام 1957 ، أعلن الرئيس أيزنهاور اقتراحاً، لحظر المزيد من اختبار التفجيرات النووية، وقد تحقق تقدم متعثر منذ ذلك الوقت. وفي الوقت الذي كنت فيه رئيساً، كانت هناك قيود عالمية صارمة على اختبار أي تفجير فوق 150 كيلو طن، الذي كان في ذلك الوقت هو الأصغر الذي يمكن مراقبته. وبالتالي، غدا عملياً من الناحية التقنية تفتيش التفجيرات الصغيرة جداً، وجرى تطوير معاهدة حظر التجارب النووية الشامل. وقد وقّعتها وصدّقتها روسيا وفرنسا والمملكة المتحدة، ووقعتها الصين والولايات المتحدة لكنهما لم تصدقاها. وعلى الرغم من أن الرئيس بل كلينتون وقع المعاهدة وتعهد بأن الولايات المتحدة لن تنتهكها، فإن الميزانية الأمريكية الأخيرة تشير، لأول مرة، إلى قائمة من التجارب الأمريكية التي تنتهك المعاهدة.

والتغير الراديكالي الآخر في سياستنا الذي يسبب القلق، حتى بين أقرب حلفائنا: هو التحرك الأمريكي نحو نشر أسلحة مدمرة في الفضاء. وقد حظرت معاهدة الصواريخ المضادة ABM إنشاء قواعد للأسلحة في الفضاء، غير أن تخلي حكومتنا

عن المعاهدة في عام 2002 أضفى على هذا المشروع المثير عدم الاستقرار. تعرِّف عقيدة وزارة الدفاع الجديدة هدفنا بأنه "الحق في الهجوم والتحرر من الهجوم في الفضاء". والهدف هو ضرب أي هدف على الأرض خلال 45 دقيقة. وكما وصفته القوات الجوية الأمريكية، بأن طريقة واحدة، سميت بـ "بنادق من الله" تقذف معادن ثقيلة تضرب هدفاً بسرعة 7200 ميل في الساعة، ذات قدرة تدميرية تعادل قنبلة ذرية صغيرة. وعلى الرغم من عدم كشف أي أمر رئاسي رسمي، فقد أنفق البنتاغون مليارات الدولارات على تطوير مثل هذه الأسلحة والتخطيط لنشرها. وأعلنت الحكومة خططاً في حزيران عام 2005 للبدء بإنتاج بلوتونيوم -238 وهي مادة ذات إشعاع عال جداً تستخدم غالباً كمصدر طاقة للمركبات الفضائية.

ولا شك أن معاهدة دولية لحظر الأسلحة الفضائية، ستجعل أمريكا أكثر أماناً من قرار أحادي الجانب، لوضع السلاح الأول في الفضاء، (لكنه ليس الوحيد بالتأكيد).

وهناك خلافات حول ما يجب فعله مع بعض العناصر الهامة في مخزوننا النووي الهرم، حتى داخل حكومتنا. فبين ما يقارب خمسة آلاف رأس حربي نشط معروف في ترسانتنا الوطنية، هناك سلاح أساسي الآن منشور على الغواصات معروف باسم دبليو 76. وكنت قد تلقيت تقارير دقيقة عنه عندما كنت رئيساً، حيث صمم خلال الحرب الباردة ليكون صغيراً وقوياً قدر الإمكان داخل غلاف رقيق وهش. ويدور الجدال الحالي حول إمكانية وجوب تجديد الرؤوس الحربية المعمرة أو أن يحل محلها نموذج جديد. وفي معالجة هذه المسألة، سيكون هناك ضغط شديد للتخلي عن الحظر الدولي على التجارب النووية، والاندفاع في سباق تسلح جديد في دول أخرى، ستعمد إلى الفعل نفسه بالتأكيد.

والانتشار النووي مصدر لعدم الاستقرار المتزايد في الشرق الأوسط وآسيا. فقد أخفت إيران على نحو متكرر نواياها لتخصيب اليورانيوم، في الوقت الذي تزعم فيه أن برنامجها النووي، هو لأغراض سلمية وحسب. وقد قدمت هذا التفسير في السابق كل من الهند وباكستان وكوريا الشمالية، وأفضى إلى برامج أسلحة في الدول الثلاث جميعاً. وفيما تنزلق إيران على الطريق نفسه، فالجهد الأمريكي

الدبلوماسي الذي تبذله الولايات المتحدة مع دولة من "محور الشر" لا يصدق. ويجب على القادة الأمريكيين أن يعتمدوا على الوسطاء الأوروبيين، والتهديد بعمل عسكري مع التلميح إلى دعم إسرائيل، إذا كانت مستعدة لضرب المنشآت النووية في إيران.

وفي الوقت نفسه، فإن وضع أسلحة إسرائيل غير الخاضعة للمراقبة والضبط يحث القادة في الدول المجاورة مثل: إيران، وسوريا، ومصر، ودول عربية أخرى على الانضمام إلى أسرة الدول المالكة للسلاح النووي.

والواقع هو: أن هناك تهديد عالمي من انتشار السلاح النووي، ونشاطات العديد من الدول غير النووية التخريبية. وربما بعض المجموعات الإرهابية أيضاً التي ستعتمد على قادة ضعفاء لديهم ترسانات قوية لكنهم لا يريدون كبح جماح أنفسهم. وسواء أحبت أمريكا ذلك أم لم تحب فهي في المقدمة أول من يساهم في صنع هذا القرار الأخلاقي الكبير. ولكن بدلاً من أن نكون قدوة للآخرين، نبدو وكأننا اخترنا نشر السلاح النووي.

هل نقدس ملك السلام
أم
الحرب الوقائية؟

أغرق كبار مسؤولي الحكومة الشعب الأمريكي يومياً بمزاعم أننا نواجه تهديداً خطيراً من أسلحة التدمير الشامل العراقية، أو من كوادر إرهابية واسعة ومنظمة جيداً ومختبئة في مجتمعنا أشهراً بعد الهجوم الإرهابي الرهيب عام 2001. ولكن كما أكدّ لنا حلفاؤنا الأجانب بقوة، والمسؤولون الأساسيون في أجهزتنا الأمنية، لم يوجد قط أي خطر قائم على الولايات المتحدة من بغداد. وكان واضحاً أنه بسبب عقوبات الأمم المتحدة والتفتيش المكثف عن الأسلحة، والتفوق العسكري الأمريكي الساحق، ستكون أية حركة حربية من صدام حسين، ضد جار، أو ظهور علني لسلاح دمار شامل، أو المشاركة في مثل هذه التقنية مع المنظمات الإرهابية، حركة انتحارية بالنسبة للعراق. وكانت برامج الأسلحة في العراق قد أُضعِفت إلى درجة من العجز التام، قبل أن تُشَنّ الحرب لتدميرها.

لو كان صدام حسين يمتلك عملياً ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية، لكان الغزو قد أفضى إلى مئات آلاف الإصابات، معظمها من القوات الأمريكية. ولا يوجد دليل على أن القادة البريطانيين أو الأمريكيين توقعوا حقاً أو أعدوا لمثل هذا الاحتمال. طبعاً لا يمكننا تجاهل تطوير مثل هذه الأسلحة لدى أية دولة أو منظمة يحتمل أن تكون معادية، غير أن الفعل العسكري الأحادي الجانب القائم على معلومات سرية خاطئة أو مزيفة عمداً ليس هو الرد.

كان طموحي عندما كنت فتى أن أذهب إلى الأكاديمية البحرية في أنابوليس، لأصبح ضابطاً في الأسطول، وأكرس حياتي العملية، للدفاع عن بلدي ومبادئه في العالم أجمع. فغادرت إلى فيلق تدريب ضباط الاحتياط في الأسطول بـ أنابوليس عام 1943 وتابعت خدمتي إلى أن قدمت استقالتي من منصبي في الأسطول عام 1953، فأكون قد أمضيت في الخدمة العسكرية النشطة الفترة الأطول من أي رئيس آخر غير الجنرال دوايت أيزنهاور، وهؤلاء الذين خدموا جنرالات في **الحرب بين الولايات**. وعلى الرغم من أنني كنت مستعداً لتقديم حياتي، إذا كان ذلك ضرورياً كضابط في سلاح الغواصات، شاركت ضباطاً ورجالاً آخرين في التزام مشترك بأن قوة أمريكا الواضحة ورسوخها سيكون مانعاً للحرب، بأننا نحافظ على السلام. ولم أشعر أبداً أن إخلاصي للخدمة العسكرية، كان انتهاكاً لإيماني بيسوع المسيح، ملك السلام.

وفيما بعد، عندما كنت رئيساً، خلال الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي تعهدت بالمسؤولية الصعبة حقاً لحماية أمتي ومصالحها العالمية. وإذ وعيت أنني ألعب دوراً رئيساً في منافسة شديدة بين الحرية والشيوعية في كل زاوية من العالم تقريباً، أدركت أن أية خطوة خاطئة قد تتسبب في محرقة نووية. فإضافة إلى قاذفاتنا البعيدة المدى، والقواعد الأرضية الحصينة لصواريخنا العابرة للقارات، طوّرنا أسطولاً من الغواصات التي انتشرت باستمرار في البحار منيعة تقريباً على أي هجوم سوفييتي وقائي. فقد كان بمستطاعنا أن ندمر بالرؤوس الحربية المتعددة على صواريخنا في سفينة واحدة كل مدينة رئيسة في الاتحاد السوفييتي بأسره.

وإحدى الوقائع التي كان عليّ قبولها، منذ يومي الأول في الرئاسة، هو أن الرؤوس الحربية النووية العابرة للقارات، حالما تطلق، تحتاج إلى 26 دقيقة فقط كي تصل إلى واشنطن ونيويورك، والأهداف الأمريكية الأخرى. وخلال هذا الفاصل القصير، كانت مسؤوليتي الوحيدة - بوصفي القائد الأعلى - أن أقرر ردّنا.

لم تكن ثمة أية وسيلة فعالة لتدمير الصواريخ العابرة للقارات القادمة، ومعاهدة الصواريخ المضادة بين الدول المالكة للسلاح النووي، تمنع هذه المحاولات لتطوير مثل هذا الدفاع تحديداً. وتحت هذه الظروف، كانت الخيارات الوحيدة هي شنّ هجوم مضاد، أو قبول دمار رهيب دون رد. وكان خياري، بوضوح، هو تجنب إمكانية تحقيق هذا السيناريو، المعروف بالكلمة المركبة المناسبة ماد "MAD" المكونة من كلمات (**تدمير متبادل مؤكد** Mutual Assured Destruction) بإقناع السوفييت بقدرتنا وتصميمنا على الرد بواسطة دبلوماسية فعالة لحفظ السلام وحماية المصالح الأمريكية.

وقد تعلقت بلوحة تزيينية أهدانيها أحد أعضاء إدارتي يوم غادرت الرئاسة، كتب عليها مقتطف من كلام توماس جفرسون:

عزائي هو أنه لم تُسفَح نقطة دم واحدة بسيف الحرب خلال إدارتي

وكما أوضحت في الفصل السابق، فإن سياسة الولايات المتحدة الحالية تهدد فعالية الاتفاقيات الدولية التي تفاوض الرؤساء السابقون جميعاً عليها بمشقة. وربما الأكثر إزعاجاً - كتهديد للحفاظ على الاستقرار العالمي - هو تبني سياسة الحرب

الوقائية غير المسبوق. فهذا القرار الجديد ليس انحرافاً جذرياً عن سياسات الولايات المتحدة التاريخية فحسب، بل هو انتهاك للقوانين الدولية التي تعهدنا باحترامها أيضاً. فميثاق الأمم المتحدة يمنح الدول ذات السيادة الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فردياً أو جماعياً، ولكن في حال وقع عليها هجوم مسلح. **وإذا تجاهل رئيسنا، حتى أقرب حلفائنا، وأعلن أن الولايات المتحدة ستضع القانون بين يديها**، وتشن هجمات عسكرية وقائية. **رفض أيضاً** مبدأ "الحرب كملاذ أخير."

قال **دانييل وبستر** (الذي سمي بعد أربع سنوات وزيراً للخارجية) عام 1837 يجب أن يكون هناك "حاجة للدفاع عن النفس... حاجة ماسة لا تترك خياراً لوسيلة ولا وقتاً للتفكير." واعترف وزير الخارجية السابق هنري كيسينجر ـ وهو عادةً مؤيد قوي للإدارات الجمهورية ـ بأن سياسة الحرب الوقائية سياسة متطرفة و" تتحدى النظام الدولي."

ووصم دول أخرى بأنها تشكل "محور شر" جعلها أهدافاً محتملة، وفي الوقت نفسه أغلق الأبواب المعتادة لحل الخلافات الثنائية معها بواسطة الوسائل الدبلوماسية.

وما يدعو للقلق الجدي والمباشر: هو أن تبني هذه السياسة الراديكالية قد بدد التعاطف الجماعي تقريباً، والتعهدات بالدعم التي قُدِّمت لنا إثر هجمات عام 2001 ، وهذا ما يدعنا الآن منعزلين نسبياً في سعينا الطويل الأمد والحاسم لاحتواء وتقليص التهديد الإرهابي.

وغدا واضحاً سريعاً بعد الانتخابات الرئاسية عام 2000، أن بعض قادتنا السياسيين الجدد كانوا عازمين على مهاجمة العراق. وقد ضللوا الكونغرس والرأي العام الأمريكي بمزاعم مزيفة ومحرفة بعد هجمات 9/11 مما دعا إلى الاعتقاد بأن صدام حسين كان بطريقة أو أخرى مسؤولاً عن الهجوم الغادر على برجي مركز التجارة العالمي والبنتاغون، وأن العراق يطّور أسلحة نووية، وأجهزة تدمير شامل أخرى، ويشكل تهديداً مباشراً لأمن أمريكا.

وعلى الرغم من ظهور زيف هذه البيانات فيما بعد، فقد سبق السيف العذل، ومعظم مواطنينا الميالين إلى الثقة بالآخر أيدوا الحرب. والمزاعم المبالغ فيها بالكارثة من

أسلحة الدمار الشامل غير الموجودة أبقت المخاوف حية، مع نائب الرئيس دك تشيني الذي يدلي مراراً وتكراراً ببيانات مزيفة، كهذه: "بدلاً من فقدان آلاف الأرواح، قد نفقد عشرات الآلاف أو حتى مئات آلاف الأرواح في حرب من يوم واحد." وقد أيدته مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس بإشارات مروّعة إلى سُحُب انفجارات فوق المدن الأمريكية، وذهب وزير الخارجية كولن باول إلى الأمم المتحدة ليقدم مجموعة غير دقيقة من البيانات إلى العالم. وزعمت الإدارة لاحقاً أن معلوماتها كانت خاطئة، غير أن المصادر الأمنية كوفئت، ولم تعاقب.

ثمة شيء من العجب يتمثل في أن المواطنين الأمريكيين خائفين وأن أعضاء الكونغرس أيدوا الحرب غير الضرورية، برغم السياسة التاريخية لأمتنا بالاعتماد على الدبلوماسية بدلاً من الحرب لحل النزاعات وبرغم التزام المسيحيين بتمجيد يسوع المسيح بوصفه ملك السلام. وبالنسبة لي شخصياً، ومعظم الأمريكيين، فإن الالتزام بالسلام والدبلوماسية لا يعني اللاعنف الأعمى أو المطلق. فثمة أوقات، تكون الحرب فيها مبررة، ومنذ قرون كثيرة وُضعت معايير أخلاقية دقيقة للجوء إلى العنف.

وفيما غدا واضحاً أكثر فأكثر أن قادتنا ذاهبون إلى مهاجمة العراق، قررت أن أكتب مقالة لجريدة نيويورك تايمز، كشفت فيها متطلبات الحد الأدنى للذهاب إلى الحرب. وقد استخدمت البراهين الأساسية نفسها التي حاجّ بها القادة المسيحيون (مثل القديس أوغسطين عام 400 ميلادية، والقديس توما الإكويني في القرن الثالث عشر) هذه المسألة بوضوح تام منذ 1600 سنة على الأقل، وقد أسسوا جميعاً آراءهم على مقتطفات من العهد الجديد.

وإذ لم أدرك أن كبار قادة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى كانوا قد اتفقوا على غزو العراق قبل سنة؛ كتبت هذه الكلمات في مقالة إلى الصفحة المقابلة لكلمة التحرير في 3 آذار عام 2003 :

" أهي حرب عادلة، أم حرب غير عادلة؟"

"تحدث تغييرات عميقة في السياسة الأمريكية الخارجية، فتقلب رأساً على عقب التزامات الحزبين الثابتة، والتي أكسبت أمتنا العظمة، على مدى أكثر من قرنين. وقد بُني ذلك على مبادئ دينية أساسية، واحترام القانون الدولي، وتحالفات

أثمرت قرارات حكيمة وقيوداً متبادلة. وتصميمنا الواضح على شنّ حرب ضد العراق، دون دعم دولي، انتهاك لتلك المقدمات.

"وبوصفي مسيحياً ورئيساً، استثارتني الأزمات الدولية بقسوة؛ غدوت حسن الاطلاع تماماً على مبادئ الحرب العادلة والواضح أن الهجوم الأحادي الجانب جوهرياً على العراق لا يلبي تلك المبادئ. هذا إيمان قادة دينيين شامل تقريباً، باستثناء مجموعة من الناطقين بلسان المؤتمر المعمداني الجنوبي المتأثرين جداً بتعهدهم لإسرائيل القائم على عقيدة دينية إزاء الموت وما بعده.

"**ومعيار الحرب العادلة الأبرز، هو أنها يمكن أن تشنّ كملاذ أخير، وباستنفاد كل الخيارات غير العنيفة.** وواضح أن البدائل السالكة قائمة. كما اقترح قادتنا في السابق وصدقت ذلك الأمم المتحدة. ولكن في الوقت الحاضر، مع أن أمننا الوطني غير مهدد بشكل مباشر، وبرغم المعارضة الساحقة لمعظم شعوب العالم وحكوماته، تبدو الولايات المتحدة عازمة على القيام بعمل عسكري ودبلوماسي غير مسبوق في تاريخ الدول المتمدنة. والمرحلة الأولى من خطة حربنا التي رُوِّج لها إعلامياً على نطاق واسع، هي إطلاق نحو 3000 قذيفة وصاروخ على العراقيين الذين يفتقرون إلى الحماية نسبياً خلال الساعات القليلة الأولى من الغزو، بغرض التدمير الشديد وضرب الروح المعنوية للناس إلى درجة تدفعهم إلى تغيير قائدهم البغيض، الذي سيكون على الأغلب مختبئاً وآمناً خلال القصف الشديد.

"**والأسلحة المستخدمة في الحرب، يجب أن تميز بين المحاربين وغير المحاربين.** والقصف الجوي الواسع، حتى مع الدقة الشديدة، يتسبب دائماً بتدمير إضافي كبير. ويشكو الجنرال الأمريكي فرانكس مقدماً من وجود أهداف عسكرية كثيرة قرب المستشفيات والمدارس والمساجد والمنازل الخاصة.

"**واستخدام العنف في الحرب، يجب أن يتناسب مع المعاناة التي سببها الأذى.** وعلى الرغم من جرائم صدام حسين الخطيرة الأخرى، فإن الجهود الأمريكية لربط العراق بهجمات 9/11 الإرهابية ليست مقنعة.

"**ويجب أن تحظى الهجمات بتصديق سلطة تشريعية تمثل المجتمع.** فالتصويت الجماعي بالموافقة في مجلس الأمن لتدمير؛ أسلحة التدمير الشامل العراقية

يمكن أن يحترم، غير أن أهدافنا المعلنة، هي الآن إنجاز تغيير النظام، وإقامة سلام أمريكي في المنطقة، وربما احتلال البلد المقّسم إثنياً مدة قد تطول لعقد من الزمن. وبالنسبة لهذه الأهداف، فنحن لا نملك تفويضاً دولياً. وقد قاوم أعضاء آخرون في مجلس الأمن الضغط السياسي والاقتصادي الشديد الذي مارسته واشنطن، وجرت مواجهتنا باحتمال الفشل في الحصول على الأصوات الضرورية، أو بفيتو من روسيا وفرنسا والصين. وبرغم أن تركيا قد تغريها المكافآت المالية الضخمة والرقابة الجزئية على الأكراد في المستقبل، والنفط في شمال العراق، فإن برلمانها الديمقراطي أضاف صوته - على الأقل - إلى تعبير العالم كله عن قلقه.

"**ولإقامة السلام يجب أن يكون ثمة تحسين واضح أفضل مما هو قائم.** برغم أن هناك رؤى بدواء عام من السلام والديمقراطية في العراق، فمن الممكن تماماً أن تؤدي دواهي غزو عسكري ناجح إلى عدم استقرار في المنطقة، وقد يهدد الإرهابيون سلامة مواطنينا الشخصية وأمن وطننا. وطبعاً، فإن تحدي المعارضة العالمية ذات الأغلبية الساحقة، سيهدد بانقسام عميق ودائم في الأمم المتحدة، كمؤسسة للسلام العالمي قادرة على النمو.

"... وقد تبدَّدت مشاعر التعاطف والصداقة التي قُدِّمت لنا بعد هجمات 9/11 الإرهابية، حتى من الأنظمة المعادية لنا في السابق على نطاق واسع، وجعلت سياساتنا المستبدة والأحادية الجانب بلدنا في أدنى مستوى على صعيد عدم الثقة الدولية، والعداء لنا كما أتذكر. وبالتأكيد ستتضاءل مكانتنا أكثر إذا خضنا حرباً في تحدٍّ سافر لمعارضة الأمم المتحدة، لكن متابعة استخدام وجود قوتنا العسكرية والتهديد بها، لإجبار العراق على الإذعان لقرارات الأمم المتحدة - مع الحرب كخيار نهائي - سيعزز مكانتنا كأنصار للسلام والعدالة."

وبرغم هذا البيان المتبصر على نحو مأساوي السابق للحرب وغيره، رفضت الولايات المتحدة التحفظات الدولية ضد استخدام القوة، وغزت العراق بقوة عسكرية ساحقة. لم يكن ثمة شك بنتيجة هذا النزاع. فبعد أكثر من عقد على قيود دولية شديدة على حصول العراق على أسلحة متقدمة، ومقابل كل ثلاثة دولارات في الميزانية العسكرية بأمريكا، كان العراقيون ينفقون سنتاً واحداً

فقط. والخطأ المأساوي في التقدير، هو ما صوّر أن قواتنا العسكرية الشجاعة ذاهبة إلى الترحيب بها من العراقيين المحررين. وبدلاً من ذلك، عانينا من 15000 إصابة على الأقل، إضافة إلى نحو 1700 قتيل، 93 ٪ منهم بعد سقوط بغداد.

وقد كان معدل عدد الإصابات القاتلة نحو 48 في الشهر، قبل القبض على صدام حسين، ثم ازدادت إلى 78 في الشهر. والغريب أن وسائل الإعلام الأمريكية تبدو غير حساسة لما يلحق بنا من خسائر في الأرواح. فقد اعترف المحقق في شكاوى الناس بجريدة الواشنطن بوست، على سبيل المثال، "بين 1 نيسان و23 حزيران، في الوقت الذي كنت أكتب فيه هذه المادة، قُتِل نحو 193 من المتطوعين الأمريكيين في العراق، ولم يكن ثمة عنوان صفحة أولى واحد يجتذب الانتباه إلى هذه الأشياء كما كانت تُكشَف وتُلَّخَص في أية مرحلة."

وأحد أكثر قرارات حكومتنا غرابة هو الحد من الاطلاع على الإصابات الأمريكية. فنادراً ما يشار إلى الجرحى، أو يزورهم قادتنا. وقد تمَّ فعل كل شيء ممكن للحيلولة دون أن يلاحظ الناس التوابيت العائدة إلى مستودع الجثث في الولايات المتحدة في قاعدة دوفر الجوية في ولاية دِلاوِر. ورُفِعت دعاوى قضائية باسم الأمهات والزوجات اللواتي مُنِعن من استقبال جثامين موتاهن في دوفر أو قواعد عسكرية أخرى.

لقد اتخذنا نحن وحلفاؤنا البريطانيون قرارات رسمية بالامتناع عن إحصاء أو تقدير رقم القتلى من المدنيين، وتوجد فروق كبيرة في الأعداد المنشورة. جاء في تقرير مجلة طبية بريطانية محترمة لانست Lancet أن القوات المتحالفة (لا سيما القوات الجوية) قتلت نحو مائة ألف عراقي مدني، فيما تقدر المصادر الأمريكية الرسمية ذلك بـ 24 ألف ضحية، وهي التقديرات المحددة ذاتها في وسائل الإعلام الغربية. والأرقام الحقيقية هي في مكان ما بين هذين الحدين.

واضافة إلى القتلى العراقيين خلال العمليات العسكرية الأمريكية، كان معدل عدد القتلى من المدنيين العراقيين وأفراد الشرطة أكثر من 800 في الشهر بين آب عام 2004، وأيار عام 2005 . وفقاً للأرقام التي نشرتها وزارة الداخلية العراقية في

حزيران عام 2005 ، مع تزايد معدل القتلى بعد انتخابات كانون الثاني.

وبغض النظر عن عدد الإصابات الحقيقي، هناك واقعان أساسيان يجب التذكير بهما: كانت الحرب غير عادلة وغير ضرورية، وقواتنا المسلحة في العراق تستحق الشكر الخاص والإعجاب لشجاعتها وفعاليتها. والواقع هو أن **الولايات المتحدة ليست في حرب**، بخلاف أوقات التهديد الوطني أو الأزمة. وإلى درجة استثنائية، فإن ثقل النزاع ركز فقط على مجموعة عسكرية ضئيلة وعائلاتها، بلا تضحية مالية أو قلق 99.5 ٪ من الشعب الأمريكي. فقد شارك 500000 عسكري في حرب الخليج الأولى في هدف يتعلق محدود بطرد العراق من الكويت، ولكن في هذه المرة فقط ثلث العدد ـ كما تردد كثيراً ـ قد أرسل للغزو والاستيلاء على دولة أكبر وأكثر تعقيداً.

يتلقى الباقون ممن هم على قيد الحياة التكريم الذي يستحقونه. غير أن عائلتنا اختبرت نوعاً مختلفاً من النزاع عندما غادر ابننا الأكبر الجامعة وتطوع للخدمة في فيتنام. كان ذلك مغامرة أمريكية غير شعبية على الإطلاق. أتذكر ذلك عندما كان **جاك** يأتي في إجازات فترات قصيرة، كان أقرانه وزملاؤه السابقون يسخرون منه، لأنه غُرّ وساذج، وكان يفضّل ألّا يرتدي زيه العسكري. ولم يأتِ وقت تكريم هؤلاء الشبان الشجعان كأبطال في النهاية إلّا بعد مضي سنوات عديدة على حرب فيتنام.

والسؤال الأساسي الذي يجب أن يُطرَح هو "هل قلّصت الحرب العراقية خطر الإرهاب؟" للأسف، الجواب هو "كلا." ولم نفقد التعاطف الإجماعي تقريباً والدعم الذي قُدّم لنا في كل أنحاء العالم بعد هجمات 9/11 ، بل هناك أدلة مباشرة على أن الحرب العراقية فاقمت الخطر الإرهابي عملياً. ففي شهادة أمام الكونغرس، أعلن مدير السي آي إي **بورتر غس** أن "المتطرفين الإسلاميين يستثمرون النزاع العراقي لتعبئة جهاديين جدد ضد الولايات المتحدة... وهؤلاء الجهاديون الذين يبقون على قيد الحياة سيغادرون العراق وقد اكتسبوا الخبرة والتجربة، ويركزون على أعمال الإرهاب المديني." وأردف أن الحرب "غدت قضية للإرهابيين."

ولإثبات وجهة نظره، جاء في تقرير المركز الوطني الأمريكي لمكافحة الإرهاب أن

عدد الحوادث الإرهابية الدولية الخطيرة قد تضاعف ثلاث مرات عام 2004، وازدادت الهجمات "الخطيرة" إلى أكثر من 650 ، أعلى من الرقم السابق المسجل في عام 2003 وتزايدت الأعمال الإرهابية في العراق بشكل دراماتيكي، من 22 إلى 198 أو تسعة أمثال العام السابق، بعد تسليم الولايات المتحدة السلطة السياسية إلى حكومة عراقية مؤقتة. والواضح هو أن الحرب قلبت العراق إلى المعسكر التدريبي الإرهابي الأكثر فعالية في العالم، وربما هو أخطر من أفغانستان في عهد طالبان. وطبعاً بدلاً من أن نكون قادرين على استخدام العراق ـ كقاعدة دائمة للضغط على إيران وسوريا ـ يبدو أن هناك ولاء متنامياً بين الحكومة العراقية الناشئة وجيرانها الأصوليين الشيعة، قد يعزز موقع إيران الاستراتيجي في **الشرق الأوسط.**

وقد أجبر تبني الحرب الوقائية ـ بوصفها سياسة أمريكية ـ الولايات المتحدة على تخليها عن المعاهدات والتحالفات القائمة؛ لأنها قيود غير ضرورية على حرية القوة العظمى للتصرف بشكل أحادي. والنتيجة الخطيرة الأخرى لهذه السياسة هي احتمال أن تتبنى الدول العدوانية الأخرى سياسة الهجوم نفسها لعزل القادة الذين تراهم غير مرغوب فيهم.

عندما نسقت الولايات المتحدة الخطوة الأولى باتجاه الديمقراطية المحتملة في العراق مبكراً عام 2005 ، كان ثمة عرض جدي للشجاعة والالتزام بالحرية عندما ذهبت أعداد غفيرة من المسلمين الشيعة والأكراد إلى صناديق الاقتراع في مواجهة التخويف من المنشقين السنّة، والمجموعات الإرهابية. والخطوات التالية باتجاه كتابة دستور، ثم تشكيل حكومة برلمانية، كان التنبؤ بها لا يزال غير ممكن، في الوقت الذي كنت أكتب فيه هذا النص، ولكن ثمة قلق شديد يتعلق بقدرة السنة على التعاون، وبمدى سيطرة القوانين الدينية. فالأحزاب الشيعية الدينية الحاكمة تطالب بأن تغدو قواعد القرآن المعروفة بالشريعة هي المعمول بها في مسائل الزواج والطلاق والميراث. وسيكون مدعاة للسخرية إذا ما تعرضت حقوق المرأة الأساسية التي كانت قائمة في نظام صدام حسين إلى الضياع في ظل الحكومة الديمقراطية الجديدة التي ترعاها الولايات المتحدة وتحميها.

سيكون ذلك إنجازاً هاماً إذا كان بالإمكان تحقيق النجاح، ورغم دواعي القلق وتصاعد حماسة الإرهابيين، فهذا الجهد لجلب الديمقراطية إلى العراق يستحق دعم العالم.

لا شك أن على الولايات المتحدة أن تنجز أهدافها الأساسية، قبل سحب قواتنا من العراق، غير أن تلك الأهداف لم تحدد بوضوح قط. والمحتمل أن ضغوط الرأي العام الأمريكي السياسية المتحررة من الوهم، ستكون عاملاً أساسياً في وضع الحد الأدنى من الأهداف، وجدول زمني لسحب القوات الأمريكية من العراق. يجب أن نوفر للشعب الماء والصرف الصحي والاتصالات والكهرباء والقدرة على إنتاج النفط وتسويقه، ويجب أن يكون لدى العراقيين قوات أمن فعّالة لدعم حكومة مستقرة وديمقراطية.

والسؤال الأساسي الذي سيقرر النتيجة النهائية هو سيصر القادة الأمريكيون على قواعد عسكرية دائمة وعلى تأثير اقتصادي مهيمن في البلد؟ أم هل يبقى الأمر واضحاً دون أن نملك خططاً للاحتفاظ بحضور دائم لصالحنا الخاص.

وإلى درجة تدعو إلى الدهشة والقلق، لا يتفق معظم العرب في المنطقة مع تقييمي الذي يفضل المسعى الديمقراطي. ففي مسح أجراه مركز زغبي الدولي في مصر والعربية السعودية والمغرب والأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة أعلن في آذار عام 2005 ، أن الأغلبية العظمى من العرب لا تؤمن بأن دافع سياسة الولايات المتحدة في العراق هو نشر الديمقراطية في المنطقة. وتعتقد أن الشرق الأوسط غدا أقل ديمقراطية بعد حرب العراق، وأن العراقيين أسوأ مما كانوا قبل نشوب النزاع. ومعدلات الموافقة العامة مع الولايات المتحدة هي في وضع متدنٍ غير مسبوق: 2 ٪ في مصر و4 ٪ في العربية السعودية و11 ٪ في المغرب و 14 ٪ في الإمارات العربية المتحدة و15 ٪ في الأردن، وبنسبة أعلى قليلاً بلغت 20 ٪ في لبنان.

هذه هي البلدان العربية التي لها صلات تاريخية وثيقة مع أمريكا. وأكثر من ثلاثة أرباع العرب المستجوبين، أقروا بتأييدهم للمبادئ الديمقراطية في الحكومة، ولكنهم شجبوا بقوة الهجوم على العراق، وانحياز الولايات المتحدة الواضح ضد حقوق الفلسطينيين. وعلى الرغم من جهودنا الديمقراطية المثيرة للإعجاب، فهذه

ليست بشائر فأل لسياساتنا في المنطقة.

وكما أوضحت آنفاً، فإن إحدى خصائص الأصوليين هي الامتناع عن النقاش أو التفاوض لحل الخلافات، وتفسير ذلك بأنه علامة ضعف في تمسكهم بمبادئهم الخاصة. والميزة الأكثر دلالة بين الجمهوريين والديمقراطيين، هي تفضيلهم - بين طرق حل المسائل الدولية الخلافية - الاعتماد على القوة، أو الدبلوماسية.

وأمتنا منقسمة بوضوح حول الرد الأساسي على التحديات الدولية التي تواجهنا. والمُسَلَّم بصحته بشكل عام تقريباً، هو أن الوطن الأمريكي لن يكون آمناً بصورة كاملة أبداً. سيكون ثمة تهديد دائم من الإرهاب، على الأغلب من منظمات ضعيفة نسبياً لا يمكنها أن تأمل بتحدي أي جانب من قوتنا العسكرية الساحقة.

فما هي ردودنا الأفضل؟ هل الأفضل أن التشبث بدورنا التاريخي بوصفنا أنصار حقوق الإنسان الكبار، أو التخلي عن مثلنا العليا الوطنية والدولية في الرد على التهديدات؟ وهل الأفضل وضع المثال الراسخ لتقليص الاعتماد على الأسلحة النووية وانتشارها، أو الإصرار على حقنا (وحق الآخرين) في الحفاظ على ترساناتنا، وتوسيعها، وبالتالي إلغاء اتفاقيات الرقابة التي تمّ التفاوض عليها عقوداً أو الحط من شأنها؟ وهل يخدمنا أفضل تأييد السلام - كأولوية وطنية - حين لا يتعرض أمننا للتهديد المباشر أو إعلان حق غير منتقص بمهاجمة دول أخرى بشكل أحادي الجانب لتغيير نظام بغيض أو لأغراض أخرى؟ وهل إعلان مبدأ "أنت معنا أو ضدنا" هو أعلى مكانة من تشكيل التحالفات القائمة على الفهم الواضح للمصالح المتبادلة؟ وعندما تكون ثمة خلافات جدية مع دول أخرى، هل الأفضل السماح بالمفاوضات المباشرة لحل المشكلات، أو وصم هؤلاء الذين يختلفون معنا بأنهم منبوذون دولياً، أو رفض السماح بمثل هذه المناقشات؟

وقد أجابت سياسات حكومتنا على معظم هذه الأسئلة. فهي سياسات مبنية على مقدمات أصولية أساسية. وليس واضحاً بعد تأييد الشعب الأمريكي لها.

أين تكمن الأخطار الكبرى على البيئة؟

إن أحد أكثر التزامات الحزبين الجمهوري والديمقراطي ديمومة، خلال المائة والخمسين سنة الماضية، هو تعزيز البيئة وحمايتها. وتضمن ذلك تشكيل وحماية وتوسيع حدائقنا الوطنية والمناطق البرية، ومعرفة القوانين وتحسينها لضمان نقاوة الهواء والماء، والجهود لحماية المواطنين في كل البلدان من أخطار التلوث والنفايات السامة. وقد تأسست الحديقة الوطنية الأولى، **يلوستون**، في عهد الرئيس يوليس س. غرانت. ووسع الرئيس تيودور روزفلت وخلفاؤه هذا النظام، ثم وقع الرئيس نيكسون تشريعاً يضع معايير نقاوة عالية للهواء والماء.

وعندما غدت ألاسكا ولاية، أدرك الرئيس دوايت أيزنهاور أن هناك مناطق واسعة من الأرض، تحتاج إلى التوزيع بين الولاية، والحكومة الفيدرالية، والأسكيمو وأمريكيين محليين آخرين، وبعض المصالح الخاصة. وكان البرلمان قادراً على مواجهة إحدى المسائل ذات الأهمية الخاصة في تشريع يوصي بحماية 9 ملايين أكر من أراضي شمال ألاسكا المحتفظة بنقائها الأصلي من أي تطوير تجاري بصورة دائمة. وعندما اعترض عضوا مجلس الشيوخ الممثلان لألاسكا على هذا الإجراء، حقق الرئيس أيزنهاور هدفه بتأسيس مرعى الحياة البرية الوطنية القطبية "لغرض الحفاظ على الحياة البرية الفريدة، والأراضي القفراء ومعايير الاستجمام." وتُرِك الوضع القانوني بمناطق أخرى شاسعة في ألاسكا دون تسوية.

كان هذا هو الوضع الذي ورثته بعد 21 عاماً. وقد تطلّب حل المسائل المعقدة والخلافية المتعلقة بتوزيع الأرض، أربع سنوات كاملة من العمل في إدارتي وائتلاف من الحزبين في الكونغرس، ولكننا في النهاية، صغنا قانون حماية المصلحة الوطنية في أراضي ألاسكا. الذي حصص كل المناطق الموجودة. وبعمل ذلك، استطعنا أن نضاعف حجم شبكة الحدائق الوطنية، ونزيد مساحة الأرض البرية ثلاث مرات.

وقد أقرّ البرلمان مشروع قانون، شمل وصيتي التفضيلية لحماية منطقة أيزنهاور شاملاً كل أكر من المحمية الوطنية البرية القطبية الحالية ولكن مرة أخرى منعت معارضة عضوي مجلس الشيوخ الممثلين لألاسكا المتأثرة بقوة بصناعة النفط في اللحظة الأخيرة، أن يشمل الوضع البري المحمية بالكامل، مع أننا نجحنا في تضمين المطلب الذي يفرض قانوناً جديداً من الكونغرس، إذا كان على المنطقة

أن تفتح يوماً للتنقيب عن النفط. وقد كانت فرضيتنا الطبيعية، هي أنه سيكون مستحيلاً في النهاية - بالنسبة للكونغرس، بمجلسيه: النواب والشيوخ، وأي رئيس - أن يوافقوا جميعاً على نهب المنطقة.

وقد تم إدراك ذلك التوقع - خلال السنوات الخمس والعشرين التالية - الذي قام على مقدمتين أساسيتين: الأولى؛ هي أن المحمية موطن بكر واضح ومتنوع للحياة البرية من الدرجة الأولى ومعاييرها. وهذا هو بالضبط السبب ذاته الذي جعلنا نحمي حديقة يلوستون ويوسميت. والثانية؛ هي أن القادة الأمريكيين المتنورين عرفوا أن مستقبل طاقة الأمة لا كمن في إتلاف أراضي البيئات الطبيعية البكر بل البدائل الفعالة الأغلى ثمناً التي ستعطينا استقلالاً أكيداً دائماً من النفط الأجنبي.

وهذه المنطقة النفيسة؛ هي القلب الإيكولوجي لمحمية تربط ملايين الأكرات الإضافية من موطن الحياة البرية المحمية في الزاوية الشمالية الغربية من كندا. ومهرجان الحياة البرية التي تزدهر هنا في موطنها البري، هو الحديقة الوطنية في أمريكا الشمالية المماثلة لحديقة تنزانيا الوطنية المسماة سرينغيتي، وقد أثارت حب شعبنا الغريزي لتراثه الطبيعي.

وقد كنا أنا وروزالين محظوظين كفاية حين نجثو على سهوب التندرا، في هذا السهل الساحلي، فيما كانت آلاف الأيائل تمر حولنا في هجرتها الخالدة إلى الأراضي الحيوية للولادة والحضانة - والمنطقة الآن هدف لتطوير النفط. لقد تفرّجنا على قطيع من ثيران المسك، تطوف حول عجولها لتحميها - ولكننا عرفنا أن سلوكها الدفاعي لن يستطع حمايتها من التطور الصناعي. والأمر نفسه صحيح بالنسبة للدب القطبي وملايين الطيور السابحة المهاجرة التي تعشش على تلك السهوب الساحلية. فهذا هو موطنها البري.

وفي النهاية، بدت الصناعة النفطية هي الغالبة في آذار عام 2005 ، عندما هيمن حزب سياسي واحد على البيت الأبيض ومجلسي الكونغرس، وكانت مناورة تشريعية بارعة استخدمت؛ لتربط الفقرة غير البناءة بمشروع قانون الميزانية فكانت منيعة على معارضة أعضاء مجلس الشيوخ الذين يحاولون حماية المحمية. وحتى إذا أقرّ

التشريع في النهاية، فسيبقى بعض الأمل في أن شركات النفط المسؤولة، لن تخون الشعب الأمريكي بالتنقيب عن النفط. وكمستهلك للمنتجات النفطية، ستكون أية شركة نفطية تحفر في محميتنا خياري الأخير للشراء منها، وقد يكون هناك ملايين عديدة من أنصار البيئة ذوي الميل نفسه.

تستهلك أمتنا نحو ٧ مليارات برميل من النفط سنوياً، وحتى إذا وفرت المحمية - كما هو مأمول - مليون برميل في اليوم، فالزيادة السنوية الضئيلة في التموين الوطني لن تقلّص جدياً اعتمادنا على النفط الأجنبي. وفي الأفضل - تبعاً لخبراء طاقة مختلفين - قد تقدم أقل من سنة تموين من النفط للولايات المتحدة.

وأن نغدو أقل اعتماداً على النفط الأجنبي هو هدف هام، إنما هناك طرق أكثر فعالية وديمومة لإنجاز هذا الهدف. كان معدل فعالية السيارات الأمريكية أقل من 12 ميلاً في الغالون، عندما أصبحت رئيساً، وقد عملت مع صانعي السيارات والكونغرس لتنفيذ التعهد بزيادة الفعالية، وفي خطوات مفروضة، إلى 27.5 في الغالون. ومنذ أن غادرت الرئاسة، تضاءلت هذه المتطلبات شيئاً فشيئاً، وعبر منافذ مدبرة ببراعة ودقة، انخفضت الفعالية ثانية. وتستخدم السيارات الآن أكثر من 40 ٪ من نفط الأمة، ومعدل قوة حصان محرك السيارات وسيارات السباق تضاعف منذ عام 1980 مع زيادة وزنها بنحو 1000 باوند. وقسم كبير من سيارات السباق والهمر Hummer التي تزن ضعف ذلك هي مستثناة من قواعد الفعالية.

ومأساة قرار معاملة محمية ألاسكا بوحشية، هو أنه عندما يصل نفط المنطقة إلى ذروة إنتاجه، بعد 15 إلى 20 سنة من الآن، سيساوي مقدار النفط الذي يمكن توفيره بطلب الفعالية في "سيارات خفيفة"، وضرورة أن تكون السيارات الرياضية لها مزايا السيارات العادية (20 ميلاً بالغالون) . فالوصول إلى الهدف الذي وضعناه عام 1980 سينتج توفيرات أكثر. وربما ليس مدهشاً، أن تكون الضغوط السياسية التي تمارسها صناعة النفط وصانعو السيارات، قد فازت في هذه المسألة أيضاً، **وغدا المسرفون في استهلاك الغازولين هم المنتَج الأوفر في بلدنا**. وقرار الحكومة

الأحمق ضد الاقتصاد في الوقود، قد يكون ضربة خطيرة على المدى الطويل لصناعة السيارات الأمريكية، في منافستها مع السيارات المقتصدة باستهلاك مادة الغازولين المصنوعة في اليابان وأوروبا، عندما سترتفع أسعار الوقود حتماً في المستقبل.

والحاجة الماسة الأخرى في بلدنا هي الصيانة الروتينية لحدائقنا الوطنية العامة. فمنذ أن أُقرّ مشروع قانون أراضي ألاسكا، قبل نحو ربع قرن، أضاف الكونغرس أكثر من 80 حديقة إلى المنظومة، فبلغ مجموعها 388 حديقة، غير أن أحداً من الرؤساء أو أعضاء الكونغرس لم يوفر تمويلاً مناسباً لحفظها. والحاكم جورج دبليو بوش جعل هذه المسألة مركزية في برنامجه البيئي أثناء حملته الرئاسية عام 2000 موجهاً اللوم إلى أسلافه لتركهم الحدائق تذوي. فتعهد أن ينفق مليار دولار في السنة خمس سنوات؛ لتلبية الحاجات الضرورية لحفظها، ثم قدرت بـ 4.9 مليار دولار. ولم يأتِ من هذا المبلغ إلاّ 18 ٪ ، وفي عام 2005 قدرت مصلحة البحوث البرلمانية غير الحزبية نفقات ما تراكم وما يجب عمله بـ 7.5 مليار دولار. والفشل في تصحيح هذا الخطأ يتشاطر فيه الحزبان بشكل واضح.

وعلى نحو متزايد تقريباً ـ مع إقرار قانون محمية ألاسكا عام 1980 ـ اكتمل العمل فيما عرف بـ تشريع التمويل الإضافي. لقد كنت منهمكاً منذ زمن طويل بإزالة المواد السامة التي تسببها بعض الشركات الكبرى غير المسؤولة. وبالعمل مع الحزبين في الكونغرس وضعنا تشريعات توجب تقليص مثل هذه النفايات بشكل كبير والطلب إلى هؤلاء المسؤولين تمويل تنظيف رواسبهم السامة. وجرى تشريع ضريبة إضافية صغيرة على الشركات التي تتسبب بالتلويث الكيميائي، أسس تمويلاً دائماً ليغطي التكاليف في المستقبل. والآن، مع مجيء الإدارة الجديدة في واشنطن، يمكن لمجموعات الضغط الصناعية أن تهيمن ثانية، مثلما جرى التخلي عن مبدأ "المتسبب في التلويث يجب أن يدفع". وقد أجبر دافعو الضريبة الأمريكيون على دفع نحو 80 ٪ من نفقات التنظيف عام 2004 ، وسيتحملون الفاتورة كاملة في سنة 2005 المالية. فهناك حافز مالي ضئيل بالنسبة للشركات عديمة الضمير يدفعها إلى تقييد رمي نفاياتها السامة.

وأحد أكثر القرارات خلافية وشجباً عالمياً هو الذي اتخذه الزعماء الأمريكيون

الكبار والقاضي بعدم المشاركة في الاتفاقية الدولية التي جرى التفاوض عليها بجهد لمراقبة الغازات المنبعثة من الدفيئات التي تسببت في زيادة درجة حرارة الأرض. فقد غدا معروفاً ـ على نطاق واسع ـ أن الغازات التي يصنعها الإنسان، أوكسيدات غالباً، تتصاعد إلى طبقات الجو وتخلق طبقة رقيقة مماثلة للفقاعة البلاستيكية أو الزجاجية التي تحيط بالدفيئة؛ فتدخل أشعة الشمس، ويُحتفَظ بمقدار الحرارة الزائدة بدلاً من أن يتبدد خارج جو الأرض.

وعلى حد علمي، جرى التطرق جدياً إلى هذه المسألة بينما كنت رئيساً، عندما بدأ العلماء في الإدارة الوطنية للأبحاث في المحيط والجو وأكاديمية العلوم الوطنية بالتعبير عن قلقلهم من الآثار العكسية لغاز ثاني أكسيد الكربون المتراكم في الجو. وكانت المشكلة جدية إلى درجة أن مستشاري العلمي الدكتور **فرانك برس**، طلب من الأكاديمية الوطنية أن تدرس المسألة، وانعقدت ندوة متميزة للنقاش في مركز وودز هول للأبحاث في ماساتشوستس في صيف عام 1979. وقد خلص العلماء إلى أن حرارة الأرض ستزداد خمس درجات فهرنايت، عندما يتضاعف مستوى أكسيد الكربون. وأضاف التقرير الرسمي إليّ: "لقد حاولنا، غير أننا لم نكن قادرين على إيجاد أية تأثيرات مادية يُستَخَفّ بها، أو يصرف النظر عنها، يمكنها أن تقلّص التسخين"

وقد تحقق ما حذّر العلماء منه. فثمة الآن ذوبان هائل لجبال الجليد والثلج في المناطق القطبية، وارتفاع مستوى البحار، وتلاحظ أشياء شاذة في سلوك وبقاء الأحياء الحساسة. ويحدث هذا بسرعة كبيرة، ويتوقّع، على سبيل المثال، أن تتلاشى كل التشكيلات الجليدية القديمة بالكامل في **الحديقة الجليدية الوطنية** بحلول عام 2030 .

وقد زرنا أنا و**روزالين** ألاسكا مؤخراً للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإقرار قانون تحصيص أراضي آلاسكا، وحُيينا بعناوين عن احتمال انقراض الدببة القطبية، إضافة إلى مقالات عن غرق الأسكيمو بسبب فقدان الواقيات الجليدية وارتفاع مستوى البحر. وزرنا أحد الأنهار الجليدية في منطقة كناي فجورد Kenai Fjords الذي كان يذوب بسرعة.

الدفيئات: غرف زجاجية تربى فيها النباتات وتدفأ صناعياً

لقد ساعد الرئيسان جورج بوش **الأب** وبل كلينتون على التفاوض في بروتوكول كيوتو، الذي صمم لتأسيس التزام عالمي بمراقبة التلوث الجوي وتقليص استفحال الغازات التي تسبب التسخين العالمي. وتاريخ هذا الجهد هو مؤشر آخر يثير الانزعاج من التغير الحالي في قيم أمتنا. فبحلول عام 1988 ، غدت المجموعة الدولية مهتمة جدياً بالمشكلة، وتشكلت لجنة دولية للبحث في التغير المناخي. وبعد سنتين من التحليل العلمي المكثف، صدر تقرير يعلن أن الكوكب يسخن وأن النشاط الإنساني هو السبب في ذلك.

وفي عام 1992 ، اجتمعت أوسع مجموعة من قادة العالم في التاريخ في ريو دي جانيرو بالبرازيل، فيما صار معروفاً بأنه قمة الأرض. وقد دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش **الأب** وآخرون العالم إلى تثبيت غاز الدفيئات المنبعث في الجو بحلول عام 2000 ليكون بمستوى عام 1990 ، ولاسيما غاز ثاني أكسيد الكربون. وقد صدقت الولايات المتحدة ودول أخرى على هذا الميثاق، على أن تكون المعاهدة ملزمة قانونياً للدول المشاركة. وما هو هام أن الرئيس بوش فاوض على اتفاقية تستثني الدول النامية من تلك القيود، باعتبار البلدان الصناعية هي المساهمة الكبرى في الانبعاثات التي تثير القلق. وجرى الاتفاق أيضاً على أن يجتمع فرقاء المعاهدة سنوياً لتقييم المعرفة العلمية الإضافية حول أسباب وجدية التسخين العالمي.

وبعد خمس سنوات من الدراسة الإضافية، نُشر تقرير آخر أكدّ على أن "مقارنة الأدلة أشارت إلى تأثير إنساني يمكن تمييزه على نظام المناخ العالمي" وأضاف أن " تغير المناخ يمثّل خطراً على الإنسانية " وقاد هذا الكشف الجدي إلى مؤتمر عام 1997 للدول المشاركة في كيوتو باليابان، حيث جرى التوصل إلى الالتزام بتقليص مستوى انبعاث غاز الدفيئات عام 1990 بـ 5 ٪ بين 2008 و 2012 . وقد قررت كل دولة وقعت على هذا البروتوكول خفضها الطوعي، بتعهد من ألمانيا بـ 25 ٪ والمملكة المتحدة بـ 15 ٪ وتعهدت الولايات المتحدة بنسبة أكثر تواضعاً مقدارها 7 ٪ .

وفيما تابع القادة الوطنيون دراستهم المركزة ومفاوضاتهم، أعلن الرئيس دبليو بوش الذي تقلد السلطة حديثاً، أن تخفيضات اتفاقية كيوتو الإلزامية لغاز الدفيئات في برنامج قصير الأمد، مكلف جداً للولايات المتحدة وغير حصيف

في وقت تواجه فيه الولايات المتحدة مشكلات طاقة. ومع ذلك، وافق على متابعة العمل مع القادة الآخرين في التحضير لمؤتمر دولي يتعلق ببرنامج طويل الأمد في بون بألمانيا. وهناك، توصلت القوى الدولية إلى اتفاقية تاريخية قبيل فجر 29 تموز عام 2001 ، غير أن القائد الأمريكي الجديد كرر رفضه لكل التزامات أمتنا السابقة. وقد وافق 180 بلداً (أي، العالم كله باستثناء الولايات المتحدة ودولة أخرى) على قواعد تنفيذ بروتوكول كيوتو. ورغم المعارضة الأمريكية، تمّ تبني فقرة شرطية هي أن يطبّق عندما تتبناه البلدان المسؤولة عن 55 ٪ من انبعاث غازات الدفيئات العالمية. وقد تمّ التوصل إلى هذا الحدث التاريخي عندما صدّقت روسيا الاتفاقية. وبعد تسعين يوماً، أصبح بروتوكول كيوتو قانوناً دولياً في 16 شباط عام 2005 .

وفي نيسان عام 2005 ، صدر تقرير نهائي في مجلة ساينس Science عن مجموعة من العلماء برئاسة **جيمس ي. هانسن**، وهو باحث في علم المناخ بوكالة ناسا، من أجل تبديد كل الشكوك عن التنبؤات في تغير المناخ. فبعد خمس سنوات من الدراسة باستخدام أكثر من ألف محطة مراقبة حول العالم، قررت أن درجات الحرارة ستستمر في الارتفاع البطيء، حتى لو تمّ الحد مباشرة من غازات الدفيئات، و "ستخرج عن السيطرة " إذا لم تتخذ إجراءات تصحيحية قوية، وربما تحدث زيادة قد تصل إلى 10 درجات فهرنايت في هذا القرن. وبناء على برهان علمي إضافي لمشكلة طويلة الأمد، التزمت هولندا بخفض انبعاث الغاز بنسبة 80 ٪ والمملكة المتحدة بنسبة 60 ٪ وألمانيا بنسبة 50 ٪ في السنوات الأربعين التالية.

وقد غدا إصرار قادة حكومتنا على مواصلة حقهم بتجنب القيود على انبعاث الغازات إحدى النقاط السائدة لحشد الناس في كل أرجاء العالم الذين يشجبون رفض الولايات المتحدة للمعايير البيئية. قال **روبرت ماي** - وهو أحد كبار العلماء في بريطانيا العظمى ورئيس الجمعية الملكية - تقاوم إدارة بوش "الحقيقة العلمية" وتحاول أن تفرض "أيديولوجيا أصولية على بقية البلدان الثمانية الكبار."

وينطبق هذا النموذج من اللامبالاة أو عدم الاعتبار على البيئة الأمريكية أيضاً. وبموجب فقرات أصلية، كان التشريع الهام الذي يتعامل مع الهواء والماء النظيفين

والتعدين وانبعاث الغازات والغابات والنفايات السامة وحماية الأحياء المهددة يصدّق بشكل منتظم، مع معايير أعلى مأمولة أن تفرض في كل مرحلة تتحسن فيها التكنولوجيا. ومع هيمنة الجمهوريين المعادين للبيئة على لجان الكونغرس الأساسية، فقد فات موعد استحقاق إعادة إقرار كل القوانين ذات العلاقة منذ زمن طويل، وهناك حماس فاتر واضح من البيت الأبيض أو أي مصدر آخر لمعالجة هذه المسائل.

فبدلاً من زيادة المعايير، ستسمح المقترحات الحالية التي تطرحها الإدارة لمحطات الطاقة القديمة التي تعمل على حرق الفحم لتتجنب وضع رقابة على التلوث أثناء الإصلاح أو التحديث، وتجيز انتهاك معايير الصحة فيما يخص السخام والدخان الضبابي بالاستمرار حتى عام 2015 أو بعد ذلك، وتسمح بمضاعفة أكسيد الكبريت وأكسيد الآزوت مرة ونصف المرة مع فترة أطول من عقد قياساً إلى ما يفرضه قانون الهواء النظيف الحالي. وأحد الاقتراحات الجمهورية في الكونغرس يجيز للجماعات التي يأتيها الهواء الملوث من مئات الأميال، أن تؤخر تلبية المعايير النوعية الوطنية للهواء عشر سنوات، أو حتى ينظف جيرانهم هواءهم ذاته. وهذا القانون الذي تدعمه بقوة الصناعات الملوثة، يمكن أن يخلق لعبة لوم لا تنتهي، ويكون نكسة خطيرة أخرى لقانون الهواء النظيف.

كان هذا التخلي عن عناصر كثيرة حاسمة للحفاظ على النوعية البيئية نموذجاً طاغياً، خلال السنوات الأربع المنصرمة.

هناك خلاف شديد وغالباً ما يكون انقساماً حزبياً بالمثل على بعض المسائل الرئيسة، ولكن ليست هذه هي الحال في حماية نوعية بيئتنا. فبعض الجمهوريين البارزين قلقون جداً إزاء تقصير قادة حزبهم في الاهتمام بالتسخين العالمي ومسائل أخرى. قال السيناتور جون مك كين عندما سئل عن سياسات الرئيس وبعض زملائه في الكونغرس: "لا يوجد مبرر لعدم اتخاذ إجراء الآن، ولكن أمامنا مهمة قاسية في إقناع الإدارة. فموقف البيت الأبيض من التغير المناخي محبط للغاية. وللأسف، فإن المصالح الخاصة هي الحاكمة في واشنطن العاصمة. ولدى مجموعات الضغط الرئيسة إضافة إلى المرافق العامة نفوذ قوي على كونغرس الولايات المتحدة."

وأضاف: "هل سنسلم أطفالنا وأحفادنا إلى عالم مختلف كثيراً عن الذي نعيش فيه الآن؟" وقد قاوم مجلس الشيوخ الذي يقوده الجمهوريون معارضة شديدة من البيت الأبيض وأقرّ قراراً غير ملزم في حزيران عام 2005 لصالح برنامج الرقابة الإلزامية على انبعاث الغازات التي تسهم في تسخين الأرض.

وفيما يتعلق بصانعي السيارات الأمريكية، فإن معظم صناعات بلدنا الأساسية التي تتعامل مع إنتاج الطاقة والتجهيزات البيئية ستكون في وضع ليس لصالحها في الأسواق الدولية إذا لم تتكيف مع هذه القيود على تسخين الأرض. وفي الواقع، فإن شركة جنرال إلكتريك وشركات أخرى سبق أن أعلنت عن خطط لتأييد التوافق مع فقرات معاهدة كيوتو. فعلى الرغم من معارضة حكومة الولايات المتحدة ستكون التكنولوجيا النظيفة هي موجة المستقبل.

تكشف استطلاعات الرأي العام أن الأمريكيين يدعمون الفقرات التي تحمي نوعية الهواء والماء، والرقابة على التلوث، وحماية الحياة البرية، وتوسيع أراضي الحدائق الوطنية وصيانتها بقوة. وتصمد هذه القناعات الراسخة حتى عندما يتضمن السؤال زيادة محددة في الضريبة يتطلبها التمويل. وفي الاستفتاءات العامة من هذا النوع في 43 ولاية خلال السنوات العشر المنصرمة صدّق المقترعون معايير الحماية في 1065 من 1376.

وثمة عقابيل جغراسية (جيوبوليتيكية) لسياسات حكومتنا الجديدة، فيما نواصل **مكافأة** الدول الأجنبية غير الديمقراطية الغنية بالنفط ونحافظ على اعتمادنا عليها، وزيادة آثار الدفيئة، مع الأبخرة التي تطلقها المصانع والسيارات، ومواجهة منافسة حتمية اقتصادية وسياسية مع الصين، ودول أخرى تنمو بسرعة في الوقت الذي يلطفون فيه عطشهم الشديد إلى النفط من المصادر نفسها. فثمة نحو 800 مليون سيارة تعمل الآن في العالم، ويقدر أن يزداد العدد إلى 3.25 مليار خلال السنوات الأربعين التالية، مع التطور الاقتصادي في الصين والهند. ومن الرصانة أن نتشوف هذا التأثير المتزايد على البيئة العالمية.

ففعالية وقود أعلى لمحطات توليد الطاقة والمركبات هي الرد الأفضل على هذا الوضع، إضافة إلى استخدام مصادر أخرى من الطاقة في محطات الطاقة

الكهربائية. والوقود الذري مع محدوديته، هو بديل واعد. فنحو 20 ٪ من كهرباء الولايات المتحدة الآن تأتي من 103 مفاعلات نووية تعمل في الوقت الحاضر، وهذه يمكن زيادتها. وقد حسّن التقدم التكنولوجي شروط السلامة كثيراً ومشكلة النفايات النووية يمكن تقليصها. حضرت مؤخراً حفل تدشين الغواصة التي تحمل اسمي - بعد خمسين عاماً على مساعدتي في تطوير البواخر الذرية الأولى. وفي ذلك الوقت، كان يجب استبدال الأجزاء المركزية في المفاعل كل ثلاث سنوات، لكن المفاعلات الذرية في الغواصة الجديدة ستعمل لمدة 35 سنة على الأقل، أو طوال عمر الباخرة.

إن أمريكا هي الملوث الأكبر، وتخلي حكومتنا عن مسؤولياتها هو خطوة مأساوية أخرى في سلسلة من الإجراءات التي نأتْ فيها عن الحماية التاريخية التي تبناها الحزبان لحماية البيئة العالمية. ورعايتنا اللائقة لعالم الله هي التزام أخلاقي شخصي وسياسي.

التحدي الأكبر الذي يواجه العالم في الألفية الجديدة

ثمة أمر شرعي ديني قوي، غالباً ما يتجاهله الأصوليون هو التخفيف عن حال هؤلاء الذين هم بحاجة. يروي جيم وليس، محرر مجلة سوجورنرز أنه ومجموعة من الطلاب في معهد اللاهوت بحثوا في الكتاب المقدس عن كل آية تشير إلى الثراء والفقر. وقد تأثروا، إذ اكتشفوا أن واحدة من ست عشرة آية في العهد الجديد، وواحدة من عشر في الأناجيل الثلاثة، وواحدة من سبع في إنجيل لوقا قد أشارت إلى المال أو إلى الفقير. أما في رسالة بولص إلى العبرانيين فغالباً ما يشار فيها إلى عبادة الأوثان أكثر من العلاقة بين الغني والفقير.

عندما نتلو صلاة المسيح وندعو أن تأتي مملكة الرب، فنحن نطلب نهاية للظلم الاقتصادي والسياسي داخل الأنظمة الدنيوية. والحقيقة هي أن العقائد الدينية الكبرى جميعاً تشكلت حول أوامر الأنبياء بأن نعدل ونحب الرحمة ونحمي الأرامل واليتامى ونُعنى بهم، ونحاكي حنو الرب على الفقراء والضحايا. وواضح أن معاملة الفقراء المناسبة يجب أن تكون أولوية عليا لدى هؤلاء الذين يضعون السياسات الأمريكية. وفي الواقع، قد يكون هذا المعيار هو الأكثر سهولة للقياس الدقيق، وهكذا يمكن إجراء مقارنة مباشرة بين هؤلاء الذين يعلنون إيمانهم بقيم أمتنا الأخلاقية الأساسية.

وقد دعيت للحديث في منتدى هام قبيل الذكرى الألفية، وطُلب إلي أن أتحدث عن هذا السؤال: "ما هو التحدي الأكبر في الألفية الجديدة ؟" كان موضوعاً مثيراً للاهتمام، وأجبت، بلا شك على الإطلاق، أن التحدي الأكبر الذي نواجهه هو تنامي الفجوة بين الأغنياء والفقراء على الأرض، وأن هذا التفاوت ليس كبيراً بين الاثنين وحسب، بل إن الفجوة تتسع بثبات أيضاً. ففي بداية القرن الماضي، كانت البلدان العشرة الأغنى، هي أكثر غنىً بتسع مرات من البلدان العشرة الأفقر. وفي عام 1960 كان المعدل 30 إلى 1. وفي مطلع هذا القرن كان معدل دخل الفرد في الدول العشرين الأغنى 27591 دولار، وفي الدول الأفقر 211 دولار، والمعدل هو 131 إلى 1 !

إنه لمصدر اعتزاز لنا أن الأسرة المتوسطة في الولايات المتحدة تحصل على دخل سنوي يقدر بنحو 55000 دولار، ولكن يجب أن نتذكر أن أكثر من نصف سكان

العالم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، و 1.2 مليار نسمة يعيشون على نصف ذلك المبلغ. فتصوروا لحظة أن لدينا دولاراً واحداً فقط في اليوم؛ للغذاء والسكن واللباس. وواضح أنه لن يتبقى شيء للرعاية الصحية أو التعليم، وسيكون صعباً أن نحتفظ بالاحترام الذاتي أو نأمل مستقبلاً أفضل.

على الأغلب أن كل قرائي الأمريكيين وعائلتي هم من هؤلاء ذوي الرواتب الملائمة، ولكن قلة قليلة منا مطلعة كفاية على أحوال الفقراء. وخلال العقدين المنصرمين مثّلنا أنا وزوجتي مركز كارتر في زيارات إلى 120 بلداً لنتعرف على شعوبها والطريقة الأفضل لتلبية بعض حاجاتها. لدينا الآن برامج في 65 دولة، وليس مدهشاً أن 35 منها، هي في جنوب الصحراء الأفريقية. نحن نتذكر دائماً أن إحدى الضمانات في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هي مستوى من العيش يوفر الرعاية الصحية والرخاء للأفراد وأسرهم.

أكدّت في خطابي ببداية الألفية الجديدة على عدة مقترحات لتلبية هذا المستوى، منها تطوير مساعدة متنامية بوسائل عديدة تشمل، إعفاء الدول الأكثر فقراً من ديونها الأجنبية، والسعي إلى حلول سلمية عندما تكون ثمة أخطار تهدد السلام، ووجوب معرفة الفقراء، وإعطاء الناس السلطة والمسؤولية عن قضاياهم الخاصة، وتعزيز التعاون بين المانحين، وتمييز التأثير الحتمي للفقر المدقع على حقوق الإنسان والعنف والقابلية للتعبئة فيما يتعلق بأعمال العنف.

وقد أظهرت برامج مركزنا، أنه باستخدام حتى الموارد المحدودة بحكمة، يظهر الفقراء ذكاء رائعاً وابتكاراً وفعالية. ثمة 150 شخصاً يعملون في مركز كارتر يشملون، بستانيين وموظفي استقبال إضافة إلى خبراء منتشرين في القرى الأفريقية ـ وهكذا علينا أن نعتمد على آخرين لزيادة فعالية عملنا. وقد فاوضت، في معظم مشاريعنا، على عقد مع كبار مسؤولي الدولة بشكل مسبق، وعادة ما نوافق على أن نقدم خبيراً أجنبياً واحداً. والمواطنون المحليون، الذين ندربهم، ينبغي أن يقوموا بالمهمات الضرورية، ويجب أن تدفع حكوماتهم أجورهم. وقد وجدنا أنهم متفانون ومؤهلون.

ففي تعليمنا المزارعين الأفارقة إنتاج حبوب غذائية أكثر من(ذرة، وأرز، وقمح،

وسرغوم، ودَخَن)، كان مستوانا المعتاد بالمساهمة في كل بلد خلال مواسم النمو محدوداً بستين ألف عائلة، وغالباً بكلفة سنوية ليست أعلى من 10 دولارات للعائلة. تطلع على البذور المتوفرة الأفضل بالنسبة للمرتفعات والأراضي القريبة من خط الاستواء وتتعلم الزراعة في صفوف محيطية ومراقبة الأعشاب الضارة وجني المحصول في الوقت الأفضل والخزن وجمع المحاصيل واستخدام أسمدة كافية لحفظ خصوبة التربة. وقد تمكنت تلك العائلات باستخدام الأدوات اليدوية البسيطة والعمل اليدوي من مضاعفة إنتاجها مرتين أو ثلاث مرات.

وقررنا أيضاً أن نساعد في استئصال مرض معقد يدعى دودة غينيا الذي أصاب الناس في كل مراحل تاريخهم المكتوب. يتناول القرويون، الذين يعتمدون على مياه الشرب من البرك التي تمتلئ خلال موسم المطر، ببيوض الديدان التي تنمو في المياه الراكدة. وبعد سنة، تنمو البيضة داخل الجسم إلى دودة بطول 30 إنشاً، والتي تخز داخل الجلد، وتشكل تقرحات واسعة تتلف أنسجة العضلات وتضعف المصاب وتسبب له ألماً شديداً. وفي غضون شهر من ظهور الدودة تضع عدداً لا يحصى من البيوض، عندما تخوض الضحية في بركة لمزيد من الماء أو لتخفيف الألم.

وقد رأينا أنا وروزالين خراب دودة غينيا أول مرة في القرى الصغيرة المعزولة في غانا؛ حيث ثلثا الناس مصابون بالديدان التي تبرز من أجسادهم. لم يتمكن بعضهم من جرِّ نفسه من كوخه إلى ساحة القرية لتحيتنا. وكانت الحالة التي لا تنسى هي أن شابة جميلة كانت مصابة بدودة تبرز من حلمة ثديها واكتشفت فيما بعد أنها مصابة بإحدى عشر دودة أخرى في أمكنة مختلفة من جسمها.

وجدنا 3.5 مليون حالة من المرض، في 23700 قرية، في الهند وباكستان واليمن وثمانية عشر بلداً عبر جنوب الصحراء الأفريقية، وبدأنا المهمة المنهجية البطيئة بإرشاد الناس، في كل قرية مصابة، إلى الخطوات الضرورية لحماية أنفسهم. يمكنهم تصفية مياه الشرب (عبر نسيج خاص وزعته شركة دوبونت)، وإبادة البيوض في بركتهم بمبيد للحشرات، أو تأمين المياه من بئر عميقة. إذا فعل كل قروي هذا مدة سنة، وظل المصابون بعيدين عن الماء، فالبركة لن تتلقى بيوضاً

جديدة وتؤوي المرض، ولن تكون هناك دودة مجدداً. وكانت نتيجة التزام الناس مثيرة للإعجاب. وهكذا ثمة الآن أقل من نصف بالمائة من الحالات، ونحن قادرون على التركيز على الحالات المتبقية في مجموعة قليلة من القرى المصابة.

ولمنع فقدان النظر بسبب مرض يدعى **عمى النهر**، عالج مركز كارتر أكثر من عشرة ملايين شخص في أفريقيا وأمريكا اللاتينية خلال عام 2004 بدواء مجاني قدمته لنا شركة **مرك وشركاه**. وعلى الرغم من أن المشكلة متجذرة في أفريقيا، وهناك حاجة دائمة إلى جرعات تتكرر كل عام، فقد وجدنا بأن معالجتين كل عام لأكثر من 85 ٪ من السكان في المناطق المصابة **سيُقضى على** هذا المرض بالكامل في **هذه** المنطقة، ونتوقع أن نصل إلى هذا الهدف عام 2007 .

وبين المشاريع الصحية المستمرة الأخرى في مركز كارتر، مراقبة التراخوما وهي مسألة مثيرة للاهتمام فعلاً. فهذا المرض إصابة تسببها الأعين القذرة وهو السبب رقم واحد للعمى الذي يمكن تلافيه. من مسافة بعيدة، ظننا أولاً أن الأطفال في قريتي **ماساي** و **دينكا**، يضعون نظارات، ولكن عندما اقتربنا منهم تحققنا أن هناك حلقات من الذباب الأسود تحيط بأعينهم بشكل دائم تقريباً للحصول على الرطوبة. ينقلب الجفن المصاب بالتراخوما إلى الداخل فتجرح الحواجب القرنية عند طرف العين وتسبب العمى. لقد عرفت حالات قليلة من هذا المرض عندما كنت طفلاً في جنوب شرق جورجيا، حيث كان عدد صغير من جيراننا الأكثر فقراً يستخدمون العراء لقضاء حاجاتهم دون مرحاض كالذي كان لدينا في الفناء الخلفي، وكان الذباب منتشراً.

قدمنا للمرضى مضادات حيوية (منحتها شركة فايزر Pfizer)، وإرشادات لغسل الوجه وإجراء جراحة بسيطة للأجفان والنصح بتعزيز الصحة العامة في القرية لتقليص سحابة الذباب. كانت العادة أن يتبول الناس ويتغوطون على الأرض حول بيوتهم، كما كان يحدث في أقسام أخرى من العالم في الماضي. ومنذ ثلاث سنوات فقط، بدأنا نعلّم القرويين طريقة حفر حفرة في الأرض، ووضع حلقة من القرميد أو الإسمنت حولها، وإقامة نوع من ساترٍ ما حولها.

وقد دهشنا من استجابة الناس لهذه المراحيض الجديدة، لاسيما أثيوبيا. وللعلم

فإن الضغط الأساسي لبنائها جاء من النساء. والسبب هو أن الرجال عادة ما يتبولون بحرية في أي وقت من اليوم، غير أنه ممنوع على النساء ممارسة هذا الامتياز إلاّ ليلاً. وقد بدأت حرية النساء تأخذ شكلاً حياً، فتمّ إنشاء 89500 مرحاضاً في منطقة واحدة من أثيوبيا خلال هذه الفترة الوجيزة من الوقت!

والغرض من هذه الروايات هو التركيز على حاجة الإنسان العميقة للحياة بين الناس الأكثر فقراً، واستجاباتهم الفعالة والحماسية، عندما يمنحهم الأغنياء فرصة متواضعة لتحسين حياتهم.

ويغدو مجتمعنا بأسره منقسماً أكثر فأكثر، وليس بالضرورة بين سود وبيض ولاتينيين، بل بين أغنياء وفقراء بالدرجة الأولى. كثيرون منّا لا يعرفون شخصاً فقيراً. وإذا كان لدينا خادمة أو حدائقي فربما لن نذهب إلى بيته لنتناول فنجان قهوة في مطبخه أو معرفة أسماء أولاده الذين بلغوا سن الفتوة، أو - لا سمح الله - أن ندعوه إلى بيتنا، أو نأخذ أطفاله للعبة بيسبول مع أطفالنا. وحتى هؤلاء الذين يقبلون أن المسيح يشمل الجميع بوصفه مخلّصاً، ميالون بقوة إلى العيش حياة منفصلة، وتجنب إقامة علاقات شخصية وثيقة مع جيرانهم. وقد كنا أنا و **روزالين** حساسين لهذا النقص بالتساوي.

وكانت إحدى الطرق الطبيعية للوصول إلى الناس المحتاجين، عبر جمعية هابيتات فور هيومانيتي، في مقرها العام الدولي الذي يبعد نحو عشرة أميال من منزلنا. وقد غدا ذلك جانباً معروفاً على نحو مدهش بعد سنواتنا في البيت الأبيض، برغم أننا كنا قد أرسلنا للتو بعض الرسائل لجمع المال وقيادة مجموعة من المتطوعين أسبوعاً كل سنة لبناء منازل بمكانٍ ما في العالم. وقد فعلنا ذلك أكثر من عشرين سنة في مناطق الأقليات بالمدن أو المناطق النائية المعزولة، في البلدات الريفية ومحمية الأمريكيين الأصليين في الولايات المتحدة، وفي المكسيك وكندا وكوريا والفيليبين وهنغاريا وجنوب أفريقيا أيضاً. ونخطط لبناء منازل في الهند عام 2006 .

نحن نعمل جنباً إلى جنب مع العائلات الفقيرة التي ستكون قادرة على امتلاك بيوتها لأن جمعية هابيتات تتبع المنع الإنجيلي ضد استيفاء فائدة. وقد كانت تلك فرصة سارة ومفعمة بالمشاعر الطيبة بالنسبة لنا وآخرين كثر كي نمارس تعاليم

إيماننا الديني في الواقع، وهي تظهر بوضوح أهمية الوصول إلى الناس الفقراء وصعوبته.

وأتذكر دائماً رسماً كاريكاتورياً في إحدى جرائد جمعية هابيتات. كان صورة بانورامية لقرية، ربما من طائرة تطير فوق الرأس. بعض الناس يلعبون التنس، وآخرون يركبون دراجات، وآخرون في سيارات، أو يعلّمون في المدرسة، وربما آخرون يحرثون بالجرارات، وفوق رأس كل منهم فقاعة تحتوي هذه الكلمات "ماذا يستطيع شخص واحد أن يفعل؟" عندما يتحد المساهمون الصغار في الرعاية والصداقة والغفران والحب، وكل منهم مختلف عن جاره، يمكنهم أن يشكلوا جماعة منظمة بل جيشاً ذا فعالية عظيمة.

على الرغم من النوايا الطيبة والكرم الذي يكمن في المواطنين الأمريكيين، فإن مقدار المساعدة الأجنبية التي تقدمها حكومتنا إلى الفقراء لا تزال ضئيلة إلى حد يدعو للخجل. وعلى نحو يمكن التنبؤ به، يذهب الكثير من مساعدات حكومتنا الخارجية إلى الدول الصديقة وحلفائنا العسكريين، وتقيد واشنطن كثيراً من أنواع المساعدة الأخرى بكل الوسائل السياسية. إنه لمحزن أن نرى أمتنا العظيمة تتخلف عن الإيفاء بالتزاماتها، في الاشتراك بحصة كبيرة من ثروتنا مع الناس الأكثر بؤساً في العالم.

منذ انتهاء الحرب الباردة، عندما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يتنافسان على تقديم المساعدة للدول الأكثر فقراً، لإغرائها بالدخول في مداراتنا الخاصة السياسية والعسكرية، كان عدم التحسس لتلك الحاجات الإنسانية عيباً لدى الحزبين.

ففي آذار عام 2002 مثّلت مركز كارتر بمؤتمر **مونتيري** الدولي في المكسيك، الذي عقدته الأمم المتحدة للبحث في مشكلات متعلقة بالفقر الشديد ووفيات الأطفال. وقد تعهد عدد كبير من كبار القادة السياسيين المشاركين شخصياً، ومنهم رئيس الولايات المتحدة، بزيادة كبيرة في التمويلات لمواجهة "تحدي الألفية" هذا. وأثارت تلك الالتزامات كثيرين منا، ولكن ثمة الآن إحساس طاغٍ بخيبة أمل من أداء أمريكا.

والاشتراك بالثروة مع هؤلاء الذين يتضورون ويعانون على نحو غير ضروري، هي قيمة تقاس بها قيم أمتنا الأخلاقية، وهناك وضع غريب ومزعج إلى حد ما في بلدنا. فالأمريكيون يريدون أن يكونوا كرماء في مساعدة الآخرين. وهم يعتقدون أن حكومتنا تقدم 15 ٪ من ميزانيتنا الفيدرالية مساعدات خارجية. ولكننا، في الواقع، الأكثر بخلاً في الأمم المصنعة على الإطلاق. فنحن نخصص نحو واحد من ثلاثين لهذا الغرض كما يعتقد عموماً. ودخلنا الوطني العام يبلغ نحو 11 تريليون دولار، نشارك منه الدول الفقيرة نحو 16 سنتاً من كل 100 دولار. وإذا أضفنا كل المنح التي تقدمها المؤسسات الأمريكية والمصادر الخاصة الأخرى إلى التمويل الحكومي فسيبقى المبلغ الإجمالي 22 سنتاً من كل 100 دولار من دخلنا القومي.

وعندما نواجَه بهذه الحقائق المربكة يرد أمريكيون مطلعون كثر: إننا كرماء تماماً في الاستجابة لمتطلبات الكوارث، كالدمار الذي ألحقته تسونامي مؤخراً في آسيا. هذا صحيح، وميزة محببة في مواطنينا، غير أن معظم الناس لا يدركون أن التعامل مع المعاناة الدائمة هو هام بالمثل. كان هناك نحو 200000 ضحية في 11 دولة ضربتها الموجة المَدّية، غير أن 165000 يموتون من الملاريا و 140000 من الإسهال و 240000 من الإيدز كل شهر! ودولاران ونصف من كل مواطن أمريكي وأوروبي في السنة يمكنها أن توفر مكافحة فعالة ضد الملاريا في العالم.

وحتى هذه الأرقام المتدنية المزعجة عن مساعدتنا الخارجية مضللة، لأنها تتضمن مساعدة خاصة للبلدان "الاستراتيجية" التي معظمها بلدان ذات دخل متوسط لكنها تعتبر شريكة سياسية هامة، ونصيب كبير من مساعدتنا الخارجية يقدم في شكل حبوب فائضة لا يمكن أن تباع في الولايات المتحدة ونحو نصف تكلفة هذه الحبوب الغذائية يذهب إلى النقل. وحتى المبلغ الضئيل الذي يتبقى لبرامج مثل، التعليم، والصحة، والإسكان، وتعزيز الصحة العامة نادراً ما يذهب إلى الناس المحليين، بل على الأرجح إلى المستشارين الأمريكيين الذين يقيمون في الدول الفقيرة.

أعلن الرئيس بوش في حزيران عام 2005 خطة لتقديم 1.2 مليار دولار في حملة لخمس سنوات ضد الملاريا في 15 بلداً أفريقياً؛ حيث يوجد 175 مليون نسمة في

خطر. وسيكون هذا المبلغ مساهمة هامة، إذا تحقق الوعد. ومزاعم الكرم شعبية تماماً في الداخل والخارج، غير أن البيت الأبيض تخلى عن معظم الالتزامات السابقة تحت وطأة انتقادات الكونغرس اللاذعة، أو تعرقلها التعقيدات الإدارية فلا يصل إلا القليل من الدعم إلى الناس الذين هم بحاجة إليه.

وبعد مؤتمر مونتيري بقليل عام 2002 ، أعلن الرئيس جورج دبليو بوش عن اعتماد مالي لتحدي الألفية من 5 مليارات سنوياً لتطوير المساعدة، ولكن بعد مضي ثلاث سنوات لم يوزع غير 400.000 دولار (أقل من 1 ٪) عملياً. والمثال الآخر هو إعلان واشنطن الرسمي عن أحد منجزاتها الأكثر أهمية وهو تلقي أكثر من 41000 نسمة من ضحايا الإيدز في بتسوانا معالجات لإطالة الحياة من الولايات المتحدة. وقد أثار ذلك غضب كبار مدراء برنامج المعالجة في بتسوانا، وأبلغوا أنه لم تصل أية أموال أمريكية، ووصفوا المزاعم الأمريكية بأنها "مزيفة وتشويه فاضح للحقائق." والعدد الصحيح لمرضى الإيدز في بتسوانا الذين شملهم برنامج المعونة الأمريكية هو: صفر.

وعلى سبيل المثال، كانت ميزانية المساعدة الخارجية الأمريكية السنوية لمكافحة الملاريا 90 مليون دولار، ولكن 95 ٪ من المال أنفق على المستشارين وأقل من 5 ٪ على الشباك الواقية من البعوض والأدوية ورش مبيدات الحشرات لمكافحة المرض. وقد شكا السيناتور **سام براونباك** ـ وهو محافظ من ولاية كنساس ـ من هذه السياسة وقدم مشروع قانون يلزم الإدارة بإنفاق نصف ميزانيتها للملاريا على المعالجة. وأوضح أن قائمة مقاولي الحكومة في موقع الإنترنت لم تحدّث منذ أربع سنوات. وأضاف أنه لم يتلقّ إلاّ "وصفاً مبهماً وأرقاماً مجردة دون معنى" وطلب تدقيقاً مالياً للحسابات يجريه مكتب المحاسبة في الحكومة.

وتبعاً لـ **جيفري ساكس**، وهو مدير مشروع الألفية في الأمم المتحدة ة، الذي تأسس لتنفيذ الوعود التي قُطعت في مونتيري، كانت مساعدة الولايات المتحدة السنوية لبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء نحو 3 مليارات دولار، "تضاءلت إلى 118 مليون دولار فقط لعمليات الولايات المتحدة داخل تلك البلدان. ووجهت الدعم لصالح برامج تديرها الحكومات والجماعات الأفريقية، أي: 18 سنتاً لكل شخص

من نحو 650 مليون نسمة في دول ذات دخل منخفض، للاستثمار في الصحة والتعليم والطرق والطاقة والماء وتحسين الوضع الصحي والمؤسسات الديمقراطية في المنطقة."

وكان مشروع الألفية قد قدّر أن التمويلات اللازمة لإنجاز التعهدات للفقراء ستبلغ 44 سنتاً من كل 100 دولار من الدخل الوطني الإجمالي في عام 2006 ويزداد إلى نحو 70 سنتاً في عام 2015 . ولوضع هذا في منظور صحيح، فإن مجرد الزيادة في إنفاق الولايات المتحدة على الدفاع منذ عام 2001 قد بلغ 1.70 دولاراً من كل 100 دولار من الدخل الوطني العام، بينما بلغت التخفيضات الضريبية (في معظمها لصالح الأثرياء الأمريكيين) 3.30 دولار من كل 100 دولار من الدخل الوطني العام.

أما الكرماء دائماً فهي: بلجيكا والسويد وهولندا واللوكسمبورغ والدانمارك والنروج حيث سبق لها أن تخطت رقم عام 2015 ، ووافقت إيطاليا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا جميعاً على تلبية الهدف نفسه. والأمر الذي يتعذر تجنبه هو أن فشلنا في الوفاء بالتزاماتنا يغدو جلياً أكثر فأكثر للناس في الدول الأخرى. وستكون هذه الفروق على الأرجح أكثر وضوحاً وربما مصدراً للنقد أو الإدانة في السنوات القادمة، بدلاً من رسم صورة أمريكا بوصفها دولة كبرى ذات قيم أخلاقية قوية. والجديد هو انضمام حكومتنا إلى دول أخرى في الإعلان عن إعفاء الديون الطويلة الأجل، ولكنها ستعوض مشاركتها في هذه النفقة بقطع معونات أخرى. ولا شك في أن شعبنا سيستجيب بسخاء جراء نداء قوي من واشنطن،.

وتغدو معالجة حكومتنا النسبية للفروق المتنامية بشكل حاد بين الأغنياء والفقراء في بلدنا أكثر وضوحاً للمواطنين الأمريكيين. فقد صارت الفروق في الدخل واسعة إلى أقصى الحدود، وهذا التباين ينمو بسرعة. وأحد مؤشرات هذه الفجوة هو معدل المداخيل بين خمسي عدد سكان البلد الأعلى والأدنى، والتي هي أربعة إلى واحد في اليابان وسبعة إلى واحد في فرنسا وأحد عشر إلى واحد في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فكل قرار تقريباً يتخذ في واشنطن منذ عام 2000 هو في مصلحة الأغنياء، وغالباً على نفقة عائلات الطبقة الوسطى العاملة والفقراء، وقد صممّت القوانين

الأساسية في فرض الضرائب والنفقات لتعزيز هذه الميول. وبافتراض أن متطلبات الأمن والبرامج الحكومية الخاصة الموجودة يجب أن تموّل، فعجز ميزانيتنا غير المسبوق يعني أن هناك اعتمادات أقل للحفاظ على المستويات القائمة في الصحة والتعليم والمعونة الاجتماعية والإسكان والبيئة وخلق فرص العمل.

وما حدث منذ عام 2000 لا يصدق غالباً. ففي ذلك الوقت، خطط مكتب الميزانية في الكونغرس فائضاً في الميزانية قدره 281 مليار دولار في عام 2001 ليبلغ نحو 5.6 تريليون دولار في غضون عشر سنوات. وبدلاً من ذلك، بلغ العجز في الميزانية الفيدرالية 400 مليار دولار تقريباً عام 2005 ، بإنفاق حافظ على المستوى نفسه تقريباً ولكن مع انخفاض استثنائي في العائدات سببه سلسلة من التخفيضات الضريبية الكبيرة لصالح الأمريكيين الأكثر غنى. والتقديرات هي أن هذا المستوى من العجز في الإنفاق سيستمر. فقد ازداد الدين الوطني من تريليون دولار إلى 4 تريليون دولار خلال عهدي ريغان وبوش الأب ـ 12 سنة، ومنذ عام 2001 كان على الكونغرس أن يزيد سقف الدين إلى 8 تريليون دولار. وهو يتجه في السنوات الأربع التالية إلى 10 تريليون دولار!

وهذه المقاربة المالية، التي ستضغط البرامج المحلية. لها هدف مفهوم جيداً لدى بعض المؤمنين الحقيقيين المحافظين منذ نشوء برامج الأمن الاجتماعي والمعونة الطبية والرعاية الصحية والأفضلية التنافسية وغيرها من برامج إنسانية في عهد فرانكلين روزفلت وهاري ترومان وليندن جونسون. أما ضريبة الإرث فأنشأها الرئيس الجمهوري تيودور روزفلت. وهي الآن هدف إضافي للإلغاء، وهناك تخفيض آخر كبير في العبء الضريبي لصالح العائلات الثرية في أمريكا.

والعجز الكبير في الميزانية ليس سببه الزيادات في الإنفاق داخلياً أو خارجياً. ففي عام 1962، ارتفع الإنفاق الفيدرالي إلى 19 ٪ فقط من إنتاجنا الاقتصادي وغالباً ما ارتفع إلى ما فوق 20 ٪ في أوقات مختلفة. والآن حتى مع الإنفاق الواسع لصالح حرب العراق والدفاع الوطني، فلا تزال النفقات 20 ٪ فقط. والمشكلة هي أن التخفيضات الضريبية الحالية قلّصت العائدات الفيدرالية إلى 16 ٪ فقط، وهو المستوى الأدنى في التاريخ الحديث. والفرق بين هذين الرقمين يشير إلى حجم العجز.

وبموجب التخفيضات الضريبية التي سرّعها الكونغرس منذ عام 2000 ، ستتلقى الفئة العليا التي تشكل 1 ٪ من العائلات 54 دولاراً مقابل كل دولار في التخفيضات لصالح عائلة الطبقة الوسطى، ويستفيد هؤلاء الذين يزيد دخلهم عن مليون دولار 191 دولاراً! فازداد عدد الأمريكيين الذين يعيشون في الفقر 3.5 مليون نسمة خلال السنوات الثلاث الأولى من إدارة بوش، بينما قفز دخل الـ 400 الأكثر ثراء في أمريكا بنسبة 10 ٪ في عام 2002 وحده. والمؤشر الآخر لتنامي الانقسام بين الأغنياء والفقراء في السنوات الأخيرة هو أن رواتب كبار مدراء الشركات الكبرى ارتفعت من 40 ضعف أجرة العامل اليومية إلى 400 . ومع أن ثمة نمواً قوياً في أرباح الشركات الكبرى فقد انخفضت أجور العامل العادي عام 2004، بعد التعديل مقابل التضخم، وهو الانخفاض الأول منذ سنوات كثيرة.

وإضافة إلى هذه التغيرات الراديكالية داخل اقتصادنا المحلي، فقد أثار تراكم دَيننا الدولي مخاوف جدية بين الخبراء الماليين المستقلين. وما يدين به الأمريكيون للأجانب عالٍ جداً، ويقدر أن يتضاعف في السنوات الأربع أو الخمس التالية. ففي آذار عام 2005 ، قال التقرير السنوي لـ وارن بوفت بركشاير هاذواي Warren Buffett`s Berkshire Hathaway "ستبلغ الملكية الصافية للبلدان الأجنبية ومواطنيها خلال عقد من الآن نحو 11 تريليون دولار في الولايات المتحدة (وهو ما يعادل مجموع إنتاجنا القومي العام في الوقت الحاضر)... والبلد الذي يطمح الآن لأن يكون "مجتمع ملكية" لن يجد السعادة - وسأستخدم المبالغة هنا للتأكيد - "في المحاصصة" غير أن ذلك هو المجتمع بالضبط الذي تأخذنا إليه سياساتنا التجارية المدعومة من الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء."

غدت رغبة وول ستريت باستثمارات صناديق الأمن الاجتماعي في سوق الأسهم المنسجمة مع الفلسفة الاقتصادية بشكل عام هدفاً رئيساً لكبار القادة السياسيين، غير أن المواطنين الأمريكيين رفضوا حملة وطنية شاملة قادها الرئيس أو - على الأقل - أجبرت الكونغرس على التخلي عن هذا الاقتراح.

ولتعزيز امتيازات الشركات الكبرى أكثر، يمنع مشروع قانون دواء الرعاية الصحية حكومة الولايات المتحدة من التفاوض من أجل أسعار أدوية أدنى، وشركات الأدوية

يمكنها أن تستمر بأخذ ثمن من الأمريكيين أعلى من زبائنها في كندا أو بلدان أخرى. ويقول مكتب الميزانية في الكونغرس إن أسعار الأدوية الأجنبية التي نسبتها ما نسبته بين 35 ٪ و 55 ٪ أدنى من مستويات الأسعار الأمريكية. وتفاوض إدارة شؤون المحاربين القدماء للحصول على تخفيض 50 ٪ أو أكثر ، وهي غير مشمولة بهذه الفقرة الخاصة. ويمكن لمشروع قانون يتسم بالمسؤولية أن يقدم ضعف ما تقدمه التغطية بالثمن نفسه تقريباً.

وواضح أن المساهمات السياسية وجماعات الضغط المؤثرة تدفع حصصاً وافرة، كما أظهرت صناعة التبغ بشكل صارخ. وهذه، بصورة خاصة تثير غضبي لأن أبي وأمي وشقيقتي وأخي الوحيد ماتوا جميعاً بسبب السرطان بعد أن أصبحوا مدمنين على تدخين السجائر. وقد أحرز بعض التقدم في السنوات الأخيرة بالطلب إلى مصنعي هذا الإنتاج القاتل التعويض على ضحاياهم وتقديم تمويل للتعليم الصحي الذي استخدم معظمه لأشياء ليس لها علاقة بهذا الغرض. وفي الوقت نفسه، فازت شركات التبغ في معركة أكثر أهمية بسد الطريق أمام أية قوانين فيدرالية فعالة عن المواد المسرطنة في منتجاتها التي تروج إعلامياً على نطاق واسع.

فقد دُهش، حتى مدراء شركات التبغ في حزيران عام 2005 ، عندما أفشلت وزارة العدل في الولايات المتحدة المتحيزة سياسياً إفشالاً كبيراً سعي الحكومة منذ ست سنوات إلى إجبار صناعة التبغ على تمويل الجهد للامتناع عن التدخين. فبعد إنفاق أكثر من 100 مليون دولار على الدعوى القانونية وتقديم دليل خبير لمطالبة الشركات بـ 130 مليار دولار على مدى 25 عاماً، كان ثمة إعلاناً مفاجئاً في اللحظة الأخيرة أن الطلب سيقلّص إلى 10 مليارات دولار فقط خلال السنوات الخمس التالية. وقد عبّر القاضي الفيدرالي الذي يترأس القضية عن شكوكه بالعوامل السياسية التي تنطوي عليها هذه الصفقة غير المفهومة لصالح صناعة التبغ.

وعلى الرغم من إبداء الاهتمام بالأمريكيين العاملين وملكية البيت الخاص، عرقل القادة السياسيون الكبار في واشنطن بنجاح أية زيادة في الحد الأدنى من الأجور الذي توقف عند 5.15 دولار في الساعة لثماني سنوات ولم يُفهرَس ليتكيف مع

التضخم. (وللمقارنة، فإن أجر الحد الأدنى للساعة بالدولار الأمريكي حسب أسعار نيسان عام 2005 هي 8.66 في أستراليا و8.88 في فرنسا و9.18 في بريطانيا و 12.74 في ألمانيا.)

وبفرض 50 أسبوعاً بأربعين ساعة كل أسبوع، يدع ذلك دخل الحد الأدنى السنوي عند 10300 دولار، وهذا أدنى من مستوى الفقر، بالنسبة لعشرات الملايين من الأمريكيين، الذين لا يعملون دواماً كاملاً. كان خط الفقر الرسمي عام 2004 بالنسبة لأب وأم مع طفل واحد 12490 دولار في البر الأمريكي (أمريكا دون ملحقاتها) و14360 في هاواي و15610 في آلاسكا. فليس مدهشاً أن يعاني شعبنا الأكثر فقراً ويملك المواطنون الأمريكيون في كل مستويات الدخل النسبة المئوية الأدنى من الأسهم العادية في منازلهم، وهذا فقر فاق كل المراحل السابقة.

والمثال الصارخ الآخر لتقديم العون للأثرياء يشمل مهنة حياتي في الزراعة، فقد كانت الإعانات الحكومية الزراعية عاملاً حاسماً في وجود الكثير من العائلات الزراعية خلال فترة الكساد الكبير، وقد صممت تحديداً لهذا الهدف. ولا تزال هذه المعونات مبررة، ولكن، ربما ليس مدهشاً، حصول المزارعون الأغنياء على معونات أكثر من الحكومة الفيدرالية على مدى السنوات، بينما لم تستطع العائلات الأكثر فقراً المنافسة في واشنطن. وخلال العقد الأخير، كان علينا نحن دافعي الضرائب أن ندفع ما معدله 14 مليار دولار سنوياً للمعونات، التي يذهب 70 ٪ منها لـ 10 ٪ فقط من المزارعين، ونصفها للجماعة العليا التي تشكل 3 ٪، وربعها لأصحاب المكانة الأعلى من المتلقين الذين يشكلون 1 ٪. وقد تلقى المزارع الأمريكي الأفضل حظاً 7 ملايين دولار كمعونات سنوية عام 2002، وفي جورجيا تلقى ٧ مزارعين معونات سنوية أكثر من 1 مليون دولار! والفضل يعود لجماعات الضغط القوية، والمثال الجدير بالمساعدة من العائلات الزراعية التي تصارع في سبيل عيشها بمشقة، قد تمَّ التخلي عنه، حيث قدَّرت وزارة الزراعة الأمريكية أن أقل من 25 ٪ من المزارع تتلقى مساعدات نقدية حسب تقريرها الصادر في حزيران عام 2005.

وبعيداً عن هذا التباين الذي لا يصدق، فالمعونات الحكومية الأمريكية تنزل

الخراب في الدول النامية، والمثال النموذجي هو مالي، حيث لمركز كارتر مشروع كبير لمساعدة التطور الاقتصادي. يعيش ثلاثة أرباع الماليين على أقل من دولار واحد في اليوم، و 90 ٪ على أقل من دولارين. وربع سكانها البالغين 12 مليون نسمة يعتمد بشكل مباشر على القطن في توفير أسباب عيشه، وتلك العائلات المحظوظة كفاية التي تحصل على معدل وطني من 5 أكرات (نحو 20 دونم) تكسب 280 دولاراً في السنة. والعقبة الأساسية لتحسين عيشهم هي المساعدات الحكومية لزراعة القطن في بلدنا، التي تخفض في بعض السنوات السعر العالمي إلى أقل من كلفة الإنتاج في مالي. **ولوضع هذه المسألة في منظور عام، نجد أن المعونات النقدية التي** تقدمها الولايات المتحدة لمزارعي القطن عندنا هي أكبر من إجمالي الدخل الوطني في مالي، وضعف مبلغ مساعدات التنمية لدول جنوب الصحراء الأفريقية كلها. وقد حكمت منظمة التجارة العالمية أن مساعداتنا الحكومية لزراعة القطن غير قانونية، وهكذا فهذا البرنامج الخيري، وبالدرجة الأولى للمزارعين الأغنياء، ربما يجب إصلاحه.

وهذه السياسات السياسية والاقتصادية الأساسية ليس من السهل إيضاحها أو الإيمان بها، وهي هجوم مباشر على القيم الأخلاقية الأمريكية، سواء في مملكة الحياة السياسية أو الدينية.

الخلاصة:
ما هي القوة العظمى؟

افتخر الأمريكيون ببلدنا دائماً، وكان ذلك مقنعاً، بدءاً بإعلان آبائنا الجريء للاستقلال وتأكيدهم أن: "كل الناس متساوون، وأن الله منحهم حقوقاً محددة لا يمكن انتزاعها، تشمل حق الحياة والحرية والسعي إلى السعادة." ومنذئذ، انتفع شعبنا من موارد أمريكا الطبيعية الكبيرة، والوصول إلى المحيطات الدافئة، وحسن الجوار نسبياً، والتنوع السكاني، والروح الإبداعية في تشكيل "اتحاد أكثر كمالاً."

والآن، أكثر من أي وقت مضى، غدت الولايات المتحدة هي القوة العسكرية الأكبر في العالم. وبينما كان هناك ميل حاد نحو تخفيض الإنفاق العسكري في كل أنحاء العالم خلال السنوات العشرين المنصرمة، استمرت الولايات المتحدة في زيادة ميزانيتها العسكرية عاماً بعد آخر. وهي تتجاوز الآن 400 مليار دولار سنوياً، وهو يساوي إنفاق ما تبقى من العالم كله. والميزانية العسكرية التالية الأوسع هي ميزانية روسيا، التي تساوي سدس ميزانية أمريكا العسكرية. وسباق التسلح الذي نخوضه هو مع أنفسنا فقط. وأحد أسباب هذا الإنفاق الضخم هو وجود عشرين ألف بحار وجندي من مشاة البحرية (مارينز) منتشرون على متن السفن العسكرية ونحو ثلاثمائة ألف جندي آخر مقيم في أكثر من مائة وعشرين بلداً على قواعد عسكرية في 63 بلداً. وقد تدخل الرؤساء الأمريكيون نحو خمسين مرة في بلدان أجنبية منذ أن تركت منصب الرئاسة. وإضافة إلى تدخل قواتنا العسكرية، يوفر صانعو الأسلحة في أمريكا وحلفاؤنا في الناتو قرابة 80٪ من مبيعات الأسلحة في السوق الدولية.

جيد أن نعرف أن دفاع أمتنا حصين ضد الهجمات التقليدية، وضروري أن تبقى أمريكا يقظة ضد تهديدات الإرهابيين. ولكن كما هي الحال مع فرد ما، فإن الخصائص المحببة في أمة لا تُعرَّف بالحجم والشجاعة البدنية. فما هي بعض المزايا الأخرى في قوة عظمى ما؟ مرة أخرى، يمكن أن تماثل المناقب التي يتحلى بها شخص ما. لابد أن تشمل الالتزام الجلي بالحقيقة والعدالة والسلام والحرية والتواضع وحقوق الإنسان والكرم والتمسك بالقيم الأخلاقية الأخرى.

لا يوجد سبب طبيعي يحول دون أن تكون أمتنا مثالاً عالمياً لهذه الفضائل. فينبغي أن تكون دولتنا معروفة بأنها ضد الحرب دون شك، ومخلصة في حل الخلافات

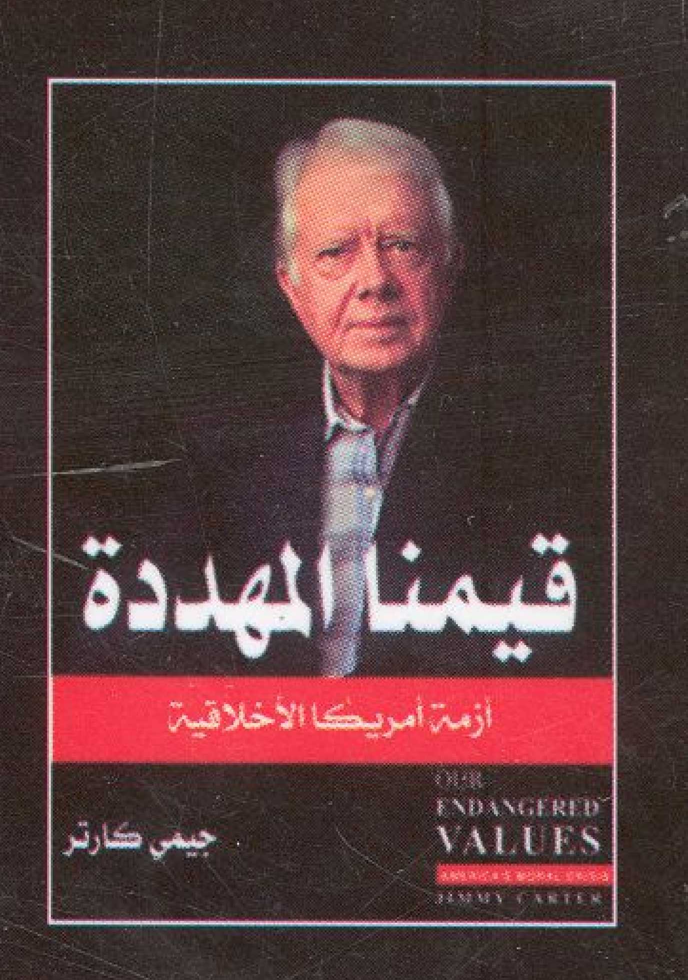
بالوسائل السلمية، وجهد استطاعتها، راغبة ببذل قدراتنا الكبيرة ونفوذنا لتحقيق هذا الهدف. وينبغي أن نكون في نظر العالم المدافعين الثابتين عن الحرية وحقوق الإنسان، بين مواطنينا وعلى المستوى الدولي. ويجب أن تكون أمريكا هي نقطة الارتكاز الأساسية التي تلتف حولها كل الشعوب من كل الأجناس التي يمكن أن تنتظم لمحاربة تهديدات الأمن وتحسين نوعية بيئتنا المشتركة. وينبغي أن نكون في المقدمة في تقديم المساعدة للناس الذين يحتاجونها، ومستعدين لقيادة الدول المصنعة الأخرى بالإسهام ببعض ثروتنا الكبيرة مع هؤلاء المحرومين.

وبإنجاز كل هذه الأهداف، يجب أن يكافح بلدنا بكل الطرق العملية للتعاون مع الأمم الأخرى، التي تشاركنا معظم هذه المثل الأساسية. وتوجد فرصة غير مسبوقة ونحن ندخل هذه الألفية الجديدة لنستخدم نفوذنا الذي لا يكافئه آخر بحكمة وروح سمحة.

لن تكون ثمة تضحية حقيقية في التمثل بهذه المناقب. بل إن رخاءنا سوف يتعزز باستعادة الثقة والإعجاب والصداقة التي تمتعت بها أمتنا في السابق بين الشعوب الأخرى. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يكون الأمريكيون متحدين جميعاً في الالتزام العام وطنياً بإحياء الإيمان الديني والقيم السياسية التاريخية والأخلاقية التي اعتنقناها وناضلنا من أجلها خلال السنوات المئتين والثلاثين الماضية وتعزيزها.

كلمة شكر

لقد تشكلت معتقداتي عبر تجاربي الشخصية كمسيحي إنجيلي، وضابط في أسطول الولايات المتحدة، وعملي فترات وجيزة نسبياً في المناصب العامة.
أنا ممتن لوالدي، وأساتذتي، وقادتي الدينيين والعسكريين والسياسيين الذين قدموا لي القيم الأخلاقية الأساسية التي تعرضها مجالات الحياة الأمريكية الثلاثة هذه. وفوق كل شيء، أنا مدين لزوجتي، روزالين، التي كانت بركتي الأكثر ديمومة خلال حياتنا معاً مدة تسع وخمسين سنة.
وفي التحضير لهذا الكتاب، استخلصت فائدة عظيمة من المناقشات المكثفة في كنيسة مارانثا المعمدانية خلال دروس الأحد الدينية الأسبوعية، حيث تندمج مفاهيم الكتاب المقدس مع مفاهيم الحياة الحديثة. وأود أن أعبر عن امتناني لأعضاء كنيستنا وزائرين كثر جاؤوا ليشاركوا في هذه التجارب. وإضافة إلى ذلك، وفَّر زملاؤنا في مركز كارتر لـ روزالين ولي علاقات دولية مستمرة مع دول كثيرة في كل أنحاء العالم. فيما نشارك القوى لتعزيز السلام وتلطيف المعاناة وتقديم الأمل إلى أكثر المحرومين والمنبوذين على سطح المعمورة.
كانت لورين غاي صلة الوصل بيني وبين المحررين والناشرين في دار سيمون و شوستر، التي منحتني مساعدتها الجمة ومشورتها القيمة في تقديم هذا الكتاب. وكان الدكتور ستيف هوشمان مفيداً في التحقق من دقة الوقائع التي ضمها الكتاب، غير أن المسؤولية النهائية عن النص هي مسؤوليتي.



في كتابه «قيمنا المهددة أزمة أمريكا الأخلاقية» يلامس الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر الحقيقة ويقسِّم أمريكا إلى «ولايات متحدة حمراء» وأخرى «زرقاء» وذلك استناداً إلى تقسيمه للرأي العام الأمريكي وكيف أن هذا الرأي منقسمٌ أكثر من أي وقت مضى حول مجمل القضايا، ويتحدث كارتر عن قيم أمريكا في العدالة والحرية وحماية البيئة وتخفيف المعانات البشرية، كلها باتت في خطر!؟

ويتساءل لماذا هذا الابتعاد عن تلك القيم؟ معيداً ذلك بالدرجة الأولى إلا أن الأصوليين في أمريكا أصبحوا ذوي نفوذ أكثر ونجحوا في تحويل التمايزات داخل أمريكا إلى مواقف صارمة سوداء وبيضاء.

دعونا نبحر مع كارتر في رحلته الفكرية لنقرأ معاً ما كتبته شخصية من «الوزن الثقيل» عن أمريكا، خاصة أنها
تعرف «الشِّعاب» أكثر من غيرها وترى الصورة بمجم
لتقدمها لنا كلاً واحداً يفيض فكراً ومعرفةً وحكمة.


Bibliotheca Alexandrina
0799141

R AGENCY

400 SP

